جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التاريخ

إعداد الطالب: عطاء الله فشار

إشراف: الدكتورة عقيلة ضيف الله

1422 هـ – 2001 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ﴾

آل عمران 139

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و وافر التقدير للأستاذة الدكتورة ضيف الله عقيلة على صبرها معي و سعة صدرها، و على نصائحها و توجيهاتها المتكررة إلى غاية إنجاز هذا العمل.

كما اشكر رئيس الحكومة المؤقتة السيد بن يوسف بن خدة على استقباله لي في بيته عدة مرات و تقديم بعض المعلومات و السيد المجاهد أحمد محساس و كذا المجاهد أحمد بودة و كذا السيد المجاهد بشير بومعزة.

كما أشكر إدارة معهد التاريخ على تعاونها معنا و صبرها علينا، و لا أنسى في الأخير شقيقي عيسى على المساعدة الكبيرة التي قدمها لي.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي و أولادي

إلى كل الرجال الأحرار في الجزائر الذين عملوا و ما زالوا يعملون في السر والعلن بصفة رسمية أو غير رسمية من اجل أن تكون الجزائر عزيزة كريمة شامخة شموخ جرجرة و الأوراس.

مقدمة

مقدمة

تعد المعرفة التاريخية في الأمم و الشعوب المتقدمة أحد المعايير الأساسية لمستوى النضج السياسي. كما تشكل المعرفة التاريخية في جل المجتمعات رافدا من أهم روافد الذاكرة الجماعية في مسيرتها الحضارية.

و من منطلق الأهمية القصوى التي يمثلها مستوى المعرفة التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان و مدرسة التحريف و التزييف للحقائق في آن واحد، فان الكتابة التاريخية العلمية تشكل ضمن هذا السياق الزاد الذي يمكن من خلاله إثـراء و إنعاش مستوى المعرفة التاريخية خاصة فيما يتعلق بالموضوعات ذات الارتباط الوثيق بالتاريخ الوطني، و خاصة إذا تعلق الأمر بفترات مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر كفترة الثورة الجزائرية.

و لعل تاريخ الثورة الجزائرية بالخصوص لم يحظ بالكتابة من طرف الجزائريين، و ما كتب هو "مجرد إطلالات فقط على ما يراد أن يرى" على حد تعبير الدكتور المؤرخ "جمال قنان".

و من الأهمية بمكان أن نذكر بان الخوض في مجال الكتابة التاريخية لمرحلة الثورة الجزائرية بالنسبة لجيل الباحثين الشباب لا يزال محفوفا بكثير من المزالق و المطبات، و لم يكن من السهل محاولة اقتحام هذا الميدان لولا وجود ثلة من الأقلام الجزائرية الأصيلة التي تولى أصحابها محاولة إزاحة جزء كبير من الإرث الضخم للمدرسة التاريخية الاستعمارية التي لا تزال مفاهيمها و مصطلحاتها و تصوراتها حول الثورة بصفة خاصة تعرف بعض الرواج لموضوعات ظلت بكرا، خاصة إذا تفحصنا جيدا الأبحاث، و الدراسات -من مقالات، و مذكرات ورسائل جامعية- التي تتناول الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1954 إلى سنة 1962 من تاريخ الجزائر و التي كتبت بأقلام جزائرية يلاحظ أنها ما تزال غير كافية لتغطية كل جوانب الثورة الجزائرية.

علما أن هناك وسائل استعملتها الثورة الجزائرية كان لها الدور الأساسي في تحقيق الانتصار كالإعلام و الدعاية و العمل السياسي و الدبلوماسية.

و في هذا السياق كان اختياري لموضوع "دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية" مسايرا للجهود الرامية إلى إثراء البحث و توجيهه نحو مسائل و مواضيع ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني بشكل عام و الثورة الجزائرية بشكل خاص.

و لا أنكر الدافع العلمي الذي كان وراء هذا الاختيار إلا أن هناك دافع ذاتي بالنسبة لي و يتمثل في الفترة العصيبة و الأزمة التي ألمت بالجزائر خلال التسعينيات و التي أثرت سلبا على الدولة الجزائرية و تواجدها في المحافل الدولية، و عجزت الدبلوماسية إلى حد ما في تلك الفترة على أن تقوم بدورها كما ينبغي في توضيح الرؤية حول ما يقع و ما يحدث و قد كانت بالنسبة لكثير من أمثالي نكبة أصابتنا في الصميم، و أثرت علينا حتى اصبح جواز السفر الجزائري يمثل وصمة عار في جبين صاحبه عند مروره عبر المطارات و الموانئ و مراكز العبور، حينها أدركت أن لا قيمة لأي عمل بالداخل إذا لم يعضد و يسند بعمل خارجي عبر المحافل الدولية من خلال السفارات و القنصليات و لذلك فإنه كان من ضمن الأهداف الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي أعلنت عنها في بيان أول نوفمبر هو تدويل القضية الجزائرية حيث نجد في بيان أول نوفمبر النص على "تدويل القضية الجزائرية".

و كان هذا إدراكا من قادة الثورة من أن النجاح في طرح القضية على الرأي العالمي يعتبر من أهم الوسائل التي لها دور فعال في شرح و توضيح و نقل حقيقة الثورة و أن النجاح في الميدان العسكري إنما يرتكز على نجاح العمل الدبلوماسي و هو ما يمكن أن نلمسه من خلال كثير من الحركات الثورية التي نجحت في إيصال صوتها و أهدافها إلى الرأي العام العالمي من خلال العمل الدبلوماسي.

إن الهدف من هذه المحاولة المتواضعة حول دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية هو توضيح أهمية أحد أبرز الوسائل في نجاح الثورة ألا و هو العمل الدبلوماسي الذي لعب دورا مهما جدا في نجاح الثورة و استطاع ترجيح الكفة لصالح جبهة التحرير الوطني على حساب فرنسا وكسبت الثورة من خلاله المساندة و التأييد.

و بناء على القيمة و الأهمية القصوى التي يشكلها العمل الدبلوماسي ونظرا للاهتمام القليل بهذا الجانب مقابل الاهتمام الواسع بجانب العمل العسكري وحتى انفي مقولة البعض بان العمل الدبلوماسي كان مجرد نضال فنادق و صالونات و انه بعيد عن واقع العمل العسكري أردت طرح هذا الموضوع. و أردت أن أبين أن الدبلوماسيين و إن لم يحملوا سلاحا فإنما كانوا مقاتلين كذلك، لكن بوسائل غير وسائل العتاد العسكري و في ميادين لا تقل أهمية من ميدان القتال.

و إن ما توخيت إنجازه من خلال هذا البحث هو إبراز إشكالية دور الدبلوماسية في تحقيق أهداف جبهة التحرير الوطني التي رسمتها في بيان أول نوفمبر و هل يمكن للعمل العسكري أن ينفصل عن العمل الدبلوماسي؟ و ما هو الدور الحاسم للدبلوماسية في انتصار الثورة؟ مفترضا من منطلق هذه الإشكالية أن العمل الدبلوماسي إنما يتكامل مع العمل العسكري و أن القوة و القوة وحدها هي التي تعطى للدبلوماسية معنى و أن القوة قد تعوض عن الدبلوماسية و لكن الأخيرة لا تعوض عن القوة.

و أن طبيعة هذا الموضوع و جوانب تناوله في هذا البحث استوجبت منا ضرورة إتباع منهج تاريخي وصفي من ناحية و تاريخي تحليلي من ناحية أخرى.

إن حصر و جرد كل المادة الإعلامية التي اعتمدتها في هذا الموضوع لا يسعني في هذا البحث فهي كثيرة و متنوعة و لكنني سأركز على ذكر أهم المنابع التي اغترفت منها في سبيل إنجاز هذا المتواضع و التي تتمثل فيما يلي :

1 - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 - 1962)

و هذه النصوص تشكل مرجعا أساسيا لكتابة التاريخ و يمكن حصر هذه النصوص في مواثيق الثورة الجزائرية و هي : "بيان فاتح أول نوفمبر 1954"، "منهج الصومام 20 أوت 1956"، و "برنامج طرابلس".

2 - الوثائق و التقارير الرسمية لجبهة التحرير الوطني و تتمثل هذه الوثائق في تلك القرارات والمحاضر و المذكرات و البيانات التي تصدرها الجبهة و هي تشكل مرجعا هاما و أساسيا لأنها وسيلة من وسائل التعريف بالثورة.

3 – الصحف و النشرات التي كانت تصدر خلال مرحلة الثورة و تعتبر من أهم المصادر على الإطلاق لأنها لسان حال جبهة التحرير الوطني و بالتالي فإنها تشكل سجلا حقيقيا لكل نشاطات الثورة المختلفة.

4 – الوثيقة المكتوبة (الأرشيف) و قد تمكنت من الحصول على بعضها و هي مثبتة في الملاحق.

5 – الشهادات الحية بنوعيها الشفوي و المكتوب سواء من خلال الملتقيات أو اللقاءات المباشرة ببعض الشخصيات و لعل ابرز الذين أجدني ممنونا لهم بالشكر و العرفان : رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة و المناضل احمد مسحاس.

6 – الكتابات الجزائرية و العربية : إن معظم الكتابات و الدراسات حول الثورة الجزائرية يتمحور مضمونها أساسا حول الجانب العسكري و التنظيمي و قليل منها يتناول أو يشير إلى العمل الدبلوماسي بشكل منفصل و ما ذكر حول العمل الدبلوماسي في عمومه لم يكن منفصلا عن غيره من الموضوعات و يمكن أن نذكر على سبيل المثال : كتاب اتفاقيات إيفيان ليوسف بن خدة و كتابات جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع (1954–1962)، و كتاب وثائق الثورة الجزائرية لمحمد حربي وكتاب التاريخ السياسي للجزائر لعمار بوحوش و كتاب حياة كفاح لتوفيق المدني وكتاب عبد الناصر و ثورة الجزائر لرئيس المخابرات المصرية فتحي الذيب وكتاب ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي لمحمد متولي وكتاب إيفيان لرضا مالك وكتاب مهمة غير مكتملة لسعد دحلب وكتاب قضية الجزائر في الأمم المتحدة لعودة عبد المالك و كتاب الجانب السري في اتفاقية إيفيان لبولحروف.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن معظم هذه الكتابات لم يتناول موضوع الدراسة بشكل منفصل و شامل و إنما في جانب من جوانبها.

7– الكتابات الأجنبية : وهي كثيرة و متنوعة و أهم هذه المصادر و أغزرها على الإطلاق المصادر الفرنسية. غير أن جل الكتابات الفرنسية لا تخلو من الغمز و اللمز بحيث عملت الكتابات الفرنسية على تبرير استعمار فرنسا للجزائر و انه كان أمرا محتوما و من هذه

الكتابات كتابات إيف كوريار و حرب الجزائر لهنري علاق وكتاب الحركة الوطنية الجزائرية لكلود كولوت وكتاب الجزائر ماضيا وحاضر لنوسغي اندري و إيف لاكوست.

و يتكون البحث من مقدمة و خمسة فصول ثم خاتمة :

ففي الفصل الأول تعرضت إلى النشاط الدبلوماسي الذي بدأ في مواجهة الاستعمار الفرنسي عند دخوله إلى جانب الانتفاضات الشعبية المختلفة. فتعرضت إلى نشاط بعض الزعماء و الأعيان في الفترة الممتدة ما بين 1830 و 1919 كنشاط الأمير عبدالقادر و الأمير خالد و نشاط حمدان خوجة و أحمد باي، ثم جئت إلى ذكر النشاط الدبلوماسي الذي قامت به الهيئات و الأحزاب الوطنية و هذا لأبرز بأن الدبلوماسية الجزائرية لم تنشط فقط خلال الثورة و إنها منذ بداية الاستعمار الفرنسي.

و في الفصل الثاني : تعرضت إلى موضوع تدويل القضية الجزائرية عند جبهة التحرير عند انطلاق الثورة و التي كانت استراتيجية في مسار الثورة منذ البداية و هذا من خلال التوجهات الكبرى التي حددتها الجبهة في البداية و من خلال الآفاق الجديدة التي حددها مؤتمر الصومام و بينت كيف أن الثورة استغلت كل الوسائل لتؤكد دور العمل الدبلوماسي و فعاليته في نجاح الثورة و ذلك ما ذكرناه من خلال بروز الدور الدبلوماسي من خلال جريدة المجاهد.

كما أبرزت في هذا الفصل دور الدبلوماسية من خلال المشاركة في المؤتمرات و التظاهرات الدولية.

و في الفصل الثالث، أبرزت ظروف نشوء الحكومة المؤقتة و الدور البارز في عملها الدبلوماسي، إذ اعتبر إنشاؤها نقطة تحول و دفع قوي للدبلوماسية.

و في الفصل الرابع، انتقل مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية كعمل دبلوماسي فعال كان لها الدور الحاسم في تقرير المصير و في فك الغموض حول كثير من القضايا فعرضت مسار المفاوضات من بداياتها الأولى مرورا بمجيء ديغول إلى مولان فايفيان.

و في الفصل الخامس : خصصت الأمر لمعركة دبلوماسية من أهم المعارك و هي القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة و التي عرضت عليها القضية في سبع دورات متتالية ابتداء من الدورة العاشرة إلى الدورة السادسة عشر.

و في الخاتمة أتيت على ذكر بعض النتائج التي حققتها الدبلوماسية و كيف كان للدبلوماسية دور حاسم و فعال في نجاح الثورة الجزائرية.

الفصل الأول

الدبلوماسية

و

الشخصية الدولية للجزائر

إن الجزائر قبل دخول الفرنسيين كانت دولة مستقلة و بالرغم من التبعية السياسية للباب العالي في بداية الهيمنة التركية على شمال إفريقيا إلا أن ذلك لم يدم طويلا ففي عام 1671 أصبح داي الجزائر ينتخب محليا من طرف الديوان (البرلمان) وذلك مدى الحياة.

يقول شارل أندري جوليان : (أنه خلال القرن السابع عشر تحررت آليات الجزائر وتونس من سلطة الباب العالي و لم تكن مرتبطة بتركيا إلا برباط معنوي "خليفة الإسلام"[(1)] فالعلاقات الدبلوماسية الجزائرية لم تكن تحتاج إلى المرور عن طريق الباب العالي بل كان الداي يعقدها باسم الدولة الجزائرية فقد أبرمت الحكومة الجزائرية عدة اتفاقيات دولية مع كثير من الدول الأوروبية و غيرها. و من هذه الدول فرنسا، هولندا بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، الدانمرك، و الولايات المتحدة الأمريكية[(2)] و تعلقت معظم هذه الاتفاقيات بالملاحة و التجارة في البحر الأبيض المتوسط فالدول الضعيفة كانت تدفع جزية إلى الجزائر و تتعهد بحماية السفن الجزائرية في موانئها مقابل ضمان مرور سفنها بالبحر الأبيض المتوسط كما إن العلاقات التي جمعت الدولة الجزائرية بالدولة الفرنسية كانت جل فتراتها مبنية على احترام المصالح المتبادلة كما قامت هناك علاقات قنصلية لتسهيل التبادل التجاري إلى جانب منح بعض الامتيازات لبعض المؤسسات الفرنسية تتمثل في الصيد و البحث عن المرجان في المياه الإقليمية الجزائرية إلا أن الدولة الفرنسية قد خرقت التزاماتها نحو الجزائر مما دفع الجزائر إلى إيقاف منح الامتيازات لفرنسا أو تجميدها على أساس المعاملة بالمثل و بالتالي وقوع الحادثة الدبلوماسية المشهورة (حادثة المروحة).

إن دخول فرنسا إلى الجزائر للهيمنة العسكرية و الاقتصادية و الثقافية بالإضافة إلى محاولة انتزاع من الجزائر هويتها على مستوى العلاقات الدولية قد أحدث هذا الاحتلال الفرنسي مقاومة برزت على المستوى العسكري متمثلة في عدة ثورات و انتفاضات شعبية بالإضافة إلى عمل سياسي و دبلوماسي تمثل في قيام بعض الأعيان و الزعماء الجزائريون باسم

---

(1) - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، (ترجمة علي الخنش و مراجعة محمد فاضل)، دمشق : دار اليقظة العربية، 1965، ص 36.

(2) - أبو القاسم سعد الله، أبحاث في تاريخ الجزائر ، القسم الأول، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981، ص 245.

الشعب الجزائري لدى الشخصيات و الدول الأجنبية لطرح القضية الجزائرية و التعريف بالوضع المأسوي الذي يعنيه الشعب الجزائري نتيجة الاستعمار فلقد فرض هيمنته العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و التي ترتبت عنها أثار ضارة بالمجتمع الجزائري مثل الأزمات الاجتماعية و الاضطرابات النفسية....و غيرها[1].

و نتيجة لهذا الوضع المأسوي وجد الشعب الجزائري نفسه منجر في خلافات و نزاعات بين اكثر من الدول الأوروبية من اجل أهداف لا تعنيه لا من بعيد و لا من قريب كمشاركة الجزائريين في الحربين العالميتين و.في حرب الهند الصينية.

(1) -FRANTZ FANON, LES DAMNES DE LA TERRE, Paris : MASPERO, 1961, P.110

النشاط الدبلوماسي خلال المرحلة الأولى (1830-1919)

نشاط الحاج أحمد باي و حمدان خوجة

لعب الحاج أحمد باي حاكم قسنطينة دورا دبلوماسيا كبيرا أرتكز أساسا على الاتصالات مع زعماء عصره بهدف إقناع فرنسا بفكرة التراجع عن احتلال الجزائر و لأجل الوصول إلى هذه الغاية النبيلة ركز كل جهوده على تعزيز و تمتين علاقاته مع الباب العالي بتركيا و ذلك للحصول على الدعم اللازم لمواجهة سياسة الاستعمار الفرنسية غير أن ما آلت إليه الدولة العثمانية من ضعف مما جعلها عرضة الأطماع الأوروبية حال دون ذلك. و هذا ما جعل الحاج أحمد باي ينتهج خطة دبلوماسية ترمي إلى استقلال التنافس بين فرنسا و إنجلترا وقام بمراسلات مع السلطات البريطانية تهدف إلى كسب الدعم مقابل الحصول على امتيازات أما حمدان خوجة فقد استطاع بقلمه و لسانه أن يلعب دورا فعالا في توعية الرأي العام بما كان يجري في الجزائر. و هكذا استطاع أن يفضح كثير من التجاوزات المرتكبة من طرف الاحتلال الفرنسي و يقوم بمراسلات مع بعض الشخصيات الفرنسية و البريطانية و العثمانية لتحريرها بذلك ما بين من خلال كتابه (المرآة) (1) أن يكشف حقيقة الإستعمار بالجزائر في الأوساط السياسية في فرنسا و إنجلترا على الخصوص.

و قد أعتبر عبد الجليل التميمي في كتابه نشاط حمدان خوجة بفرنسا و استنبول ص 234- 243 حول القضية الجزائرية أن كتاب المرآة يشكل "أول بيان ضد سياسة فرنسا بالجزائر.."(2).

---

(1)- Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger.

(2) -TEMIMI Abdeldjallil, L'activité de Hamdane KHODJA à Paris et à Istanbul pour la question algérienne, in revue d'histoire maghrébine n° 07, 08 janvier 1977, PP 234-243.

نشاطات الأمير عبد القادر و الأمير خالد :

لقد لعب الأمير عبد القادر دورا رائدا و بارزا في قيام و إبراز دولة جزائرية عصرية و مستقلة نالت إعجاب دول أوروبا و العالم العربي. و مما ميز نشاط الأمير عبد القادر هو انتصاره عسكريا على فرنسا و بالتالي ألزم ذلك اعتراف فرنسا بسيادته و كذلك المساندة الكثيرة من طرف الدول المجاورة فمن خلال اتفاقية دي ميشال في 1834/03/28 بوهران أو ما يطلق عليه باتفاق السلام (موقعة من طرف الأمير عبد القادر و الجنرال دي ميشال) اعترفت فرنسا بسيادة الأمير على منطقة معينة و استقلاليتها و ضمنت هذه الاتفاقية للأمير عبد القادر إنشاء وسائل الحرب من أسلحة و ذخيرة إلى جانب حرية التجارة و اتصال العرب بمعسكر الأمير و كذلك الأمر بالنسبة لمعاهدة تافنا الموقعة من طرف الجنرال بيجو و الأمير عبد القادر في 1837/05/30. مما جاء فيها : "أنها تضمن للأمير السيادة على الأقاليم التي بقيت تحت سلطته" كما نصت المادة 15 : "أنه يمكن للأمير أن يقيم علاقات و تمثيل دبلوماسي مع فرنسا و الأقاليم التي تحتلها."

كما كان لانتصارات جيوش الأمير عبد القادر صدى كبير في البلدان الأجنبية، و بالخصوص في المغرب و تونس و استنبول و قرابة الشخصيات الليبرالية الفرنسية و الإنجليزية.

فبالمغرب الأقصى، بعث السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام وفدا لمشاركة الشعب الجزائري فرحته و مساندة مقاومة الأمير ضد الاحتلال. كما أقام الأمير علاقات مع باي تونس و طرابلس و الباب العالي[1].

و لقد أثارت الشعبية التي اكتسبها الأمير عبد القادر في هذه الدول توترا في الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي كانت تخشى تحالفا مغاربيا يهدف إلى تحقيق تضامن متين ضد عدو مشترك. مما أدى إلى الضغط و العدوان على سلطان المغرب (معركة إزلي في 14 أوت 1844)[2].

---

(1) – أرسل مبعوثا و كتب رسالة للسلطان عبد المجيد.

(2) – متبوعة بمعاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844 التي انعقدت تحت رعاية إنجلترا والتي تعلن التزام المغرب بإعانة فرنسا على طرد الأمير.

و بعد محاولته الفاشلة في الاستعانة بالمغرب، كتب إلى السلطان قائلا: (إن أصبحت بلاد المغرب الأوسط في يد دولة فرنسا فكيف تأمن على بلادك؟... و ما الذي يمنعها منها؟....)[1].

أما التأثير السياسي للأمير عبد القادر في الأوساط الليبرالية الأوروبية فقد كان يتوسع كلما ازدادت قوته في الميدان العسكري، ففي فرنسا طالب معارضو السياسة الحربية المنتهجة من طرف ضباط الجيش الفرنسي بالاعتراف بسيادة الأمير على التراب الجزائري، و ذلك لأغراض اقتصادية تتمثل في ثقل الميزانية المخصصة للحرب، و أهمية الخسائر البشرية في صفوف جيش الاحتلال...[2].

أما في نطاق السياسة الدولية فمثل معاصره الحاج احمد باي، اغتنم الأمير عبد القادر التنافس الناشئ بين دولة بريطانيا و فرنسا و توتر العلاقات بينهما لإرسال عدة بعثات للسلطات البريطانية بطنجة (المغرب) و تونس لتدعيمه للوقوف ضد فرنسا، كما أرسل إلى لندن رسالة (في ديسمبر 1841) اقترح فيها تبادل العلاقات لصالح الطرفين: المساعدة البريطانية مقابل حق استغلال ميناء تنس كمركز تجاري.

لقد لعب الأمير عبد القادر دورا رائدا في قيام و إبراز دولة جزائرية عصرية و مستقلة، مما أثار إعجاب العديد من الدول في أوروبا و العالم العربي.

و لكنه، مثله مثل الحاج أحمد باي، لم يتمكن من إيقاف الهجوم الاستعماري نحو المغرب.

أما الأمير خالد فقد عمل غداة الحرب العالمية الأولى على طرح القضية الجزائرية أمام عصبة الأمم (SDN)، لذلك نظم عام 1919 اجتماعا طالب فيه المشاركين بالإمضاء على مذكرة موجهة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson)، بمناسبة انعقاد مؤتمر السلم (conférence de la paix) بفرساي في جانفي 1919، و لقد ترتبت مطالب الأمير خالد عن الصدى الواسع الذي أحدثه تصريح ويلسون (جانفي 1917) بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها [3] و بالتوازي

---

(1) – من (تحفة الزائر) عن : عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ص 188.

(2) - Yves Lacoste, Nouschi (André), L'Algérie passé et présent, Paris : Ed. sociales, 1960, PP 263.

(3) - Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérien (1919 - 1951), Alger : Ed. SNED, 1970, P 111.

مع مساعي الأمير خالد، بعثت (اللجنة الجزائرية - التونسية) (comité Algéro-tunisien) إلى الرئيس ويلسون مذكرة تطالب فيها بالاستقلال (للشعب الجزائري - التونسي) و (ناشدت الضمير العالمي للاعتراف بحقه في تقرير مصيره، كما عرضت اللجنة مطالبها على مؤتمر السلم...[1].

(1) - Claude Collot, Jean - Robert Henry, Le mouvement national algérien: Textes 1912-1954, Alger : OPU, 1987, PP 25-29.

النشاط الدبلوماسي ما بين 1919 -1953

هذه المرحلة تميزت بظهور حركات سياسية وطنية حيث شكلت الحركة الوطنية من خلال ثلاث تيارات بارزة و هي :

-التيار الإصلاحي الليبرالي.

- التيار الثقافي الديني لجمعية العلماء المسلمين.

-التيار الثوري الاستقلالي.

و قد كان لكل تيار نشاطات في الميدان الدولي حول القضية الجزائرية سنحاول التطرق إليه.

1-نشا ط التيار الإصلاحي الليبرالي

هذا التيار كان ممثلا في الغالب في شخص فرحات عباس لم يكن قبل الأربعينيات و في ميدان السياسة الدولية في مواقفه خارجا عن الإطار الرسمي للسياسة الفرنسية ماعدا بعض المبادرات ذات الطابع الدولي الذي يخص المغرب و العالم الإسلامي مثل ما هو الحال في موقفه من القضية الفلسطينية حيث لم يرض على موافقة فرنسا لتقسيم فلسطين.

كما انه في عام 1942 تمت لقاءات جمعت فرحات عباس و بن جلول مع روبرت ميرفي (ROBERT MURPHY) ممثل الرئيس روزفلت مستند في ذلك على الأفكار التحررية الأمريكية المعادية للاستعمار و على تصريحات زعماء أمريكا و بهذا الصدد حرر فرحات عباس نصا على شكل بيان أرسله عن طريق روبرت ميرفي إلى الرئيس روزفلت[1].

كما دعا مؤتمر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في سنة 1957 هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ الحرية و السلم و الحضارة و إلى التنديد بالنظام الاستعماري[2].

---

(1) - Mahfoud Kaddache, Op. cit., P 849.

(2) - Ibid, P 849.

كما طالب فرحات عباس في عام 1950 الولايات المتحدة بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الاستعمار و ذكر بالالتزامات الموقعة من طرف الأمم المتحدة من أجل تحرير الدول المستعمرة.

أما فيما يتعلق ببناء الاتحاد المغاربي التزم المشاركون في مؤتمر ضرب الاتحاد الديمقراطي البيان الجزائري (UDMA) المنعقد في سطيف، و بالعمل على توحيد البلدان الثلاث على المدى القريب و تحقيق اتحاد شمال - إفريقي[1].

لا نسجل احتجاج (UDMA) على الفيتنام و القمع المسلط على شعوب المغرب و إفريقيا و ضعف تدخل الأمم المتحدة لمساندة الشعوب المضطهدة[2].

2-نشاط التيار الثقافي الديني لجمعية العلماء المسلمين:

لقد تأسست جمعية العلماء المسلمين في عام 1931 بزعامة عبد الحميد بن باديس و قد نص نظامها الأساسي على أن يكون عملها ديني بحت و على عدم تدخلها في المسائل السياسية و لم يكن هذا طبعا إلا لكي تتمكن من القيام بمهمتها في إطار المؤسسات الفرنسية.

لكنها من ناحية العملية فقد كانت أهدافها أبعد من ذلك. حيث تمكنت الجمعية من خلال الصحافة و المدارس و كذا المساجد و البعثات الخارجية من ترسيخ الشعور بالانتماء العربي الإسلامي في ذهن الجزائر كما نجحت في إعادة إدماج الجزائر في المغرب و الأمة العربية الإسلامية التي عمل الاستعمار على تمزيقها. و لقد كان للجمعية عمل خارجي تمثل في ربط العلاقة مع الدول العربية و الإسلامية و توطيد الصلات و شرح القضية الجزائرية و استجلاب الدعم لها من أجل تحريرها و قد كان "البشير الإبراهيمي" و "الفضيل الورتلاني" من الرجال البارزين في هذا الميدان.

---

(1) - Ibid, P 849.

(2) - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، "الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962"، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية. 1998. ص 77.

كما شكلت القضية الفلسطينية المحور الرئيسي لسياستها الدولية (إن الخطر الكبير الذي العرب في كيانها يمتد من الخطر الذي تواجهه فلسطين فمن واجب كل عربي أينما وجد مساعدة أخيه الفلسطيني فالقضية الفلسطينية لست قضية وطنية فحسب، بل تخص العالم العربي و الإسلامي أجمع [1].

و بعد المصادقة على مشروع تقسيم فلسطين و الإعلان عن قيام دولة إسرائيل دعت جمعية العلماء الدفاع عن فلسطين، و أنشأت "لجنة مساندة فلسطين، (20 جوان 1948) بالتعاون مع مناضلي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDAM) و حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD).

و قد أشارت إلى ذلك جريدة البصائر : "...إن الجيوش العربية المختلفة سوف تهب كالرجل الواحد من مختلف بلاد العروبة لنجدة فلسطين العربية الجريحة.."[2].

و كما صرح ذلك الشيخ البشير الإبراهيمي : "إن الجزائر وطنكم الصغير، و إن إفريقيا الشمالية وطنكم الكبير، و إن فلسطين قطعة من شبه جزيرة العرب التي هي وطنكم الأكبر، و إن الرجل الصحيح الوطنية هو الذي لا تلهيه الأحداث عن القيام بواجبات وطنية الأصغر و الأكبر"[3].

3-نشاط التيار الثوري الاستقلالي:

لقد كان للتيار الثوري الاستقلالي نشاط قوي و فعال على المستوى الخارجي فقد سعى نجم شمال إفريقيا على المستوى الخارجي إلى إقامة علاقات مع منظمات لها نفس الأهداف فقد شارك في مؤتمر الشعوب المستعمرة المنعقد في بروكسل من 10 إلى 14 فيفري 1927 و هذه المشاركة سمحت له بالتعريف بقضية شمال إفريقيا عموما و الجزائر خصوصا.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 77.

(2) - البصائر 17 ماي 1948 ص 01.

(3) - البصائر 21 ماي 1948 ص 01

كما أقام النجم علاقات مع زعماء المنظمات المضادة للاستعمار[1]. فقد التقى مصالي الحاج مع شكيب أرسلان رئيس اللجنة السورية الفلسطينية و انضم بعد ذلك مصالي الحاج كعضو في لجنة المؤتمر الإسلامي برئاسة "شكيب أرسلان" المنعقد بجنيف من 12 إلى 15 سبتمبر 1935. و قد كان هذا العمل يندرج ضمن إستراتيجية الحزب بالرجوع إلى العالم العربي و الإسلامي لمضادة الإمبريالية.

و قد اعتبر الحزب القضية الفلسطينية من أهم إنشغالات الجزائريين بالمشرق، حيث عبأ حزب الشعب الجزائري (PPA) كل مناضليه بالجزائر من أجل فضح مشروع تقسيم فلسطين، و كتبت جريدة الأمة (EL-OUMA) : "و لقد أدان الجزائريون السياسة الإمبريالية الإنجليزية المطبقة في فلسطين العربية الساعية إلى إنشاء "كيان وطني يهودي" على حساب المصالح العربية" و صمدوا بقوة ضد مشروع تقسيم فلسطين العربية...و دعوا جميع مسلمي الجزائر إلى الاحتجاج ضد مشروع التقسيم مطالبين بالاستقلال التام لفلسطين العربية"[2].

كما شنت حملة تعبئة بالجزائر و فرنسا حول القضية الفلسطينية تمخض عنها تشكيل "لجنة شمال إفريقيا" للتضامن و التعاون مع الضحايا العرب في فلسطين في باريس[3].

و لقد أدى تفاقم الوضع في فلسطين، جراء اعتراف القوى العظمى بالدولة الإسرائيلية و انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة (ONU)، إلى ازدياد حدة خطاب حزب (MTLD) الذي قدم بالتعاون مع حزبي الاستقلال (المغرب) و الدستور الجديد (تونس) بيان احتجاج إلى السلطات الفرنسية.

لقد سمحت القضية الفلسطينية للتيار الثوري للحركة الوطنية الجزائرية بالتعرف و الاهتمام بمشاكل العالم العربي، كما سمح له الانهزام في حرب فلسطين 1948 بإدراك ضعف إستراتيجية توحيد النضال من أجل الاستقلال.

---

(1) - وجه نجم شمال إفريقيا 1930، رسالة إلى عصبة الأمم احتج فيها على الاحتفال بمرور مائة سنة على الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر.

(2) - Mahfoud Kaddache, Op. cit. , p 524.

(3) - El Oumma, 1er septembre 1947, cité par Claude Collot, "Le PPA, (1937-1947)" in R.A.S.J.E. PN1 Mars 1971, P1951.

و من هنا، كان على الوطنيين الجزائريين و المغاربة العمل بالتنسيق مع البلدان العربية على تقوية التضامن العربي و خاصة جلب اهتمام جمعية الدول العربية نحو المغرب العربي.

و في جانفي سنة 1947 شكل الوطنيون المغاربة جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية مستعدين في ذلك من وسائل العمل السياسي و الدبلوماسي للجامعة العربية على المستوى الدولي و قد أدت هذه المبادرة إلى انعقاد مؤتمر المغرب العربي تحت رعاية الجامعة العربية برئاسة عزام باشا من 15 إلى 21 فيفري 1947 و الذي انبثق عنه (مكتب المغرب العربي) الهادف إلى تنسيق أنشطة الحركة الوطنية المغاربية و تعزيز المساندة و التضامن و مثل الفرع الجزائري في هذا المكتب السيد شاذل المكي[1].

و بالتوازي مع مكتب المغرب العربي تشكلت أيضا (لجنة تحرير المغرب العربي) بالقاهرة يوم 6 جانفي 1948 بإلحاح من الأمير عبد الكريم الخطابي. و قد عملت حركات الانتصار الحريات الديمقراطية على ربط القضية الجزائرية بالقضايا التونسية و المغربية بهدف تدويل القضية الجزائرية، و قد أعلن عزام باشا، الأمين العام بجامعة الدول العربية إثر زيارته لباريس في أكتوبر 1946 على تأييده للمغرب العربي حيث أعلن : "إن شعوب شمال إفريقيا هي شعوب عربية نحن نطالب من أجلها ما نطالب به من أجل كل الشعوب : الحرية و الحق في تقرير المصير[2].

و على المستوى الأوروبي شاركت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في كل النشاطات التي تهتم بالقضايا الاستعمارية. فقد شاركت في جويلية 1948 في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب أسيا و إفريقيا حيث صادق المؤتمر على بيان قدم لهيئة الأمم المتحدة لصالح[3] (المجلس التأسيسي الجزائري السيد) وفقا لمطالب الحزب كما أنضم الجزب في أفريل 1949 إلى مؤتمر السلام الذي أنعقد تحت إشراف الأحزاب الشيوعية، كما شاركت منظمات الطلبة و الشبيبة القريبة من حزب الشعب للكشافة الإسلامية في عدة تظاهرات نذكر منها المهرجان الدولي للشبيبة في براغ عام 1947 و في بودابست عام 1949 أين عرفوا بالقضية و رفعوا العلم،

---

(1) – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 81.

(2) - AHMED MAHSAS, Le mouvement révolutionnaire algérien, Paris : Ed. l'Harmattan, 1979, P. 239.

(3) – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 82.

و في نوفمبر 1948 قدمت الأحزاب الوطنية لدول الجزائر. المغرب تونس مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة تدين فيها السياسة الاستعمارية الفرنسية و في ديسمبر 1948 وجه مصالي الحاج نداء إلى هيئة الأمم المتحدة لمبادئ ويلسون التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها و طالب بضرورة تطبيقها(1).

و في مؤتمر حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في ديسمبر 1948 نتج عنه توجيه السعي ضمن النشاط الدول إلى تحقيق هدفين هما :

1- تحقيق وحدة الكفاح على المستوى المغاربي.

2- جلب المساندة السياسية و المادية و المعنوية الضرورية لاندلاع و استمرار الكفاح.

فقد كان الأمر يتعلق بالنسبة لمناضلي الحزب في الاستعادة من دعم و تضامن العالم العربي باعتبار الحليف الأمثل و لذلك أرسل الحزب ممثلا عنه إلى القاهرة في أكتوبر 1949 لبحث إمكانية دعم المنطقة الخاصة بالسلاح و معرفة مدى استعداد العالم العربي و الجامعة العربية لمساندة وقوع حركة تحريرية بالجزائر. و قد صرح عزام باشا للدكتور الأمين دباغين ممثل الحزب : لدى الثقة التامة بأن المغرب العربي و المغاربة سيتمكنون من التحرير من الاستعمار كما يساهمون بمثلهم في تحرير شعوب الشرق الأوسط(2).

و في سبتمبر 1919 شارك مصالي في نشاط الدبلوماسي للحزب حيث قام بجولة للبلدان العربية و التقى بملك العربية السعودية و بأمين العام للجامعة العربية و برئيس لجنة تحرير المغرب العربي عبد الكريم الخطابي و هذا إلى من أجل التعريف بالقضية الجزائرية و في مؤتمر الحزب في 4-6 أفريل 1953 بالعاصمة عكس قرارات المؤتمر مدى النشاط السياسي الدول لممثلي الحزب حيث أعتبر أن الكتلة العربية الآسيوية أصبحت شكل أهم و أفضل سند خارجي للقضية الجزائرية(3).

و في جويلية 1951 وجه محمد خيضر من القاهرة مذكرة إلى اللجنة السياسية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أشار فيها باسم الحزب الذي يمثله بأن الوضع في المغرب

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 82.

(2) - Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattant 1942-1952, Paris: Ed. Sylue Messinger 1983, P189.

(3) - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 84.

الأقصى و تونس لا يجب أن يحول دون النظر في قضيــة الجزائـر و مـا يجـري فيهـا (فـالجزائريون يطالبون نشاط سياسي عربي و آسيوي يهدف إلى تدويل قضية و تسـجيلها في جـدول أعمـال هيئة الأمم المتحدة خاصة بعد عرض القضية المغربية و التونسية[1].

و في هذا الجو المفعم بالنشاط الدبلوماسي الدولي تكونـت في 23 مـارس 1954 اللجنـة الثورية للوحدة و العمل التي أنبثق بجبها حزب جبهة التحرير الوطني مفجر الثورة في 1954.

(1) - Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, Paris: Ed. Jeune Afrique, 1981, P51.

الفصل الثاني

البعد الدولي للقضية الجزائرية
عند جبهة التحرير الوطني

التوجهات الكبرى للعمل الدبلوماسي

كان يتمثل هدف حزب جبهة التحرير الوطني المنبثق من الجناح الراديكالي لـ (MTLD) في الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح. و لتحقيق ذلك ظلت إنشغالاته الكبرى مطابقة للتيار المنبثق عنه. و يتجلى هذا من خلال بيان 1 نوفمبر 1954:

"..... و غايتنا في الميدان الخارجي هي :

1) تدويل القضية الجزائرية.

2) تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي العربي الإسلامي.

3) و موقفنا في دائرة ميثاق هيئة الأمم المتحدة هو تأكيد تعاطفنا و تضامننا الفعال إزاء كل الأمم التي تؤيد كفاحنا التحرري.

... و لبلوغ هذه الغاية... ستقوم جبهة التحرير الوطني بعمل خارجي لجعل المشكل الجزائري واقعا مطروحا أمام العالم أجمع بتأييد جميع حلفائنا الطبيعيين "(1).

و هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا إذا وجدت قوة حرة تقف وراء جبهة التحرير الوطني. و في ذلك الحين كان كل الأمل معلقا على الكتلة الأفروآسيوية، لكن زعماء هذه الأخيرة لم يكونوا في البداية في تمام الاستعداد الكافي لمواجهة فرنسا.

"يقول آيت أحمد الذي ترأس الوفد الجزائري في ندوة بوقور بأن نهرو كان يعتبر مجرد إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال نوعا من التآمر على مؤتمر باندونغ خاصة و أنه لم يتردد في التأكيد بأنه لا يعرف غير الجزائر التي تشكل جزءا لا يتجزأ من فرنسا. و لذلك فإن البيان الختامي لم يشر و لو بكلمة واحدة إلى ما يجري في الجزائر منذ حوالي خمسة أشهر فلعله أخذ برأي نهرو"(2).

(1) – وزارة الإعلام والثقافة، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954–1962)، الجزائر : ش.و.ن.ت، 1979، ص 09.

(2) – محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 82.

و في القاهرة حيث كان وفد جبهة التحرير الوطني المكون على الخصوص من : أحمد بن بلة، محمد خيضر، و الحسين آيت أحمد. كانت هناك بعض المشاكل مع المصريين خصوصا مع ممثل القيادة المصرية حينذاك، و هو رئيس المخابرات المصرية السيد فتحي الذيب حيث أن المصريين كانوا يفضلون التعامل مع السيد بن بلة و لا يتعاملون مع الآخرين، و هذا أحدث ارتباك و مشاكل في مسألة جمع الأموال و وصول الأسلحة في وقتها المحدد(1).

و في الدول العربية فإن الجولة الأولى التي قام بها السيد محمد خيضر عبر العديد من العواصم العربية لجمع التبرعات فإنها لم تحقق أي نتيجة إذ لم يجلب معه إلى القاهرة مقر المندوبية سوى وعد من السعودية بإمكانية تقديم مبلغ قدره مائة مليون من السنتيمات أما باقي البلدان فليس هناك شيء محسوس سوى بعض الوعود و الكلام المعسول(2).

و بالتالي كان حضور الجزائر كوفد ملاحظ في مؤتمر باندونغ أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي و أن يتمكنوا من إقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية.

و قد كان السيد آيت أحمد و أمحمد يزيد يبذلون جهدا كبيرا في تجسيد تأكيد المؤتمر الأفروآسيوي على تأييده لشعوب الجزائر و المغرب الأقصى و تونس في تقرير مصيرها و في عملها من أجل حصولها على الاستقلال.

و هذا الموقف من المؤتمر فتح أبواب المنظمات الدولية و في مقدمتها الأمم المتحدة و لأجل ذلك عملت جبهة التحرير على إثبات وجود الثورة الجزائرية في الميدان. و كان من بين الأعمال التي تم القيام بها لتحقيق هذا الغرض هو ما قام به الشهيد زيغوت يوسف في الشمال القسنطيني من انتفاضة يوم 20 أوت 1955 و التي كانت تهدف (أي الانتفاضة) إلى :

1- إقناع الرأي العام الفرنسي و الرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى جبهة التحرير الوطني و هو مستعد لمجابهة الرشاشات و الدبابات حتى بالحجارة.

2- تدويل القضية الجزائرية و ذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمال دورة 1955.

---

(1) – فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1984، ص 110.

(2) – نفس المرجع السابق، ص 91.

و من هنا نستدل على أن العمل الدبلوماسي يتكامل مع العمل العسكري.

و بالفعل فإنه في 29 جويلية 1955 تسلم الأمين العام للأمم المتحـدة خطابا مـن أربعة عشر دولة آسيوية إفريقية يطلبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشـرة للجمعية العامة، و ذلك بناءا على تعليمات من حكوماتهم. و هذا يدل على أن جبهـة التحرير كانت على صلة بهذه الحكومات بطريق مباشر أو غير مباشر.

إن انعقاد أول مؤتمر للجبهة "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956) سيؤدي إلى تحديد نشـاط الجبهة على المستوى الدولي و كان من ضمن أهداف الجبهة في هذا المؤتمر :

- "عزل فرنسا عن الجزائر و عن العالم سياسيا.
- توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

و من بين أهدافها على المستوي الخارجي :

- السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي، و المعنوي. و الروحي.
- تصعيد تأييد الرأي العام.
- تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع إطلاعا كافيا على الصفة الوطنية لحزب الجزائري و حمل هذه الحكومات علـى مناصرة القضيـة الجزائرية"[1].

لخص أمحمد يزيد في التقرير الذي حرره في جويلية 1957 و وجهـه إلى المجلس الوطـني للثورة الجزائرية (C N R A) النشاط الدولي لجبهة التحريـر الوطـني عنـد انـدلاع ثـورة التحريـر الوطني و المتمثلة في ثلاث نقاط :

- "العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية و المغربية على المستوى الدولي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية "[2].

---

(1) - محمد الحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، (56- 62)، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 44.

(2) - Mohamed Harbi, OP. Cit, P172.

هذا الانشغال الأول المتمثل في إضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية و من تم إثارة حركة تضامنية واسعة، سيسمح تدريجيا للجبهة بإعادة و تأكيد سياستها الخارجية. هذه الأخيرة - وليدة الكفاح و المنفى - ستكون على التوالي ثمرة "الوفد الخارجي للثورة الجزائرية"(1) و "قسم الشؤون الخارجية" (2) و أخيرا "وزارة الشؤون الخارجية"(3) عقب تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958 بدأت هاته الهيئات ذات الطابع الدبلوماسي نشاطها انطلاقا من العواصم العربية و بالأخص القاهرة في المرحلة الأولى، ثم تونس التي أصبحت مقر للحكومة المؤقتة ابتداء من 1958، لكن الهياكل الممثلة للجبهة كانت موزعة على أكثر من 20 بلدا مطلا على البحر الأبيض المتوسط و على أوربا و أمريكا.

و يمكننا اعتبار مؤتمر باندونغ بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية الجبهة و بالفعل فقد سجلت الجبهة بحضورها للمؤتمر أول انتصار دولي لها حيث حضرت كملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث و كانت على اتصال مع 29 بلد أفرو- آسيوي كفيل بمساندة القضية الجزائرية ماديا و سياسيا.

و لقد اتخذ هذا المؤتمر الأفروأسياوي قرار بمساندة الجزائر، و المغرب و تونس و مساندة حقها في إدارة شؤونها و استقلالها. كما التزم بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها و علاوة على هذا التأييد، أشارت هذه اللائحة إلى أن الدول المشاركة في باندونغ. "تلتزم بتقديم مساعدتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها "(4). هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة من 26 جويلية 1955(5) موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة و الصادرة من طرف 14 بلدا مشاركا في مؤتمر

---

(1) - مكونة أساسا من : محمد خيضر، حسين أيت أحمد، بن بلة، محمد بوضياف مكلف بالتنسيق الداخلي والخارجي، وابتداء من 1955 محمد يزيد.

(2) - شكل هذا القسم ابتداء من سنة 1958 تحت إشراف اليمين دباغين.

(3) - عين كأول وزير الخارجية للحكومة المؤقتة وعين عبد الحميد مهري وزير الشؤون شمال إفريقيا في جانفي 1960- 1961، وأخيرا سعد دحلب لهذا المنصب في التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة (من أوت 1961 إلى 5 جويلية 1962).

(4) - جريدة المجاهد، العدد 5 جانفي 1958، ص 42.

(5) - و يجب الإشارة إلى أن رسالة مؤرخة في 5 جانفي قد أرسلت إلى مجلس الأمن من طرف ممثل المملكة العربية السعودية في هيئة الأمم المتحدة مثيرة الانتباه إلى خطورة الوضع في الجزائر هذه الرسالة لم تلق أي رد.

باندونغ[1] مطالبين بتسجيل. القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة.

افتتحت الدورة في سبتمبر 1955 (غداة هجوم جيش التحرير الوطني على الشمال القسنطيني 20 أوت 1955) و كانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية ب 28 صوتا ضد 27 صوتا فسجلت في جدول الأعمال، و بعد معرفة الوفد الفرنسي للنتيجة، انسحب من الجلسة محتجا.

و لقد وجب انتظار الدورة الحادية عشرة المنعقدة من 12 نوفمبر 1956 إلى 8 مارس 1957 لتناقش فيها القضية الجزائرية لكن ليس ببعدها السياسي و القانوني (الحق في تقرير المصير و الاستقلال). بل ببعدها الإنساني (المعاناة و الخسائر البشرية) و خلاصة القول أن المشاركين أعربوا بالإجماع عن أملهم في حل سلمي و ديمقراطي للقضية الجزائرية.

استمرت مناقشة القضية الجزائرية خلال 6 دورات أي من سنة 1955 إلى غاية 1962 طالبت الدورة الأخيرة بالتفاوض بغرض التوصل إلى حق الشعب في تقرير مصيره و الاستقلال في إطار احترام الوحدة و السيادة الإقليمية للجزائر LE RESPECT DE L'UNITE ET DE L'INTEGRITE TERRITORIALE DE L'ALGERIE.

بعدها، انعقد مؤتمر باندونغ الذي سجل استيقاظ الشعوب المستعمرة و دوي اسم الجزائر في كل الاجتماعات و المؤتمرات و التظاهرات عبر العالم. و لقد كتب العربي بن مهيدي قائلا : إن الدبلوماسية الجزائرية... بدأت من الأخوة الكبيرة و الدعم اللامتناهي للشعوب العربية – الآسيوية[2].

و بالفعل، فإصرار و فعالية النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية قد حمست الشعوب المتحررة أو تلك التي تناضل في سبيل تحررها، و ساهمت كذلك في رسم معالم حركة تضامنية أفرو – آسيوية قوية.

---

(1) – هذه البلدان هي : أفغانستان، المملكة العربية السعودية، برمانيا، مصر، الهند، إندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاندا و اليمن.

(2) – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 88.

مؤتمر الصومام و آفاق العمل الدبلوماسي

لقد حدد مؤتمر الصومام أرضية واضحة فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي إذ أنه بين أن القاعدة الأساسية لنشاط العمل الدبلوماسي إنما تقع في البلاد العربية و في مصر بوجه خاص لما لها من دور و تأثير.

كما بين مؤتمر الصومام مدى استقلالية العمل الدبلوماسي للثورة و عدم ارتباطه بأي طرف كان حيث جاء في ميثاق مؤتمر الصومام ما يلي :

"... و لم تكن اتصالاتنا بساسة البلاد الشقيقة و لا تزال سوى اتصالات حليف مع حلفائه و لم تكن اتصال آلة بيد مستعملها... و من واجبنا أن نحرص بانتظام على المحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالا تاما. كما ينبغي القضاء على البهتان الذي أشاعته الحكومة الفرنسية و دبلوماسيتها و صحافتها الكبرى لإظهار ثورتنا في مظهر ثورة مصطنعة زائفة مدبرة من الخارج و ليس لها عروق في الشعب الجزائري "[1].

و قد حدد مؤتمر الصومام وسائل لتحقيق هذا المعنى و إيصاله إلى الرأي العام العالمي من خلال :

1- حمل دول مؤتمر باندونغ على استعمال ضغط سياسي و دبلوماسي و اقتصادي مباشر على فرنسا علاوة على مساعيها لدى الأمم المتحدة.

2- السعي في الحصول على تأييد الدول و الشعوب الأوروبية بما فيها البلاد الشمالية و الديمقراطيات الشعبية و كذلك بلاد أمريكا اللاتينية.

3- الاعتماد على الهجرة العربية في بلدان أمريكا اللاتينية. و لهذا الغرض عززت جبهة التحرير الوطني جانب الوفد الجزائري القائم بالمأمورية الخارجية و قد أصبح لها :

أ - مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة و في الولايات المتحدة.

ب - وفد في البلاد الآسيوية.

---

(1) - وزارة الإعلام والثقافة، مرجع سابق، ص 52.

ج- وفود متنقلة لزيارة العواصم و المشاركة في التجمعات العالمية الثقافية و تجمعات الطلبة و النقابات وغيرها.

د- دعاية مكتوبة قائمة على وسائلها الخاصة من تنظيم مكاتب صحيفة و نشر التقارير و عرض الوثائق بالصور و الأفلام.

كما أنبثق عن مؤتمر الصومام عدة مؤسسات للثورة منها المجلس الوطني للثورة و هو هيئة عليا تدير شؤون الثورة و تولي تنظيمها في الداخل و الخارج التي تدعمت مكانتها في الخارج إذا تجسد التضامن العربي مع الثورة الجزائرية في شكل عمل قوي، و أصبحت شعوب إفريقيا و آسيا كلها تتطلع نحوها و تمدها بالعون المادي و الأدبي كما بدأ المعسكر الاشتراكي يهتم اهتماما جديا بالثورة الجزائرية التي ظهرت للعالم في صورتها الحقيقية[1].

و قد استطاع المجلس الوطني للثورة أن يخرج بقرارات كانت في مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة خاصة في المجال الدبلوماسي، حيث قامت لجنة التنسيق و التنفيذ (وهي إحدى الهيئات المنبثقة عن مؤتمر الصومام) بتنفيذ قرارات المجلس الوطني للثورة بتحديد يوم 30 آذار ليكون يوما للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء إفريقيا و آسيا[2].

حيث أصدرت اللجنة الوطنية للتنسيق و التنفيذ بلاغا جاء فيه ما يلي :

"إن يوم 30 آذار 1958 هو يوم فعال بالنسبة للحرب الجزائرية و نقطة تقفز فيها الجزائر المحاربة من مرحلة مواجهة فرنسا وحدها إلى مرحلة جديدة تواجه فيها الاستعداد و من ورائها قوة بشرية هائلة تدفعها إلى النصر الذي لا شك فيه... يوم 30 آذار 1958 سيبقى يوم عيد في كل من أقطار آسيا و إفريقيا لأنه هو اليوم الذي برزت فيه إلى الشمس أول شجرة مثمرة في حقل التضامن الأقوى بين الآسيويين و الإفريقيين"[3].

كما أن المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 قرر توسيع العمل الدبلوماسي أكثر، حيث جاء في محضر جلسات المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في 28 أوت 1957 ص 12 ما يلي :

---

(1) - محمد الحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 112.

(2) - المجاهد، أفريل 1958 ص 3.

(3) - المجاهد، أفريل 1958 ص 11.

"قرر اجتماع المجلس الوطني للثورة دورته بالقاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957 القيام بهجوم عسكري عام في كل أنحاء الجزائر و توسيع النشاط السياسي و الدبلوماسي في الخارج لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة، و المحافظة على قوته و تزايده و اتساعه باستمرار "[1].

و من هنا ندرك أنه على الصعيد العالمي، كانت جبهة التحرير الوطني تتطلع إلى نشر حقائق الثورة على أوسع نطاق لكي تكون الإنسانية على بينة بما يجري فوق التراب الجزائري و ذلك بفضح السياسة الفرنسية التي تدعي زورا أنها أم الحرية و الأخوة و المساواة، ثم وضعها أمام الرأي العام العالمي بما ترتكبه من مجازر في شعب قدم لها كل المساعدات في حروبها ضد النازية و بهذا تكسب تعاطف البلدان الأوروبية المتطلعة للحرية و الاستقلال و تعاطف المنظومة الاشتراكية التي تقف إلى جانب حركات التحرر الوطني و تعاطف جانب من الرأي العام في أمريكا و أمريكا اللاتينية.

و قد ذكر لنا السيد بشير بومعزة في محاضرة ألقاها على طلبة الماجستير 1993/02/14 "أن النشاط الدبلوماسي في الثورة بدأ من السنة الأولى للثورة و كانت القاعدة الأولى هي القاهرة و قد زاد هذا النشاط بعد مؤتمر الصومام و خصوصا بعد مجيء لجنة التنسيق و التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة حيث بدأت تنشأ الممثلات لجبهة التحرير بالخارج و التي كان لها الطابع الرسمي في غالب الأحيان.

و قد كان دور هذه الممثلات يتمثل في ما يلي :

1- الصلة المباشرة و الدائمة مع الحكومات و المؤسسات في تلك البلاد.

2- استعملت هذه الممثلات لتوسيع علاقة الجبهة مع الخارج.

3- استعملت هذه الممثلات للدعاية فكان لها نشرة خاصة بلغة البلد الموجود فيها.

4- استغلال المناسبات لإقامة محاضرات و تنظيم ندوات حول الثورة و معاناة الشعب.

5- تمويل جرائد أجنبية و حركات للتكلم عن الثورة.

6- القيام بنشاط ثقافي و رياضي و دعائي (مسرح، فرق رياضية........).

---

(1) - محضر جلسات اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 28 أوت 1957 ص 12.

و من بين أهم هذه الممثلات التي ذكرها ما يلي :

1- ممثلة تونس : و كان بها الدكتور شوقي مصطفاي.

2- ممثلة المغرب : و كان بها الشيخ خير الدين.

3- ممثلة ليبيا : و كان بها السيد أحمد بودة.

4- ممثلة سوريا : و كان بها عبد الحميد مهري، و الشيخ القسيري.

5- ممثلة العراق : و كان بها أحمد بودة و كذلك القصوري.

6- ممثلة لبنان : و كان بها السيد آيت شعلال.

7- ممثلة السعودية : و كان بها الشيخ عباس.

8- ممثلة إندونيسيا : و كان بها الأخضر الإبراهيمي و بن يحي محمد الصديق.

9- ممثلة باكستان : و كان بها كومندان إيدير ثم رشيد كلو.

10- ممثلة تركيا : و كان بها اعمر أوعمران.

11- ممثلة أمريكا : و كان بها محمد يزيد، عبد القادر شندرلي.

12- ممثلة لندن : و كان بها رشيد كلو.

13- ممثلة ألمانيا (بون) :وكان بها حفيظ كيرمان و نائبه مولود قاسم نايت بلقاسم.

14- ممثلة السويد : و كان بها شريف ساحلي.

15- ممثلة روما : و كان بها بولحروف، سعيد موراش.

16- ممثلة سويسرا : و كان بها نشاط بواسطة الصليب و الهلال الأحمر و كان بها الدكتور بن تامي بالإضافة إلى ممثلي الطلبة : بلعيد عبد السلام، بغلي و حامدي.

17- ممثلة غينيا، غانا، مالي : و كان بها فرانتز فانون"[1].

نلاحظ من خلال ما ذكرنا أن جبهة التحرير حرصت منذ البداية أن ترسي دعائم أولية للعمل الدبلوماسي الفعال و هذا تحقيقا للهدف الذي حددته في بيان أول نوفمبر و قد استطاعت أن تبرز الثورة و تسمع صوتها في كثير من المحافل و تخرج الجزائر من دائرة الجزائر فرنسية، و تبين من خلال ممثليها أن الجزائر ليست تابعة لفرنسا بل هي دولة يخوض شعبها ثورة

---

(1) - بشير بومعزة، محاضرة مع طلبة الماجستير، معهد التاريخ يوم : 1993/02/14.

ضد الاستعداد، راغبا و مصرا على استرجاع سيادته و نيل استقلاله، و رغم البدايات الأولى للعمل الدبلوماسي كان فيها بعض التعثر و الإخفاق أحيانا أخرى غير أنها في الغالب العام أحرزت انتصارات كان لها صدى، كما حصل في مؤتمر باندونغ و هيئة المم المتحدة.

و قد اتخذ العمل الدبلوماسي بعد مؤتمر الصومام صبغة التوسع و الشمول عبر العالم.

دور الدبلوماسية من منظور صحيفة المجاهد.

كما أسلفنا الذكر فإن العمل الدبلوماسي و تدويل القضية الجزائرية أحد المبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي أعلنت عنها في بيان أول نوفمبر و راحت تعمل على نشرها بكل حرية و حزم، و هكذا لم يكن من باب الصدفة أن يحظى مجال العمل الدبلوماسي بالدرجة الأولى في المادة الإعلامية لجبهة التحرير الوطني. و الجدير بالذكر هنا أن نبين أن جبهة التحرير قد نظرت إلى الرأي العام الدولي على ثلاث جبهات هي :

1- الرأي العام العربي و هو موال للثورة الجزائرية.

2- الرأي العام الأفرو - آسيوي يجب كسبه.

3- الرأي العم الغربي و يجب تحييده.

و كان من بين وسائل الإعلام جبهة التحرير الوطني حينذاك جريدة المجاهد الصادرة بالعربية. و هي موجهة إلى الجمهور العربي إضافة إلى الجمهور الجزائري و لكنها لم تتدخل عن التوجه إلى العالم أجمع شرقيا كان أو غربيا، عربيا أو أفرو آسيويا. و هكذا ما نلاحظه من خلال الدراسة الكمية و تحليل محتوى المواد الإعلامية المكرسة للعمل الدبلوماسي(1).

ميلاد جريدة المجاهد :

لقد كان ميلاد "المجاهد" نتيجة لتطور الثورة الجزائرية. و كان تلبية لحاجة ملحة من أجل إيجاد منبر إعلامي يعبر عن الثورة و أهدافها و قد فصل مؤتمر الصومام في مسألة تمثيل "المجاهد" لتكون هي الناطق الرسمي باسم الثورة بعدما كانت تقاسمها في ذلك صحيفة المقاومة الجزائرية.

و قد مرت صحيفة المجاهد بعدة ظروف تميز من بينها ثلاث مراحل أساسية هي :

---

(1) - أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 84.

المرحلة الأول :

عرف بالحقبة الجزائرية، أي الفترة التي كانت تصدر خلالها في مدينة الجزائر و من سماتها أنها لم تكن اللسان المركزي الوحيد، و إنما حسب تعبيرها "لسان حال جبهة التحرير الوطني" و تمتد هذه الفترة من أول يوم صدرت فيه في جوان 1956 إلى 25 جانفي 1957 حيث اكتشف مقرها في حي القصبة أثناء معركة الجزائر.

المرحلة الثانية :

و تعرف بالفترة المغربية، أي انتقال صدور الصحيفة إلى المغرب، حيث نزلت ضيفة على صحيفة "المقاومة الجزائرية" بمدينة تيطوان من 5 أوت 1957 إلى أول نوفمبر من نفس السنة ثم قررت لجنة التنسيق و التنفيذ نقلها إلى تونس لتكون قريبة من قيادة جبهة التحرير.

المرحلة الثالثة :

و تعرف بالفترة التونسية و تمتد من 01 نوفمبر 1957 إلى حصول الجزائر على استقلالها و هي أطول فترة في حياة الصحيفة أثناء الثورة.

و قد قامت "المجاهد" خلال هذه المراحل بدور كبير في إطلاع الرأي العام العالمي عل حقيقة الثورة الجزائرية و في تعبئة و توجيه الرأي العام الجزائري و استطاعت أن تعكس بصدق مراحل الكفاح المسلح و المقاومة الباسلة.

كما كانت تعكس سياسة الجبهة الخارجية من ناحية نشاطها الدبلوماسي و الإعلامي و حرصها على الاحتفاظ بتأييد أكبر عدد ممكن من الدول و الحركات التحررية و الثورية في العالم و ذلك تأكيدا لنزعتها التحررية.

الحجم الكمي لمواد الدبلوماسية في جريدة المجاهد

لقد ضمت "المجاهد" في أعدادها الـ (120) الصادرة إبان الثورة المسلحة (462) مادة إعلامية، و هذا العدد الهائل يجعل مواد العمل الدبلوماسي تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات

الجريدة و من ورائها جبهة التحرير الوطني، و هو يدل على الأهمية الكبرى الـتي أولتهـا الجبهـة لتدويل القضية الجزائرية، و قد توزعت المادة الإعلامية الخاصة بالعمل الدبلوماسي على الأنـواع الصحيفة التالية :

الافتتاحية، المقالة، التقرير، التعليق، التحقيـق، الحديـث، العمـود الصحفـي. و قـد بينـا ذلك في الجدول.

ففي سنة 1956 و عبر الثلاثة أعداد صدرت أربع مواد تتعلق بالعمل الدبلوماسي.

و في سنة 1957 و من خلال سبعة أعـداد صـدرت (31) مـادة إعلاميـة حـول العمـل الدبلوماسي.

و في سنة 1958 و عبر 20 عدد صدرت (92) مادة إعلامية تتعلق بالعمل الدبلوماسي.

و في سنة 1959 و التي صدرت فيها(24) عددا بلغت المواد المكرسة للعمل الدبلوماســي (106).

و في سنة 1960 التي صدرت فيها (27) عددا من المجاهد بلغـت المـواد المتعلقـة بـالعمل الدبلوماسي (119) مادة إعلامية.

و في سنة 1961 التي صدر فيهـا (26) عـددا تضمنـت 93 مـادة إعلاميـة حـول العمـل الدبلوماسي.

و من خلال الجدول يتضح أن الجريدة قد تناولت المسألة الدبلوماسية من خلال :

(37) افتتاحية.

(96) مقالة.

(98) تقرير.

(68) تعليق.

(50) تحقيق.

(18) حديثا صحفيا.

(50) دراسة.

(45) عمود صحفيا.

و من خلال الأرقام مع بعضها يلاحظ أن العمل الدبلوماسي قد بلغ أوجه سنة 1960 بمقدار (119) مادة إعلامية، طبعا أن هذا كان بسبب بدء المفاوضات مع فرنسا بداية جدية.

و نلاحظ كذلك أن التقرير كنوع صحفي يحتل المرتبة الأولى ثم تأتي بعده المقالة ثم التعليق[1].

---

(1) - نفس المرجع السابق ص 100.

جدول الأنواع الصحفية المستخدمة في موضوع المجاهد و العمل الدبلوماسي

السنة الأعداد	الافتتاحيات	المقالات	التقارير	التعاليق	التحقيقات	الأحاديث	الدراسات	العمود	المجموع
1956 3-1	×	1	2	1	×	×	×	×	4
1957 14-8	5	5	9	2	5	×	3	2	31
1958 34-15	7	22	20	12	12	05	11	03	92
1959 58-35	10	24	18	19	08	04	15	08	106
1960 85-59	11	20	25	17	15	6	10	15	119
1961 111-86	3	21	22	14	9	3	10	11	93
1962 120-112	1	3	2	3	1	×	1	6	17
المجموع 116	37	96	98	68	50	18	50	45	462

محتوى المادة الإعلامية الخاصة بالعمل الدبلوماسي :

لم تمض بضعة أشهر من انطلاق الثورة حتى شاركت الجزائر عام 1955 في مؤتمر باندونغ بوفد ملاحظ، و كان هذا أول حضور جزائري في الميدان الدولي و لكن بعد ذلك توالت الأحداث و أصبحت القضية الجزائرية إحدى النقاط الأساسية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

و من خلال الإطلاع على جريدة المجاهد، و النظر في المواد المتعلقة بموضوع العمل الدبلوماسي فإننا نلاحظ أنها تتركز في معظمها حول النقاط التالية :

- الدولة الجزائرية كانت موجودة و ذات سيادة من قبل الاستعداد.
- فرنسا دولة معتدية على الجزائر و هي تحاول القضاء على الشعب الجزائري باسترجاع حق مغتصب.
- سياسة الجزائر تنطلق من مبادئ عدم الانحياز.
- الجزائر تقف إلى جانب القضايا العادلة التحررية في العالم.
- سياسة الجزائر تنطلق من المغرب العربي فالوطن العربي فإفريقيا فحركة عدم الانحياز.
- على الحكومات العربية أن تقف إلى جانب الثورة و تساعدها.
- لا يمكن لأي مفاوضات أن تنجح إلا إذا كانت جبهة التحرير المفاوض الوحيد و تعترف فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها.

و هكذا فصحيفة المجاهد تؤكد :

"إن الحرب الجزائرية باتت موضوع اهتمام دول أخرى فإخواننا المغاربة و التونسيين و سكان البلاد العربية لم يفتئوا في مساعدتنا مساعدة فعالة فقد صار موقف فرنسا أمام الرأي العام الدولي موقفا حرجا"(1).

و تضيف المجاهد في نفس العدد تتحدث عن الدول الاشتراكية و دول عدم الانحياز :

"هاهو تيتو الذي طالما طلبت منه فرنسا كلمة تأييد و لو صغيرة، يرفض رفضا باتا في بلاغ مشترك التنازل عن مثله الأعلى الذي يرتكز على مقاومة الاستعداد و لقد وقفت روسيا

---

(1) – المجاهد، العدد 1، جوان 1956 ص. 16.

نفس الموقف حينما حاولت فرنسا إقناعها بمشروعية شن الحرب لاسترجاع المستعمرات "[1].

أما عن الدول الأوروبية فقد أوردت المجاهد تقول :

"إننا لا نعطي لمثل هذه المساعي و هذه المواقف أكثر من قيمتها، و لا نرى فيها إلا أدلة على التطور السياسي و الدبلوماسي الذي هو من أهداف منهج ثورتنا الخاصة بعزل فرنسا في الميدان الدبلوماسي لكن هذا لا يمنعنا من أن نستبين ما تنطوي عليه هذه المواقف الجديدة من انتباه و تبصر أصبحا يضيئان القضية الجزائرية في نظر العالم كله و حتى عند حلفاء فرنسا و أعوانها التقليديين"[2].

و بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة فقد استنكرت الجريدة موقفها إذ لم تقم بواجبها كما تمليه مبادئها فتقول المجاهد : "إن الأمم المتحدة لم تقم بواجبها كاملا فهي مرة أخرى قد اكتفت بتأكيد المبادئ، و لكنها أحجمت عن تحمل مسئوليتها الكاملة في إدانة السياسة الاستعماري المتوحشة"[3].

و تتحدث المجاهد عن حركة التضامن الأفروآسيوي من خلال حركة عدم الانحياز فتقول : "إن الجبهة المناهضة لجأت، و التي تألقت في باندونغ 1955 و تعززت في 1957، لن تتوقف عن جهودها قبل أن يحصل الشعب الجزائري، و جميع الشعوب المناضلة من اجل حريتها على أهدافها كاملة"[4].

كما حددت الجريدة موقفها بوضوح اتجاه المعسكرين العالميين، فكتبت افتتاحية بعنوان "الجزائريين عداوة الغرب و تأييد الشرق تشق طريقها" ما يلي :

"إن الغرب كله يتكتل ضدنا بوحدة التآمر و بالمشاركة في التقتيل و بتدبير الوساطة، و إن الشعوب الآسيوية و الإفريقية تضم شتاتها الممزق و كل ما عندها من عواطف النبل و ما ينبع في أعماقها من حرارة الفتوة لتكون من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة"[5].

---

(1) – نفس المصدر السابق، ص 16.

(2) – المجاهد، عدد 9، 20 أوت 1957، ص 60.

(3) – المجاهد، عدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص 1.

(4) – المجاهد، عدد 15، 01 جانفي 1958، ص 1.

(5) – المجاهد، العدد 21، 01 أفريل 1958، ص 1.

و تضيف الصحيفة :

"و لكن بين الغرب الماكر و المتآمر علينا و بين آسيا المتحفزة لشد أزرنا و إفريقيا الناهضة المزمجرة في غاباتها، بين هذا و ذاك، يتكلم كروتشيف للمرة الثالثة في شهر واحد منذرا فرنسا بالهزيمة و مندداً بتجار الحرب الفرنسيين"(1).

أما وحدة المغرب العربي، و التي بلغت أوجها بانعقاد مؤتمر طنجة 1958/04/27 فقد قالت عنها "المجاهد" :

"إن الإمبريالية الذي تقرر في طنجة ليس ثمرة رغبة أبداها رئيسا دولتين و لجنة التنسيق و التنفيذ، و إنما هو تجسيم لإرادة 25 مليون من المغاربة واضعين إلى جانب الجزائر المكافحة، أمام الاستعداد الفرنسي سدا، منيعا للدفاع بمساندتهم الشعب الجزائري مساندة كاملة"(2).

و ترى "المجاهد"حركة الوحدة العربية حركة على ثورة المفاهيم المغلوطة :

"ثورة القومية العربية التي نحياها في أيامنا هذه هي لتصليح المفاهيم المغلوطة للقيم الخلقية و الاجتماعية، كما أنها ثورة على اليأس و الانهيار، اليأس من السلبية و الخمول و أسباب التصدع و الفساد و الطغيان و استغلال الوطنية"(3).

أما الوحدة الإفريقية فكانت هي الأخرى موضوع اهتمام "المجاهد "، بل عملت على التصدي للمؤامرات الاستعماري حول إفريقيا، من ذلك أنها كتبت بعنوان "إفريقيا بين وحدتين" تؤكد ما يلي:

" لم تنقض شهور قليلة على قيام المجموعة الفرنسية الإفريقية حتى بدأت تتآكل من الداخل بفعل التناقض الموجود بين رغبات شعوبها في الوحدة و بين مطامع الاستعداد الذي لا يعيش إلا في جو التفرقة و الانقسام، و بدأت تتهدد من الخارج تحت تأثير التيار الجارف للوحدة الإفريقية و التحرر التام الذي خلقه "مؤتمر أكرا". و أكده تحقيق الإمبريالية بين غينيا و غانا، و البدء في وضع الأسس العملية لاتحاد الدول الإفريقية المستقلة"(4).

---

(1) – المجاهد، العدد 21، 01 أفريل 1958، ص 1.

(2) – المجاهد، العدد، 23، 07 مـــاي 1958، ص 1.

(3) – المجاهد، العـــدد، 28 أوت 1958، ص 5.

(4) – المجاهد، العدد، 70، 13 جوان 1960، ص 3.

و جاء في افتتاحية بعنوان (باريس – طنجة – أديس بابا) :"إن شعوبنا الناهضة اليوم أكثر عددا من فيالقة الاستعمار مهما كانت قوتها، كل ما يستطيع أن يقهرنا به هو تشتيت صفوفنا – يتسع علينا نحن ميدان المعركة بقدر ما تضيق المناورة بالنسبة إليه – و على ذلك فالشرط الأساسي لإجهازنا عليه إجهازا أخيرا هو أن تصير معركتنا ضده واحدة"(1).

و تؤكد "المجاهد" في مقال لها بعنوان : (الحياد سياستنا الثابتة)، ما يلي :"ليس مبدأ الحياد الذي نادت به ثورتنا و جعلته حكومتنا الوطنية أساسا ثابتا في سياستها الخارجية موقفا سلبيا من المشاكل العالمية، بل هو التعبير الصادق السليم عن أماني شعبنا و كل الشعوب الناشئة في اختيار طريقها الخاص الذي ليس من المحتم أن يكون هو طريق الشرق أو الغرب"(2).

و أخيرا كتبت "المجاهد" مقالا بعنوان "جوانب من عالمية الثورة الجزائرية" جاء فيه :

"إن كفاح الجزائر المسلح قد دفع الجماهير في أكثر من وطن إفريقي إلى التفكير في سلوك طريق الثورة المسلحة، فإن أسلوب التفاوض الذي سلكته الثورة الجزائرية كشف للمسؤولين في أكثر من وطن إفريقي، أن التفاوض الصحيح لا يمكن أن يستند إلى الفراغ، و لابد من كفاح جماهيري من تيار ثوري"(3).

و هكذا فإن صحيفة المجاهد في ميدان العمل الدبلوماسي، كانت المعبر الصادق عن مبادئ الثورة الجزائرية.

و من خلال الذي سبق يتبين لنا مدى الانطلاقة الذي أولته جبهة التحرير الوطني للعمل الدبلوماسي ممارسة و إعلاما و هذا ما أبرزته الجريدة و بينت من خلاله أهم خصائص و مبادئ العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير خلال الثورة كالحياد و عدم الانحياز و الاستقلال عن ضغط الدول الأخرى و مناصرة و تأييد الحركات التحررية في العالم عامة و في إفريقيا خاصة.

(1) – المجاهد، العدد، 92، 10 أفريل 1961، ص 7.

(2) – المجاهد، العدد، 92، 10 أفريل 1961، ص 7.

(3) – المجاهد، العدد، 118، 02 أفريل 1962، ص 11.

الجزائر المكافحة في المؤتمرات الدولية

"إن النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الإفريقية، و العربية الأفروآسيوية قد ساهم في توسيع مجال تدخلات المبعوثين الجزائريين في الخارج للدفاع عن قضية الجزائر المكافحة"[1].

مؤتمر القاهرة من 26 ديسمبر إلى 01 جانفي 1958 :

في مؤتمر القاهرة تر سخت المبادئ الكبرى لمؤتمر باندونغ (1955) التي رددها 500 مبعوث يمثلون 44 دولة أفرو- آسيوية، حيث لعبت جبهة التحرير الوطني الممثلة من طرف لمين دباغين نشاطا فعالا في المؤتمر، الذي نصت لائحته المصوت عنها بالإجماع عن :"استقلال الجزائر و فسح المجال للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني"[2].

مؤتمر أكرا (غانا) 15 أفريل 1958 :

شكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر، الذي عقدته الدول الإفريقية بهدف إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا، الذي قدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم و الإقتداء حيث صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الاستعمارية و تقرير مصيره، كما أجمعوا على بذل (كل الجهود الممكنة من أجل مساعدة الشعب الجزائري) و تشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة، من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني[3].

---

(1) - لقد أصبحت هيئة الأمم منبرا لجبهة التحرير الوطني إذ انه يتدخل - بطريقة مباشرة - عبر ممثلي الدول الأفرو - آسيوية وخاصة سوريا، المغرب، تونس.

(2) - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 90.

(3) - المجاهد، العدد 15، 01 جانفي 1958، ص 256.

مؤتمر طنجة (المغرب) من 27 إلى 30 أفريل 1958 :

انعقد هذا المؤتمر الأول بمبادرة من حزب الاستعمارية (المغرب الأقصى) من أجل توحيد المغرب العربي و تسطير الخطوط العريضة بغرض إنشاء تجمع جهوي، و قد نصت اللائحة الختامية على "انفراد جبهة التحرير بتمثيل الجزائر المكافحة و عدم قابلية حقوق الشعب الجزائري للتقادم، كما أقرت على سيادته و استقلاله، و مطالبة بتشكيل حكومة جزائرية..."[1].

مؤتمر تونس من 17 إلى 20 جوان 1958 :

أفترض في مؤتمر تونس تتويج الوحدة المغاربية عن طريق تبني الحكومات المعنية للقرارات المتخذة في مؤتمر طنجة[2]، لكن الوضع السياسي آنذاك و المتمثل في مجيء ديغول (DE Gaule) و ظهوره على الساحة الفرنسية، أدى بمسيري الدول المجاورة إلى تجنب إمكانية امتداد النزاع الجزائري إلى البلدان المغاربية و من تم الاصطدام المباشر بفرنسا[3].

مؤتمر منروفيا (ليبيريا) من 04 إلى 08 أوت 1959 :

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، و انضم وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) كعضو رسمي، حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة التسع (9)، فحقق انتصارا على الصعيد الدبلوماسي، و رسخت فعالية الدبلوماسية للجزائر المكافحة[4].

---

(1) - المجاهد، العدد 23، 05 ماي 1958، ص 444.

(2) - المجاهد، العدد 23، 05 ماي 1958، ص 437-438.

(3) - المجاهد، العدد 79، 15 أفريل 1961، ص 448-449.

(4) - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 92.

مؤتمر منروفيا (ليبيريا) من 04 إلى 08 أوت 1959 :

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، و انضم وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) كعضو رسمي، حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة التسع (9)، فحقق انتصارا على الصعيد الدبلوماسي، و رسخت فعالية الدبلوماسية للجزائر المكافحة[1].

مؤتمر القاهرة من 25 إلى مارس 1961 :

شكلت قضية فصل الصحراء محور مناقشات مؤتمر الشعوب الإفريقية، حيث دافع السيد بومنجل ممثل جبهة التحرير الوطني بشدة على قضية وحدة التراب الجزائري. و بهذا الشأن، قرر مؤتمر القاهرة "التدعيم الكامل لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية (GPRA) المتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري"[2].

و على العموم، فإن النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قد سجل أثناء المؤتمرات الدولية نجاحا سياسيا لا يضاهي.

و إذا كانت فرنسا الاستعماري قد فقدت اعتبارها أمام هيئة الأمم المتحدة بسبب عنادها في تطبيق مبدأ الشعوب في تقرير مصيرها على الجزائريين، ففي إفريقيا اتهمت بالمناورة تجاه قضية فصل الصحراء.

الجزائر المكافحة عبر التظاهرات الدولية :

إن الدعم الدبلوماسي الذي اتضحت معالمه من خلال قرارات مختلف المؤتمرات الدولية ذات الطابع السياسي قد تجلى أيضا في النشاطات ذات الصبغة الثقافية و الإنسانية و الرياضية.....

و لقد استغلت المنظمات المنبثقة من جبهة التحرير FLN (الطلابية، النسوية و النقابية....) مثلها مثل الوفود الخارجية كل الوسائل المتوفرة لوضع حد لا تعوض، حيث

(1) – المجاهد، العدد 48، 17 أوت 1959، ص 400.

(2) – المجاهد، العدد 48، 17 أوت 1959، ص 400.

الرأي العام و نشطوا في الأوساط الدبلوماسية للحصول على الدعم السياسي و المساعدة المادية.

و بهذا فقد اختلفت أشكال هذا الدعم من التعريف بالمواقف المشتركة المتمثلة في دعم مطالب حزب جبهة التحرير الوطني إلى الاصطدام بممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) إلى غاية إقرار الدول باستقلال الدولة ثقافية و رياضية و أيام إعلامية تضامنية، نذكر منها :

- تنديد فدرالية حقوق الإنسان بما يجري بالجزائر.
- زيارة وفد نسائي جزائري لفيتنام في أفريل 1957 حيث التقى بالزعيم هوشي منه في سبتمبر 1957، تلتها زيارة إلى الصين في أكتوبر 1957.
- نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر (أكتوبر 1957) من اجل مساعدة اللاجئين...وكتابة تقرير حول المحتشدات.
-إعداد يوم عالمي للتضامن مع الجزائر في 30 مارس 1958 في البلدان الأفرو- آسيوية.
- تنظيم البلدان الصديقة لأسابيع تضامنية.
- لقاءات رياضية لفريق كرة القدم لجبهة التحرير الوطني.

و بهذا، فقد ساهمت كل هذه التظاهرات في تدويل القضية الجزائرية و سمحت بروز حركة تضامنية لصالح نضال الشعب الجزائري.

لقد كان الدور الذي لعبه الإعلام أساسيا في تغطية هذه الأحداث و في توسيع سمعة جبهة التحرير الوطني عبر العالم، و ذلك من خلال صحافة الحركة التحررية الوطنية (المجاهد، صوت العرب، إذاعات و صحف البلدان الصديقة).

الفصل الثالث

إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و دورها في العمل الدبلوماسي

من الجدير بالملاحظة أن الثورة الجزائرية لم تكن تحارب فرنسا فحسب، بل كانت تحارب فرنسا والحلف الأطلسي معا[1]. وباختصار، إنها- أي الثورة- كانت تحارب على الجبهتين فرنسا والحلف الأطلسي، عسكريا وديبلوماسيا. بل إن ديبلوماسية الثورة قد كانت تواجه فرنسا ودول الحلف الأطلسي، صاحبة حق "الفيتو" في اتخاذ أي قرار قد يمس بفرنسا وبسمعتها فيما يخص الثورة الجزائرية. ويضاف إلى ذلك محاربة جبهة التحرير الوطني للاستراتيجية السياسية – العسكرية التي وضعها الجنرال "ديغول" في الجزائر والتي كانت تقوم – مثلها مثل سياسة الحكومات السابقة – على أساس مخطط تقسيمي للثورة الجزائرية وتقزيم رسالتها أمام الرأي العام الدولي. بأنها حرب لم تستوف بعد أبعادها الثورية، مع الحفاظ على سمعة فرنسا الدولية.

وهكذا فبعد مرور حوالي أربع سنوات على اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر1954، وبعد أن تمكنت الثورة من أن تتوسع توسعا قويا وأن تحقق الرقابة على قسم كبير من الوطن، وبعد أن جدد الشعب الجزائري إعلان ولائه وتأييده لها، أصبح لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية[2]. والهدف من ذلك يتمثل في توسيع النشاط السياسي والديبلوماسي في الخارج، وبالتالي إجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري والاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر دون أي قيد أو شرط.

وبقرار إنشاء الحكومة المؤقتة، تكون جبهة التحري الوطني قد تمكنت من وضع تنظيم سياسي – إداري وعسكري يعبر عن آمال الشعب وطموحاته، وقادر على تحقيق الاستقلال، وبالتالي إزالة الاغتراب السياسي- الإداري الذي عانى منه الشعب الجزائري طيلة قرن من الزمان. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبإلحاح شديد هو : ما هو الهدف الأساسي من إنشاء الحكومة المؤقتة ؟ ثم هل وفقت في تحقيق هذا الهدف ؟ وماذا كان موقف الرأي العام الفرنسي من ذلك؟

---

(1) – كان الجيش الفرنسي أطلس العدة و العتاد.

(2) – أحمد توفيق المدني. حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1988.

إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)[1].

لقد بدأت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية تختمر في أذهان القادة الجزائريين – مقرونة بآفاق التفاوض مع الفرنسيين – منذ مدة طويلة، ولكن الصعوبات كانت تبدو كثيرة فحالت دون تحقيق ذلك.

غير أن الفكرة لم تطرح بصورة جدية إلا عام 1957، حيث فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

وبالفعل، فقد قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في فبراير 1958 إقامة حكومة مؤقتة عندما يتهيأ الوقت المناسب، وهذا يعني أن قرار فبراير هذا كانت لجنة التنسيق والتنفيذ خلال هذه الشهور تبحث في مسألة تشكيل مثل هذه الحكومة في المنفى أو داخل الجزائر. لكنها توصلت في النهاية إلى نتيجة تتمثل في أن إقامة حكومة مؤقتة وبقاءها في داخل الجزائر سوف يكون هدفا عسكريا للجيش الفرنسي، إذ يستطيع أن يركز هجوما ته على موقع واحد. أما من الناحية الديبلوماسية، فإن بقاء حكومة جزائرية بالداخل قد يجد من نشاطاتها الديبلوماسية للتعريف بالقضية الجزائرية في المنفى، كما يمكن أن يسبب حرجا لكل من تونس والمغرب في علاقاتهما مع فرنسا[3].

وللفصل في هذه المسألة، تقرر عقد مؤتمر بطنجة– مدينة بالمغرب الأقصى– فيما بين 27 و 30 أفريل 1958. وقد حضر هذا المؤتمر حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور الجديد التونسي، وجبهة التحرير الوطني. ونتج عن المباحثات التي أجريت في هذا المؤتمر أن تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس لإقامة حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى، على أن يتم ذلك في الظروف المناسبة. ومن جهة أخرى، فإن المؤتمر قد اقترح إنشاء

---

(1) -G.P.R.A = Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

(2) – أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988،ص 399.

(3) – جوان جليسبي، مرجع سابق، ص 193.

هيئة استشارية مغربية تكلف بعقد اجتماعيات دورية تدرس وتقدم توصيات للحكومة في المسائل ذات المصلحة المشتركة، كما أوصى بإنشاء لجنة تنسيق للمغرب العربي تتمثل مهمتها في تنفيذ توصيات الهيئة الاستشارية، وذلك عندما تتجمع الظروف الملائمة لذلك(1).

وهكذا، فبإعلان مؤتمر طنجة عن قرار تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى كتنظيم سياسي - إداري دولي لجبهة التحرير الوطني، تكون الجزائرية قد اكتسبت نفسا جديدا من أجل مواصلة كفاحها على المستويين الوطني والدولي.

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى بقيادة الثورة الجزائرية إلى التفكير في إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تلك الخلافات التي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، بل وعدم قدرتهم على الانسجام في العمل، خاصة بعد تورط بعضهم في القضاء على : عبان رمضان. وقد نتج عن هذه الخلافات الحادة أن فقدت لجنة التنسيق والتنفيذ الكثير من مصداقيتها(2)..

ويلاحظ أنه قد حصل نفس الانقسام على مستوى المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد أدى إلى استياء قادة الثورة في الداخل من تصرفات أعضاء مجلس الثورة وعدم قدرتهم على تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية(3).

والواقع أن الجنرال "ديغول" قد استغل هذه الخلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات بتوجيه الضربة القاضية للثورة الجزائرية وذلك برفع عدد العملاء المجندين من أبناء

---

(1) - نفس المرجع الأنف الذكر، ص 194.

(2) - يلاحظ أنه منذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ، كان "كريم بلقاسم " يحاول أن يخلق قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، وقادرة على تمرير السلاح إلى الداخل، وذات فعالية في الخارج. لكن قائد الولاية الخامسة "عبد الحفيظ بوصوف "وقائد الولاية الثانية "الأخضر بن طوبال " تحالفا ضده، ومنعاه من الانفراد بالسلطة. وقد حدث انقسام مماثل بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. للمزيد من المعلومات أنظر:

-Alistair HORNE, A Savace War Of Peace : Algerie (54 -62), London : MC MILAN 1977, P.315

-Mohamed HARABI, Le F.L.N.:Mirage et réalité. Alger : NAQD -ENAI, 1993, pp.209 -210.

(3) - لقد انقسم أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى قسمين : الأول يسيطر عليه "كريم بلقاسم "والثاني برئاسة عبد الحفيظ بوصوف " الأمر الذي خلق أزمة ثقة داخل المجلس نفسه. للمزيد من المعلومات، أنظر :

- فتحي ديب، عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة : دار المستقبل العربي، 1984، ص 388.

-Alistair HORNE,op.cit.p.333.

الجزائر (الحركة) في الجيش الفرنسي، وإنشاء "أقسام إدارية متخصص"(.S.A.S) في أغلب أنحاء قطر الجزائر وتعيين ضباط عسكريين على رأسها[1].

ويضاف إلى ذلك إقامة خطي "شال" و "موريس" اللذين حاولوا أن يعبروا الحدود إلى داخل الجزائر[2].

أما فيما يتعلق بالأهداف التي أنشئت من أجلها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فهي تتمثل، من ناحية، في إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود، وأنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي 1956. ويتمثل الهدف الآخر في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين تتفاوض معه رسميا حول الحل المناسب للقضية الجزائرية[3].

وبالنسبة للمهمة الأساسية التي أنيطت بها الحكومة المؤقتة، فيمكن حصرها في العمل من أجل تحقيق الاستقلال التام وتمكين الجزائر من طرح قضيتها في المحافل الدولية.

وباختصار، فإن تشكيل الحكومة المؤقتة في هذه الفترة بالذات من تاريخ الثورة الجزائرية يعتبر تطورا هاما قد اقتضته ظروف الحرب، وأملته ضرورة شمولية التحرك السياسي وتوسيع ذلك إلى نطاق عالمي أشمل وأوسع بهدف التعريف بالثورة وبإنجازاتها، وبالتالي الحصول على تأييد دولي كامل للشعب الجزائري الذي يحارب من أجل استقلالية. ولعل سبب

---

(1) - للمزيد من المعلومات، أنظر:

-Alistair HORNE, op.cit.p.333.

(2) - وجه العقيد "عمر أوعمران "المسؤول عن التسليح- في 8 جويلية1958 رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يبلغهم فيها أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني الذين يقومون بمحاولات قطع الأسلاك الكهربائية، أو فتح ثغرات بهدف فتح الطريق أمام إعادة تهريب الأسلحة إلى داخل الجزائر. فقد أدت هذه المحاولات إلى استشهاد حوالي 6000 مجاهد خلال فترة لا تتجاوز 60 يوما. للمزيد من المعلومات، أنظر :

-Mohamed HARBI, le F.L.N : Mirage et réalité, op.cit.p.208.

(3) - لقد كانت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية مقرونة منذ البداية بآفاق التفاوض مع الحكومة الفرنسية. للمزيد من المعلومات، أنظر :

- محمد عباس، ثوار.. عظماء. الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص 143- 144.

اعتبار الحكومة الجزائرية حكومة مؤقتة يعود إلى كونها أنشئت في غير وطنها وفي ظروف حرب بهدف مواصلة الثورة، والسعي لتحقيق السلام.

وفي 19 سبتمبر 1958، أعلنت جبهة التحرير الوطني من القاهرة عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد صدر بلاغ يعلن عن إنشائها في نفس الوقت من "تونس" و "الرباط" بالمغرب، وبعض العواصم العربية الأخرى، إذ تلا "فرحات عباس" نص الإعلان عن تشكيلها بالفرنسية، ثم تلاه "عبد الحميد مهري" فقرأ نص الإعلان بالعربية[1]. وقد جاء الإعلان عن تشكيلها ما يلي[2] :

لبسم الله الرحمان الرحيم،

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378 هـ الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد زوال بتوقيت الجزائر.

19 سبتمبر 1958".

وفي الوقت الذي أعلن فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة، تم الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة على النحو التالي[3]:

---

(1) - لقد كان يوم الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يصادف اليوم الـ "1416 " من أيام الثورة.

(2) - المجاهد الصادر في سبتمبر 1958، عدد خاص، ص1.

(3) - أنظر في هذا الصدد المراجع التالي :

- المجاهد الصادر في 19 سبتمبر 1958، عدد خاص، ص1.

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (جـ 3)، مرجع سابق، ص 400- 401.

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 387- 388.

-Benyoucef BEN -KHEDDA, Les Accords d'Evian. Alger : O.P.U. 1986.p.48 -

-Amar HAMDANI, Krim Belkacem : Le Lion des djebels.Alger : Ed. Bouchéne.1993.p.218.

رئيس الوزراء......................... **فرحات عباس.**

نائب رئيس الوزراء................... أحمد بن بلة (سجين).

نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة.... كريم بلقاسم.

وزراء دولة (كلهم سجناء بفرنسا)..... حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر

وزير الشؤون الخارجية.................. الدكتور محمد الأمين الدباغين

وزير التسليح والتموين.................. محمود الشريف

وزير الداخلية............................ عبدا لله بن طوبال

وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات.... عبد الحفيظ بوصوف.

وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.......... الدكتور أحمد فرانسيس

وزير شؤون الشمال الإفريقي............ عبد الحميد مهري.

وزير الأخبار والإعلام.................. محمد يزيد

وزير الشؤون الاجتماعية................ ابن يوسف بن خدة

وزير الشؤون الثقافية.................... أحمد توفيق المدني

كتاب دولة.......................
الأمين خان (عضو مجلس ولاية قسنطينة)، عمر أو صديق (عضو مجلس ولاية الجزائر)، مصطفى اسطانبولي (عضو مجلس ولاية وهران)

ويلاحظ هنا أن العقيد "عمر أوعمران" قد تم إبعاده عن إدارة الشؤون العسكرية بعد ثبوت تورطه في أعمال تهدف إلى ضرب وحدة أبناء الثورة وتشتيت مجهوداتهم. بل إن تصرفاته الشخصية المشينة المتمثلة في إثارة النعرة القبلية قد أدت غضب قادة الثورة في الداخل.

وهذا ما دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى تحديد إقامته بأنقرة- عاصمة تركيا- حيث تم تعيينه ممثلا للجزائر[1].

وكان لنبأ الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة صدى عميق في الداخل والخارج على حد سواء. ففي الداخل، استقبل الشعب الجزائري النبأ بفرح بالغ، وأقام الحفلات في كل جهة من القطر الجزائري، وأصبح يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب يوم النصر الحاسم على فرنسا. ويلاحظ، من جهة أخرى، أنه على إثر الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قام "جنود القوم" أو "القومية"[2] - أو" الحركة" - بالفرار من الجيش الفرنسي والانضمام إلى جيش التحرير الوطني. وكانت القيادة الفرنسية قد أدركت الخطورة التي يشكلها المجندون الجزائريون في صفوفها على سياستها في الجزائر، وأصبحت تتخوف من ذي قبل، فالتجأت إلى تسريحهم من الجندية لتضعهم مباشرة بعد ذلك في السجون[3].

أما فيما يتعلق بصدى الإعلان عن تشكيل الحكومة الجزائرية في الخارج، فإن معظم الدول العربية والإفريقية، وبعض البلدان الاشتراكية والبلدان الآسيوية قد سارعن إلى الاعتراف بها من بين الدول، وتلتها الجمهورية العراقية[4]. وقد حصل هذا بالرغم من أن الحكومة

---

(1) - يلاحظ أن العقيد : عمر أوعمران "قد كان مسؤولا عن قضايا التسليح وتزويد جيش التحري بالأسلحة منذ خريف على غاية 19 سبتمبر 1958، أي يوم تشكيل الحكومة المؤقتة. أنظر في هذا الصدد:

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 388.

(2) - جنود القوم "أو القومية " كلمة أطلقتها السلطات الفرنسية على المجندين الجزائريين الذين كانوا في صفوف قواتها لتحارب بهم جيش التحرير الوطني.

(3) - قال "عمر أوصديق " كاتب دولة في الحكومة المؤقتة- في هذا الشأن: "عندما سألناهم عن الدافع الذي بعثهم إلى الانضمام إلينا، عرفنا أنهم كانوا قبل إعلان الحكومة يشعرون أنهم على هامش الشعب ويحسون بمأساة داخل ضمائرهم. أما بعد إعلان الحكومة، فقد أصبحوا يشعرون أنهم متمردون على السلطة النظامية ". أنظر في هذا الصدد:

- محمد أحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 172.

(4) - يقول الأستاذ "أحمد توفيق المدني " وزير الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة- في هذا الشأن أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت اعترافها بهذه الحكومة، وتلى ذلك فورا اعتراف ليبيا رسميا بها، وكذلك دولة الباكستان. وهكذا فإنه بين الساعة الواحدة و 5 دقائق والساعة الواحدة و10 دقائق من يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، تم اعتراف خمسة دول بالحكومة المؤقتة. وعلى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم، جاء اعتراف دولة اليمين. أنظر في هذا الصدد:

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (جـ3)، مرجع سابق، ص400.

الفرنسية قد بادرت، فور الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة، إلى إبلاغ جميع الدول أنها ستعتبر الاعتراف بحكومة الجزائر عملا غير ودي[1].

ولعله من الجدير بالملاحظة هنا أنه بالرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة قد كانت سباقة إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة، فإن قادتها قد كانوا يحبذون تشكيلها من القادة الخمسة المسجونين في فرنسا[2]. بل إنهم لم يخفوا استيائهم من تنصيب "فرحات عباس" على رأسها، إذ كانوا يعتبرونه دخيلا على الثورة الجزائرية. ثم إن ثقافته الفرنسية ستجره لا محالة إلى الدخول في مفاوضات مع فرنسا مما قد يخرج من ميدان العمل الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع فرنسا والسير في ركاب الغرب[3].

والواقع أن اختيار "فرحات عباس" رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعود إلى أسباب استراتيجية -سياسية تتمثل خاصة في اقتناع قادة جبهة التحرير الوطني بكفاءة الرجل وخبرته في الميدان السياسي وقدرته على أن يسيطر على العناصر المتباينة، المعتدل منها والمتطرف داخل هذه التشكيلة. كما أن أغلب قادة الجبهة يعتبرونه سياسيا لبقا ومحنكا في ميدان المفاوضات.

وبالرغم من اتجاه نوايا بعض القادة نحو أشخاص آخرين، وبالرغم من ضغوطات دولية-مصر والمغرب- إذ كانت هناك محاولات لفرض رئاسة "بن بلة"، فإن الاتجاه نحو رئاسة "فرحات عباس" قد تم في ظروف ديمقراطية. وقد سارت الأمور خلال الفترة الأولى من تشكيل الحكومة المؤقتة بكفاءة سياسية وعسكرية دون حدوث أي اعتراض يمكن أن يحتج

---

(1) - سعد زغلول فؤاد، مرجع سابق، ص261.

(2) - يلاحظ أن اعتراف مصر بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد كان على مضض، غذ أن قادتها لم يكونوا من المؤيدين لقيامها. وحتى وإن قبلوا بالفكرة، فإنهم كانوا يحبذون تشكيلها من القادة الخمسة المسجونين بفرنسا. فإما أن تكون الحكومة منهم، أو لا تكون أصلا. أنظر في هذا الصدد:

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (جـ3)، مرجع سابق، ص399.

(3) - يقول الأستاذ "أحمد توفيق المدني " في هذا الشأن بأن القادة المصريين لم يكونوا يثقون بـ "فرحات عباس " وهو من جهته لا يثق بهم. إنهم لم يتفاهموا معه أصلا: فلا هو يتكلم بالعربية معهم ولا هم يتكلمون بالفرنسية معه. ويرون فيه رأيا حاسما قاطعا:أنه رجل دخيل على الثورة، عميل لفرنسا. أنظر :

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (جـ3)، مرجع سابق، ص399.

به على هذه الرئاسة من طرف قيادات ذات أهمية بالجبهة[1]. وهذا ما أهل "فرحات عباس" إلى أن يعاد انتخابه مرة أخرى خلال انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كما سيتبين في الصفحات التالية.

أما بالنسبة لصدى الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الأوساط الفرنسية، فقد كان ذلك بمثابة الضربة القاضية لأحلام وطموحات السلطات الفرنسية، إذا أصابتها بالدهشة والارتباك، وكذبت ادعاءاتها حول انعدام الصفة التمثيلية لجبهة التحرير الوطني. وباختصار، إن الإعلان قد جاء في وقت صممت فيه الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الجنرال "ديغول" - وتحت ضغط قادة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر- على دمج الجزائر في فرنسا بصفة نهائية واستعمال شتى الأساليب السياسية منها والعسكرية في سبيل تحقيق ما عجزت الحكومات السابقة عن تحقيقه.

وهكذا فالإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تكون الثورة الجزائرية قد دخلت مرحلة أخرى جديدة من مراحل زحفها الطويل والمتواصل، والتي ستمكنها من تحقيق انتصارات أخرى على الصعيدين السياسي و الديبلوماسي.

الحكومة المؤقتة و العراقيل التي واجهتها.

لقد سبقت الإشارة أنه عند اجتماع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بهدف تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت نوايا بعض الأعضاء تتجه نحو تنصيب أشخاص معينين ليس على مستوى رئاسة الحكومة فحسب، بل كنواب لرئيس الوزراء، وكوزراء أيضا. وبالتالي، فإن اعتراض أغلبية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على تعيين أولئك الأشخاص ورفضهم الانصياع لمطالب الأقلية، جعل هؤلاء يتكتلون، ويتآمرون ويخططون للقيام بالتمرد على الحكومة المؤقتة والإطاحة بها. كما أنهم قاموا بنشر الشائعات في الأوساط السياسية الجزائرية مفادها أن أعضاء الحكومة المؤقتة يستأثرون بالسلطة، ويقومون باتخاذ قرارات تمس بمستقبل

---

(1) - صحيح أنه كانت هناك محاولة لتنظيم انقلاب ضد الحكومة المؤقتة بهدف التخلص من بعض أعضائها. ولكن الحكومة المؤقتة استطاعت أن تكشف المؤامرة وتتخلص من العناصر المتآمرة ضدها في الوقت المناسب.

الجزائر دون الرجوع إلى أعضاء المؤتمر الوطني للثورة.

وإنه لمن الجدير بالملاحظة أن هذه الأقلية المعارضة للحكومة المؤقتة قد أصبحت تشكل تيارا شديد الخطورة، بل ويهدد كيان الثورة الجزائرية، خاصة وأن هناك من أعضاء الحكومة من يؤيده ويدعمه ماديا ومعنويا، وينصاع لأي أمره.

وقد بدأت نشاطات هذا التيار المعارض تظهر بوضوح في مطلع شهر أكتوبر 1958، إذ وجه انتقادات لاذعة لمسؤولي الحكومة المؤقتة على التقاعس والتراخي في دعمها للكفاح بالداخل عن طريق تهريب السلاح رغم تكدسه بكميات كبيرة وتعدد أنواعه المخزنة بكل من ليبيا وتونس. كما انتقد الحكومة، من جهة أخرى، على إهمالها لفتح الثغرات المطلوبة بخط موريس بهدف جلب السلاح، وكذا على إبعادها لأولئك الضباط الذين تم تكوينهم وتدريبهم على تدمير خط موريس بالكلية الحربية المصرية وتركهم بتونس بدون عمل[1].

وكانت هذه الانتقادات قد أوجدت حالة من الرعب في أوساط الحكومة المؤقتة وبين أعضائها، خاصة أولئك المسؤولين على القوات المسلحة، وأجبرتهم على ترك الجمود والتراخي في مسألة تمرير السلاح إلى الداخل، والشروع في التحرك الحثيث وخلق الديناميكية الضرورية لمواجهة فرنسا في مواصلة الكفاح حتى يتحقق الاستقلال[2].

وانطلاقا من موقع المسؤولية على القوات المسلحة للثورة، قرر "كريم بلقاسم" القيام بوضع مخطط دقيق يهدف إلى إرسال عدد من وحدات القوات المسلحة المتواجدة بالحدود إلى داخل الجزائر. وفي 8 أكتوبر 1958، شرع في تطبيق هذا المخطط حيث دعا كلا

---

(1) - للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، أنظر:

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 399.

(2) - يلاحظ أنه في الوقت الذي تراخت فيه الحكومة المؤقتة وتقاعست في دعمها للثورة بالسلاح والذخيرة، ساد الوضع جمود تام وتأثير سياسي قوي من رئيس الجمهورية التونسية "الحبيب بورقيبة " الذي أصبح يضغط على كل من "كريم بلقاسم " "وفرحات عباس " " ومحمود الشريف " وأقنعهم بقبول فكرة المفاوضات مع فرنسا حفاظا على مناصبهم وتأمينهم لمستقبلهم. وبالفعل، فقد قبل "فرحات عباس " بالفكرة، وأعلن في تصريحاته عن استعداد الحكومة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية بلا قيد أو شرط. لكن التيار المعارض اعتبر ذلك خروجا عن مبادئ الثورة وخيانة للشعب وللشهداء، كما استنكر موقف رئيس الحكومة وهاجم الحكومة وأعضائها هجوما عنيفا، الأمر الذي جعل رئيسها يصدر بيانا يوم 25 أكتوبر 1958 يعلن فيه عن رفض الحكومة وأعضائها لمقترحات الجنرال "ديغول " المتعلقة بالتفاوض. أنظر :

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 399- 400.

من العقيد "محمدي السعيد" - قائد أركان العمليات العسكرية بالشرق- والعقيد "نواورة أحمد" مسؤول الولاية الأولى - و "عواشرية" رئيس فرقة عسكرية ومكلف بالإشراف على القاعدة العسكرية بشرق البلاد- لحضور اجتماع يتعلق بأمور التسليح والتموين. وخلال هذا الاجتماع، قام "كريم بلقاسم" بتعيين العقيد "محمدي السعيد" رئيسا لـ "لجنة العمليات العسكرية" (C.O.M)[1] للمرة الثانية، وكلفه بتوجيه وحدات القوات المسلحة المتواجدة على الحدود داخل الجزائر قبل يوم 25 أكتوبر 1958[2].

لكن الشيء الذي حصل، ولم يكن في الحسبان، هو أن كلا من "نواورة" و "عواشرية" قد رفضا التعامل مع العقيد "محمدي السعيد"، وبالتالي عدم قبول الدخول إلى الجزائر. وعندما حاول "كريم بلقاسم" الاجتماع بهما في 8 نوفمبر 1958 لإقناعهما بالفكرة، شددا في اعتراضهما على تعيين "علي منجلي" قائدا للقاعدة العسكرية الموجودة بشرق الجزائر (أي على الحدود التونسية- الجزائرية). ويعتبر هذا أول عصيان أو تمرد يعم الجبهة الشرقية[3]. ويعتبر هذا الموقف مفاجأة كبرى وصدمة عنيفة لـ "كريم بلقاسم" الذي كان يتصور أنه قادر على تحقيق النجاح الكبير لمخططه.

ولعل الشيء الذي سيزيد الموقف خطورة والوضع تأزما خلال شهر نوفمبر 1958 بتونس هو محاولة القيام بانقلاب عسكري ضد الحكومة المؤقتة. وقد تزعم هذا الانقلاب

---

(1) -C.O.M = Comité d'Organisation Militaire.

(2) - لجنة التنسيق والتنفيذ قد قامت في أفريل 1958 بتشكيل هيئة أركان جيش التحرير الوطني باسم لجنة العمليات العسكرية "على الحدود الشرقية بقيادة العقيد " محمدي السعيد " وعلى الحدود الغربية بقيادة العقيد " هواري بومدين ". لكن هذه الهيئة لم تعمر طويلا، إذ حلت في 9 سبتمبر 1958 لتعوضها الحكومة المؤقتة في الفاتح من شهر أكتوبر1958 بقيادتين للعمليات العسكرية هما :

- قيادة أركان الشرق بقيادة "محمد السعيد ".

- قيادة أركان الغرب بقيادة "هواري بومدين ".

للمزيد من المعلومات، أنظر :

-Mohamed HARABI, L'algérie et son destin : Croyants ou citoyens. Alger : Medias Associes, 1994,pp.157.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité.op.cit.pp.210 -221.

- محمد عباس، ثوار... عظماء، مرجع سابق ص 220.

(3) - Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité.op.cit.p -221.

العقيد "محمد العموري" بعد عودته من منفاه إلى تونس مع أحد أنصاره المدعو "الجمعي سعدية" (المعروف باسم مصطفى لكحل[1]).

وخلال الجمعية العامة التي ضمت إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، والتي ترأسها العقيد "العموري" تقرر التخلص خاصة من العقيد "محمود الشريف" - وزير التموين والتسليح والعقيد "كريم بلقاسم"[2].

لكن العقيدين "محمود الشريف" و "كريم بلقاسم" تمكنا من اكتشاف المؤامرة قبل تنفيذها. ولما تأكدا من صعوبة الاستنجاد بعناصر جيش التحرير الوطني لإلقاء القبض على مدبري الانقلاب، قررا اللجوء إلى الحكومة التونسية لتزويد الحكومة المؤقتة بالجيش التونسي. وبالفعل، فقد استغل الجيش التونسي فرصة اجتماع 28 من المتآمرين- وعلى رأسهم "العموري" - بمدينة كاف التونسية في 16 نوفمبر 1958 لإلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة[3].

ويبدو أن العقيد "بوصوف" قد لعب دورا كبيرا في محاكمة المتآمرين عن الحكومة المؤقتة، إذ تقرر تعيين العقيد "هواري بومدين" رئيسا للمحكمة، والرائد "علي منجلي" وكيلا، والعقيد "الصادق" محاميا. وانتهت المحاكمة بإصدار الحكم بالإعدام على العقيدين

---

(1) - للمزيد من المعلومات حول الشخصيتين المذكورتين أنظر :

-Ibid, pp.220 -221.

(2) - يلاحظ في هذا الشأن :

أ- حسب ما نقله العقيد "نواورة" فإن أهداف المتآمرين كانت تتمثل في :

1)السيطرة على الحدود الجزائرية – التونسية من الشمال إلى الجنوب.

2)السيطرة على كل المصالح المدنية والعسكرية الموجودة بتونس.

3)إزالة أية مقاومة قد تبديها الولايات الثانية والثالثة والرابعة عن طريق اللجوء إلى استعمال القوة.

4)إنشاء لجنة للمراقبة مكلفة بشؤون الخارج.

أنظر في هذا الصدد:

ب- يبدو أن العقيدين "بوصوف " و "بن طوبال " قد كانا على اتصال وثيق بالمتآمرين وبدون علم "كريم بلقاسم " و "محمود الشريف ". للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، أنظر:

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 406.

(3) - فتحي ديب، مرجع سابق، ص 407- 408.

"العموري" و "نواورة" والرائدين " عواشرية" و " الجمعي سعدية" الذين نفذ فيهم الحكم في مارس 1959[1]. أما المتآمرون الآخرون، فقد حكمت عليهم المحكمة بالسجن لمدة سنتين[2].

ويلاحظ أنه خلال المحاكمة لم يتم التطرق إلى علاقة "بوصوف" و " بن طوبال" واتصالهما به بالقاهرة وتونس بالرغم مما كانت تردده الألسنة حول دور "بوصوف" وتورطه في المؤامرة المدبرة ضد الحكومة المؤقتة[3].

وهكذا، فبفضل هذه المحاكمة السريعة، والأحكام القاسية الصادرة عن المحكمة العسكرية ضد العموري والقادة العسكرية المتآمرين معه، تكون الفترة الأولى من إنشائها، وهي ما أصبح يعرف بـ "قضية العموري" فأعادت الأمن والاستقرار للقاعدة العسكرية بالحدود الشرقية الجزائرية التي مرت بظروف جد صعبة منذ خريف 1956. وبذلك تكون الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد استعادت مصداقيتها التي كادت أن تفقدها بسبب الاعتماد على جيش دولة أخرى للتغلب على الخلافات التي حصلت بين مسؤوليها.

الحكومة المؤقتة والدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة.

إن سلسلة الأزمات التي تعرضت لها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الفترة الأولى من نشأتها تعود أسبابها إلى التسابق والتنافس الشديدين بين مختلف الشخصيات القيادية والتنظيمات المكونة لجبهة التحرير الوطني[4]. فقد كان "كريم بلقاسم" يرى نفسه القائد

(1) - يبدو أن "بوصوف " قد كان وراء هذه المحاكمة، ويفسر موقفه هذا رغبته الأكيدة في التخلص من المتآمرين سريعا حتى لا ينكشف دوره في التآمر معهم. أنظر في هذا الشأن:

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 408.

(2) - يوجد من بين هؤلاء المتآمرين : عبد الله بلهوشات، أحمد دراية، محمد الشريف مساعدية، وضباط عسكريون آخرون. للمزيد من المعلومات، أنظر :

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité.op.cit.pp.210 -221.

(3) - أنظر في هذا الصدد:

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 408.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité.op.cit.p.222.

(4) - يرى بعض المؤرخين أن سبب التخلص من "عبان رمضان " يعود أساسا إلى تزعمه مجموعة السياسيين في جبهة التحرير الوطني وسعيه إلى إبعاد القادة المؤسسين للجبهة.

الحقيقي للثورة وذلك لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تباشر المسؤولية الفعلية بعد استشهاد كل من "ديدوش" و "بن بولعيد" و "بن مهيدي" وأسر "بيطاط" و "بوضياف"[1]. وبناء على ذلك، كان "كريم بلقاسم" يبرر مطالبته بحق انتقال الزعامة الفعلية إليه بدلا من إبقاء الزعامة الصورية في يد "فرحات عباس". لكن "كريم بلقاسم" تراجع عن مطلبه فيما بعد بسبب المعارضة الشديدة من طرف "بن طوبال" و "بوصوف" اللذين كانا يركزان على المطالبة بالقيادة الجماعية المتمثلة في القيادة الثلاثية "كريم بلقاسم - بن طوبال - بوصوف". وهكذا حسمت مسألة زعامة الثورة إلى حين[2].

وباختصار، فن سوء توزيع المسؤوليات على مستوى الحكومة المؤقتة في صيغتها الأولى قد جعلها تتعرض لأزمات حادة كادت أن تصيبها بشلل تام. فالإضافة إلى المؤامرة التي حيكت ضد الحكومة المؤقتة من طرف "العموري" وجماعته، هناك أحداث وخلافات أخرى قد عمقت في حجم التصدع في بنية الثورة الجزائرية. ومن بينها حادثة "عميرة علاوة" التي وقعت بتاريخ 10 فيفري 1959 والتي قيل عنها أنها لم يمت فيها "عميرة علاوة" فحسب، بل مات فيها الحكومة المؤقتة نفسها[3].

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة المؤقتة قد اتهمت من طرف العقيد "هواري بومدين" بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة[4]. كما اتهمت أيضا بإبعاد

---

(1) - كان كريم بلقاسم يسعى ليكون على رأس الحكومة المؤقتة عند تأسيسها. لكن ملابسات معينة جاءت "بفرحات عباس" بدله وأجبرته على الاكتفاء بنيابته. أنظر:

- محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق، ص 144.

(2) - يلاحظ أن "بوصوف" و "بن طوبال" قد كانا يرفضان في كل مرة الانصياع لمطلب "كريم بلقاسم" ويذكرنه بأن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني هم الأعضاء 22 للثورة الذين انتخبوا "مصالي الحاج" في النصف الأول من عام 1954 لم يكن عضوا بلجنة "22" للثورة الذين انتخبوا بوضياف "رئيسا للجنة الثورية للوحدة والعمل، ونائبه "بن بولعيد"، وأن "كريم بلقاسم" الذي كان يؤيد زعيما أو قائد للثورة. أنظر - محمد عباس، ثوار....، مرجع سابق ص 102.

(3) - للاطلاع على كل تفاصيل هذه الحادثة، أنظر:

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح(جـ3)، مرجع سابق، ص408.

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 423- 425.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité.op.cit.pp.239 -240

(4) - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح(جـ3)، مرجع سابق، ص415.

جنود جيش التحرير الوطني-بعد تدريبهم بالحدود التونسية- من تونس وإجبارهم على الدخول إلى الجزائر بهدف منعهم من التدخل في شؤون الحكومة المؤقتة[1].

أما الخلاف الآخر الذي يعتبر هاما أيضا، فهو ذلك الذي وقع بين أعضاء الحكومة المؤقتة والجمهورية العربية المتحدة بشان السلاح الذي كانت تبعث به هذه الخيرة إلى الثوار الجزائريين لكن الحكومة المؤقتة كانت تكدسه بمخازن ليبيا وتونس وتتماطل في تسليمه إلى قادة الثورة داخل الجزائر[2].

وأمام هذا الوضع الخطير الذي أصبحت تواجهه الثورة، اضطر رئيس الحكومة المؤقتة- بعد أن مانع في البداية- إلى التنازل لكن اشترط أن تسند مسؤولية إمعان النظر في الأزمة الحكومية وإيجاد الحل المناسب لها إلى 10 عقداء[3] يمثلون الحكومة المؤقتة، وأركان الجيش والولايات. وشرع هؤلاء العقداء فور ذلك في التفكير في إعادة النظر في تشكيل مجلس الثورة الذي يستولي بدوره انتخاب أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة[4]. ويلاحظ أن تفكيرهم قد انصب منذ البداية حول إيجاد هيئة مضيقة لأن ذلك قد يكون أفضل وأجدى، حيث أنه كلما كان العدد أقل كلما زادت الفعالية[5].

وبعد 5 أشهر من الاجتماعات المتقطعة في تونس العاصمة، اتفق "العقداء العشرة" على التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ودعوة الهيئة العليا للثورة إلى اجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر 1959[6].وبالفعل، فقد عقد مجلس الثورة دورته الثالثة بالعاصمة

---

(1) - فتحي ديب، مرجع سابق، ص 401.

(2) - للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، أنظر:

- نفس المرجع الآنف الذكر،ص 416- 418.

(3) - 1- العقداء العشرة هم :

- من الحكومة المؤقتة : كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال.

- من أركان الحدود : العقيدان محمدي السعيد وهواري بومدين.

- من الولايات : الحاج لخضر(1) علي كافي (2) السعيد بريرش المدعو يزوران (3)، الصادق دهيليس (4)، لطفي (5).

(4) - محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق ص 355.

(5) - محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق ص144.

(6) - لقد بدأ " العقداء العشرة " اجتماعاتهم في جويلية 1959، ولم يختموها إلا بعد خمسة أشهر. وكانت الثورة خلال هذه الفترة بدون قيادة. وإن دل طول فترة الاجتماعات على شيء فإنما يدل على عمق الخلافات بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة الداخل فيما

الليبية (طرابلس) خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 في إطار من السرية التامة والتكتم الشديد.

وبعد مرور أكثر من شهر -33 يوما بالضبط- من المداولات الساخنة انتقد خلالها قادة الجيش- لاسيما الثلاثي "بومدين-سليمان(قايد أحمد)-منجلي" بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة، مع توجيه سهام خاصة إلى الثلاثي صاحب السلطة الفعلية، جاءت النتائج التي خرج بها المجلس في غير صالح "كريم بلقاسم"[1]. فزيادة على كونه لم يفز برئاسة الحكومة المؤقتة للمرة الثانية، تم إبعاده عن القوات المسلحة إلى وزارة الخارجية التي قبلها على مضض[2].

ومن القرارات الهامة التي صادق عليها أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته هذه، وأقسموا بالمصحف الشريف على الالتزام بها والعمل على تطبيقها، ما يلي:

1- قام المجلس الوطني للثورة - بعد تثبيت "فرحات عباس" على رأس الحكومة المؤقتة- بإدخال بعض التعديلات على تشكيلتها الأولى تمثلت خاصة في تقليص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضوا فقط.

فجاءت التشكيلة الجديدة على النحو التالي[3] :

يتعلق بتسيير أمور الثورة ومواجهة العدو الفرنسي. وفيما يتعلق بالتركيبة الجديدة لمجلس الثورة، فقد تم إقصاء كل من الأمين الدباغين "وإبراهيم مزهودي " و "أحمد توفيق المدني " أنظر في هذا الشأن :

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.p.248.

(1) - للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، أنظر:

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.p.248.

(2) - أنظر في هذا الصدد:

- محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق ص 144.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.p.249.

(3) - للاطلاع على بيان المجلس الوطني للثورة المتعلق بهذه الدورة والتشكيلة الجدية للحكومة المؤقتة الثانية، أنظر:

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 461- 462.

- المجاهد الصادر في 25 جانفي 1960، عدد60، ص 8- 9

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.p.249 -250.

رئيس مجلس الوزراء.................................... فرحات عباس.

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية................ كريم بلقاسم.

نائب رئيس الوزراء.................................... أحمد بن بلة.

وزراء دولة (الزعماء السجناء بفرنسا + محمدي سعيد)... حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، سعيد محمدي

وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية.................. عبد الحميد مهري.

وزير السلاح والمواصلات العامة.................... عبد الحفيظ بوصوف.

وزير المالية والشؤون الاقتصادية.................... الدكتور أحمد فرانسيس.

وزير الداخلية.. الأخضر بن طوبال.

والمتمعن جيدا في هذه التشكيلة الجديدة يلاحظ أن المجلس الوطني للثورة قد قام بإلغاء وزارة الوات المسلحة، لكنه كلف الحكومة المؤقتة الجديدة بتعيين "لجنة وزارية حربية" (C.I.G)[1] لتحل محلها. وبالفعل فقد قامت الحكومة المؤقتة الجديدة مباشرة بعد تشكيلها، بإصدار بلاغ خاص بهذا الشأن جاء فيه : "عملا بتوصية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السادة : كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والأخضر بن طوبال وزير الداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف وزير السلاح والمواصلات، عينتهم كأعضاء اللجنة الوزارية الحربية"[2]. وهكذا أصبح الثلاثي "كريم - بوصوف-بن طوبال" مكلفين بالإشراف على الجيش من بعيد بواسطة "اللجنة الوزارية الحربية" إلى غاية إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش.

---

(1)- C.I.G = Comité Interministériel de la Guerre.

(2) - المجاهد الصادر في25 جانفي1960 عدد60 ص 8- 9.

2- ومن قرارات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة أيضا، بل وأهمها على الإطلاق، هيكلة الجيش ماديا وبشريا. فقد تقرر إنشاء "هيئة أركان عامة" (E.M.G)[1] لجيش التحرير الوطني تتولى تنظيم أمور الجيش مباشرة. أما مهمتها الأخرى، فإنها تتمثل في القيام بالإجراءات الضرورية من أجل إدخال قيادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر. وباختصار فإن الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذه الهيئة هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد[2].

ويلاحظ أنه قد تم تعيين العقيد "هواري بومدين" على رأس هذه الهيئة، على أن يقوم هو بدوره باختيار الأعضاء الآخرين الذين سيشاركونه في تنظيم الجيش وهيكلته طبقا لمتطلبات الثورة. فوقع اختياره على العقيد "علي منجلي" والرائد "سليمان (قايد أحمد) اللذين شاركاه في حملة التنديد ببعض تصرفات أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى خلال مداولات هذه الدورة. وبخصوص اختيار العضو الرابع لهذه الهيئة، فإن المسألة قد ظلت معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين كاملين إلى أن وقع الاختيار على الرائد "عز الدين" باقتراح من العقيد "هواري بومدين"[3].

وهكذا فبالإعلان عن إنشاء هيئة الأركان العامة واكتمال تكوينها، تقلص دور "اللجنة الوزارية الحربية " التي كان يشرف عليها الثلاثي "كريم-بوصوف-بن طوبال"[4]. بل إن تعيين "هواري بومدين " على رأس هذه الهيئة ومنحه حق اختيار بقية أعضائها قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على الثلاثي المذكور[5].

---

(1) - E.M.G = Etat –Major Général.

(2) - أنظر في هذا الصدد:

- محمد عباس، ثوار..... عظماء، مرجع سابق ص 144.

–Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.p.249.

–Mohamed HARABI, L'Algérie et son destin, op. cit. p.159.

(3) - أنظر في هذا الشأن:

- محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق ص 357.

–Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.p.249.

(4) - Mohamed HARABI, L'Algérie et son destin, op. cit. p.159.

(5) - ينبغي التذكير هنا بأن العقيد "هواري بومدين " قد كان رئيسا للمحكمة العسكرية التي أصدرت أحكامها بالإعدام على

3- ومن المقررات الأخرى التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأوكل مهمة تطبيقها إلى الحكومة المؤقتة، تلك المتعلقة بالسياسة العامة والمتمثلة في الآتي[1] :

- حق الحكومة المؤقتة في التفاوض حول مبدأ تقرير المصير مع الرجوع إلى المجلس الوطني إذا تعلق الأمر بوقف إطلاق النار. وكذلك إعطاؤها حرية المبادرة في اتخاذ الموقف الذي تراه صالحا فيما يتعلق بفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.
- تعزيز إمكانيات الثورة السياسية والعسكرية وتلقي الإعانة من كل المصادر التي تتعاطف مع القضية الجزائرية.
- بحث موقف مختلف الدول من القضية الجزائرية وإقرارهم لأهمية استمرار اعتماد الثورة على مساعدات الدول العربية المادية والأدبية، ثم الدول الإفريقية والآسيوية، ثم الدول المحبة للسلام (الصين ودول الكتلة الشرقية).
- دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر.
- التسيير السليم للميزانية مع التقشف وتقليص عدد الموظفين في البعثات الخارجية.
- إدخال الأموال إلى الداخل مع تكوين لجنة للمراقبة والمحاسبة المالية.

ويستنتج مما تقدم أن الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية قد خرجت بقرارات هامة وصارمة كتلك التي تتعلق بدخول الحكومة المؤقتة وجميع القيادات العسكرية إلى التراب الوطني، بما في ذلك وزارات الدفاع، والداخلية والشؤون الاجتماعية، إلخ... باستثناء

القادة العسكريين المتآمرين على الحكومة المؤقتة، وهم : العقيدان العموري ونواورة، والرائدان عواشرية والجمعي سعدية. أما العقيد "علي منجلي " فقد كان وكيلا للمحكمة. ومنذ تلك الحاكمة أصبح "هواري بومدين " شخصية عسكرية قوية وبارزة يخشاه كل القادة العسكريين. أنظر :

-Mohamed HARABI, L'Algérie et son destin, op. cit. pp.15 -9160.

(1) - للمزيد من المعلومات أنظر :

- المجاهد الصادر في 14 أوت 1961 عدد 102 ص12.
- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 460- 461.
- محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق ص356- 357.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.p.250.

الشؤون الخارجية وبعض الوزارات الفنيـة. ومـن جهـة أخـرى فـإن قـرار هيكلـة الجيـش ماديـا وبشريا وإنشاء لجنة وزارية للحرب وهيئة للأركان العامة يعتبر أهم قرار قد خرجت به الـدورة على الإطلاق. وقد علق العقيد "علي كافي" عن هذه الدورة قائلا: "أنهـا كـانت هامـة، حيـث نجحت في جمع الصفوف من جديد أمـام الأخطـار الخارجيـة الداهمـة، وقدمـت علاجـا مؤقتـا لمسألة عويصة وشائكة كمسألة قيادة الثورة"[1].

غير أن قرارات الدورة الآنفة الذكر قد ظلـت حـبرا علـى ورق لاسـيما تلـك المتعلقـة بدخول القيادة ودعم الجيش ماديا وبشريا، وذلك لصعوبـة تنفيـذه في الميـدان[2]. وظلـت هيئـة الأركان العامة تطالب بتطبيق تلك القرارات. وكلما زاد تجاهل الحكومة المؤقتة للقـرارات، زاد تعلق هيئة الأركان العامة وإلحاحها على تطبيقها. وقـد انتهـى الأمـر علـى تـأزم العلاقـات بـين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ونشوب خلاف حاد بينهما قال عنه الرائد "علي منجلي" : "لم يكن هناك أي مشكل بيننا وبين الحكومة المؤقتة في البداية سوى هذه القرارات"[3].

---

(1) – لقد اعتمدت هيئة الأركان العامة في عمليتها هذه على تلقين الأفكار والمبادئ الماركسية والبعثية والناصرية. وقد وقـف وزيـر الشؤون الاجتماعية والثقافة "عبد الحميد مهري " وكذا اتحاد الطلبة لهذه العملية بالمرصاد. لكنها وجدت صداهـا في أوسـاط الطلبـة والأطباء في فرنسا، إذ التحقوا بأركان الجيش على الحدود الشرقية والغربية. وبذلك تكون اتحادية الجزائـر في فرنسـا قـد لعبـت دورا كبيرا في دعم هيئة الأركان العامة للجيش لتحل محل "اللجنة الوزارية الحربية " أنظر:

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.pp.264 -265.

(2) – أنظر في هذا الصدد:

- محمد عباس،رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 357.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.pp.264 -265.

(3) – من التهم الموجهة للحكومة المؤقتة: "الانحرافية وعدم تطبيق قرارات طرابلس، والعمل على تصفية الأركـان العامـة، باعتبارهـا العقبة الوحيدة أمام بروز المطامح الشخصية التي تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية. أنظر:

- محمد عباس،رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 358.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.pp.266 -268. -4

الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ومسألة المفاوضات.

لقد سبق التطرق إلى القرارات التي خرجت بها الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية التي انعقدت بطرابلس(ليبيا)كما تبين أنه من أهم القرارات التي توصل إليها المجلس تلك المتعلقة بتوحيد جيش التحرير الوطني تحت سلطة واحدة تتمثل في هيئة الأركان العامة وكذا إلغاء وزارة القوات المسلحة واستبدالها بـ "اللجنة الوزارية الحربية" التي أسندها المجلس للثلاثي "كريم بلقاسم -بوصوف-بن طوبال"

ويلاحظ أنه من الناحية المبدئية، كانت هيئة الأركان العامة تحت سلطة "اللجنة الوزارية الحربية " لكن يبدو أن اللجنة لم تمارس هذه السلطة، وذلك بسبب انشغال أعضائها بمشاكل أخرى. وهذا ما جعل هيئة الأركان العامة تستغل هذه الوضعية لتدعم نفسها، مع توجيه انتقادات لاذعة للحكومة المؤقتة واتهامها بالعجز عن القيام بتنفيذ القرارات المتخذة.

ولعل الشيء الذي زاد في حدة الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة هو رفض الحكومة دعوة المجلس الوطني للثورة لاجتماع في الوقت المحدد، أي في جانفي 1961 على أبعد تقدير. فقد كانت هيئة الأركان تنتظر هذه المناسبة بفارغ الصبر لإثارة مسألة القرارات التي أقسم المشاركون على تطبيقها، لكنها مع ذلك ظلت حبرا على ورق[1].

استقالة هيئة الأركان العامة والدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة.

من الجدير بالملاحظة أن العقيد" هواري بومدين " قائد أركان الجيش ومساعديه المقربين لم ينتظروا شروع الحكومة المؤقتة في تطبيق القرارات المترتبة عن الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، بل شرعوا هم في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش كتلك التي لها علاقة مباشرة بتجنيد الأطباء والطلبة وتعبئتهم سياسيا[2].

---

(1) - محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق ص 233.

(2) - يبدو أن قطع الخطوط المكهربة في الشرق والغرب قد كان مهمة صعبة حتى أنه لم يكن يمر جندي واحد غلا ويخلف ثلاث بين مفقود وجريح.ولهذا السبب كان يطلق على هذه الخطوط " خطوط الموت "ويقول العقيد " علي كافي "في هذا الشأن أنه حاول اقتحام هذه الخطوط للمرة الرابعة فلم يوفق، وبالتالي أجبر على البقاء في تونس لمدة سنة ونصف ينتظر الفرصة المناسبة لدخول الجزائر. وحاول غيره فاستشهد البعض ولم يوفق إلا القليل. أنظر : نفس المرجع الآنف الذكر ص 233.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité ,op.cit.pp.263 -264.

وفي هذه الوضعية المتوترة، والأزمة الخانقة التي سادت العلاقـات بـين الحكومـة المؤقتـة وهيئة أركان الجيش، طرأ حادث عام كان السبب الرئيسي والمباشر في تفجير هذه الأزمـة. إنـه حادث الطائرة الفرنسية ف84 التي أسقطت يوم 21 جوان 1961 على الحدود التونسية وتم أسـر طيارها في التراب التونسي[1].

وإثر هذا الحادث، وبعد إلحاح شديد من طرف الحكومـة التونسـية، قـررت الحكومـة المؤقتة برئاسة" فرحات عباس" تسليم الطيار دون أي قيـد أو شـرط. وقـد رأت هيئـة الأركـان العامة في هذا القـرار استسـلاما فقـرر قائدهـا" هـواري بومديـن يـوم 15 جويليـة 1961 تقديـم استقالته إلى رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس " وتعتبر هذه الاستقالة استقالة جماعيـة لهيئـة الأركان العامة للجيش. وقد دعم قائد الأركان العامة استقالته برسالة مطولة شرح فيها أسباب الاستقالة وأدان بعض الأخطاء التي ترتكب باسم الثورة والتي بلغت درجة من الخطـورة لم يعـد بوسع هيئة الأركان العامة السكوت عليها أو تزكيتها[2].

وبعـد تقديـم الاسـتقالة إلى رئيـس الحكومـة المؤقتـة، قـرر العقيـد "هـواري بومديـن " والرائدان "منجلي " و "سليمان " الخروج إلى ألمانيا حيث أجروا لقاءات حثيثـة مـع "بـوداود " أحمد العناصر البارزة في اتحادية الجبهة بفرنسا، وكاتبوا السجناء الخمسة لإطلاعهم على الوضع ثم دخلوا المغرب[3].

ولعل أهم نتيجة قد ترتبت عن استقالة هيئة الأركان العامة هو ذلـك الصـدى الواسـع الذي أحدثته في أوساط جيش التحرير الوطني، وبالتالي دعـوة المجلـس الوطـني للثـورة إلى عقـد اجتماع بعد أقل من شهر من ذلك.

وإلى جانب حادث الطائرة الفرنسية والاستقالة الجماعيـة لهيئـة الأركـان المترتبـة عنـه، هناك عامل آخر قد كان له دور كبير في التعجيل بعقد الدورة الرابعة للمجلـس الوطـني للثـورة الجزائرية. ويتمثل هذا العامل في تلك النتائج السـلبية الـتي أسـفرت عنهـا "مفاوضـات إيفيـان " الأولى التي أجريت من 20 ماي إلى 13 جـوان 1961 بمدينـة "إيفيـان " (EVIAN) بـين الوفديـن

---

(1) - محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق ص 375.

(2) - محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق ص 357.

(3) -

الجزائري والفرنسي[1]. فقد كانت مواقف الوفدين متعارضة في خطوطها الأساسية مثل وحدة التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري والطرق المؤدية إلى تقرير المصير[2]. فبينما أصر الوفد الفرنسي على مناقشة مواضيع تدور حول تحديد الفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية المستقلة عن فرنسا، والضمانات الخاصة بالأوربيين وأملاكهم في الجزائر، ووقف إطلاق النار، رفض الوفد الجزائري الدخول في هذه التفاصيل لأن الشعب الجزائري هو الذي سيفصل فيها عند تصويته على تقرير المصير[3].

أما بشأن موقف الوفد الجزائري من الصحراء، فقد كان واضحا من البداية إذ اعتبرها جزء لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكن بأي حال من الأحوال بأن يفصل عنها في حين صمم الوفد الفرنسي على ألا تكون الصحراء موضوع أي تفاوض[4]. وفي 13 جوان 1961، قرر الجنرال "ديغول " سحب رئيس الوفد الفرنسي "لوي جوكس " من المفاوضات بسبب التعارض الحاد في المواقف لكن هذا لم يمنعها من الإبقاء على سير المحادثات[5].

---

(1) - يتكون وفد التفاوض الجزائري من السادة : كريم بلقاسم (وزير الخارجية ورئيس الوفد) أحمد فرانسيس (وزير المالية) أحمد بومنجل، الطيب بولحروف، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، علي منجلي، وقايد أحمد(المدعو سليمان)، كذلك رضا مالك الذي عين ناطقا رسميا للوفد. أما وفد التفاوض الفرنسي فإنه يتكون من السادة : لوي جوكس(وزير مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية ورئيس الوفد) والجنرال بارنارد تريكو(ممثل لرئاسة الجمهورية الفرنسية بقصر الإيليزي).

لمزيد من المعلومات أنظر: المجاهد الصادر في 22ماي 1961 عدد 96ص 6- 7.

(2) - المجاهد الصادر في 19جوان1961، عدد98 ص1.

(3) - يلاحظ أنه أثناء سير المفاوضات بسويسرا، شهدت الجزائر العديد من المظاهرات تأييدا لوفد التفاوض، وبرهانا على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أرضه. واستمرت من يوم الأحد4جوانإلى7جوان1961.للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة،أنظر:

- المجاهد الصادر في 19 جوان1961، عدد98 ص 10.

(4) - للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، أنظر:

- المجاهد الصادر في 19جوان1961 عدد 98 ص 6- 7.

(5) - يقول " كريم بلقاسم "في هذا الشأن: " لقد أرادت الحكومة الفرنسية لأسباب تخصها وحدها أن توقف المفاوضات لمدة خمسة عشر يوما. وينبغي عليها أثناء هذا الأجل أن تبين من جديد موقفها، أما نحن فقد اخترنا السلم عن طريق المفاوضات ". أنظر:

- المجاهد الصادر في 19جوان1961،عدد98 ص2.

-Benyoucef BENKHADDA, op. cit.,p.22.

وقد لحقت هذه المفاوضات الفاشلة مفاوضات "لوقران " (LUGRRIN)[1] التي أجريت من 20 إلى 28 جويلية 1961. لكن نتائجها كانت سلبية هي أيضا بسبب تعنت الوفد الفرنسي وتمسكه بمواقفه الثابتة وعدم القبول بأي تنازل عنها[2]. وكان الجنرال "ديغول " قد صرح عقب توقف مفاوضات "لوقران " في 28 جويلية 1961 بأن تمسك الوفد الجزائري بآرائه ومواقفه المتشددة سوف يؤدي إلى تقسيم الجزائر إلى مناطق ستبقى تحت السيادة الفرنسية ويجمع فيها كل الراغبين في البقاء تحت ظل العلم الفرنسي[3] فقد أعلن في هذا الشأن: "الدفاع عن عمالتين أسهل من الدفاع عن 13 عمالة"[4].

وأمام هذا التصريح الاستفزازي للجنرال "ديغول " قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تكثيف العمليات العسكرية ومواصلة الكفاح المسلح بهدف إجباره على تغيير موقفه وتذكيره بأن وحدة الجزائر تعتبر الشرط الأساسي لأي تفاوض بينهما وبين فرنسا[5]. ثم تقرر دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع بهدف دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية في الجزائر.

وبالفعل، فقد عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الرابعة من 9 إلى 27 أوت 1961 بطرابلس (ليبيا). وعندما افتتح المجلس أشغاله، وجد نفسه أمام مشكلتين هما : الأزمة

(1) - أجريت مفاوضات " لوقران "بقصر لوقران بفرنسا الذي يوجد على الحدود الفرنسية- السويسرية ويطل على مدينة " إيفيان"

(2) - أنظر في هذا الصدد:

- المجاهد الصادر في31جويلية1961، عدد 101،ص10.

-Benyoucef BENKHADDA, op. cit.,p.23

(3) - لقد تقرر تجميع كل الأوربيين والمسلمين الموالين لفرنسا في منطقة واسعة تمتد من شرقي مدينة بجاية إلى غربي المرسى الكبير وتشمل مدن الجزائر العاصمة و وهران ومستغانم والأصنام وتيزي وزو، ويكون لها امتداد نحو الجنوب مع شريط ضيق يحيط بأنبوب البترول الذي يربط بين بجاية وحاسي مسعود.وبالطبع، فإن الصحراء حسب هذا المشروع تكون تابعة للسيادة الفرنسية وتمثل الجزء الجنوبي من المناطق المبتورة. للمزيد من المعلومات حول مشاريع فرنسا التي تهدف إلى تقسيم الجزائر، انظر: - المجاهد الصادر في 31جويلية1961،عدد101،ص 4.

-Alistair HORNE, op. cit., p. 473.

(4) - لقد جاء هذا الإعلان بناء على تقارير القادة العسكريين الفرنسيين في الجزائر الذين كانوا يرون أن الدفاع عن الخطوط المكهربة الشرقية والغربية في الوقت الراهن. أنظر في هذا الصدد :

- المجاهد الصادر في 31جويلية1961، عدد101،ص4.

(5) - أنظر في هذا الشأن: - المجاهد الصادر في 31 جويلية1961، عدد101،ص4.

القائمة بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان من جهة، ومسألة استئناف المفاوضات، من جهة أخرى[1]. لكن هيئة الأركان ركزت من البداية على مناقشة النقطة الأولى وإثارة مسألة عدم تطبيق قرارات الدورة السابقة، ثم اقترحت تغيير النظام القائم- الذي يجعل من قيادة الجبهة والحكومة شيئا واحدا -في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية. ويتلخص هذا الاقتراح في تكوين قيادة من 6 أعضاء هم : ثلاثي هيئة الأركان العامة زائد ثلاثي اللجنة الوزارية الحربية، على أن تتخذ هذه القيادة مقرا لها بالحدود[2].

غير أن المجلس الوطني للثورة رفض هذا الاقتراح من أساسه، وفاجأ هيئة الأركان العامة بتعين "بن يوسف بن خدة " رئيسا للحكومة المؤقتة الجديدة. فقررت هيئة الأركان العامة، أمام هذه المناورات، الانسحاب بطريقة مكشوفة من هذه الدورة قبل انتهاء الاجتماع[3].

وبعد انسحاب هيئة الأركان العامة من الاجتماع وسفر أعضائها البارزين-بومدين-منجلي-سليمان-إلى ألمانيا، قرر أعضاء المجلس الوطني للثورة التركيز على دراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة تمكن الحكومة المؤقتة من مجابهة الظروف الصعبة التي يقودها الشعب الجزائري[4].

وبعد مصادقة المجلس الوطني للثورة على النصوص التي تضبط اتجاه وأهداف الثورة الجزائرية، صادق أعضاؤه على قرارات هامة يمكن حصرها في النقاط التالية:

قام المجلس الوطني للثورة-بعد إبعاد السيد "فرحات عباس " من رئاسة الحكومة وتعيين "بن يوسف بن خدة " مكانه-بإدخال بعض التعديلات على تشكيلتها السابقة تمثلت

---

(1) - أنظر في هذا الصدد: - محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق ص 359.

(2) - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 92.

(3) - أنظر في هذا الصدد:

- نفس المرجع الآنف الذكر، ص 93وص359.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N : Mirage et réalité .op.cit.p.281.

-Mohamed HARABI, L'Algérie et son destin, op. cit. p.163.

(4) - المجاهد الصادر في 28أوت1961،عدد103،ص3.

خاصة في تقليص عدد أعضائها من 13 إلى 12 عضوا فقط. فجاءت التشكيلة الجديدة على النحو التالي(1):

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.......................... بن يوسف بن خدة.

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.............. كريم بلقاسم.

نائب رئيس الوزراء............................... أحمد بن بلة.

نائب رئيس الوزراء............................... محمد بوضياف.

وزراء دولة...................................
- حسين آيت أحمد
- الأخضر بن طوبال
- سعيد محمدي
- محمد خيضر
- رابح بيطاط

وزير الشؤون الخارجية.............................. سعد دحلب.

وزير التسليح والمواصلات العامة......................... عبد الحفيظ بوصوف.

وزير الأخبار.................................... محمد يزيد.

والمتمعن جيدا في هذه التشكيلة الجديدة يلاحظ أن المجلس الوطني للثورة قد قام بإبعاد كل من "أحمد فرنسيس " و "عبد الحميد مهري "، في حين تم تعيين "سعد دحلب " وزيرا للخارجية خلف لـ "كريم بلقاسم " الذي عين وزيرا للداخلية(2). ويبدو أن هذا التغيير قد

---

(1) - أنظر في هذا الصدد: - نفس المرجع الآنف الذكر.

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 529- 530.

-Saad DAHLAB ,Pour l'indépendance de l'Algérie :mission accomplie. Alger .pp ,1990 ,balhaD.pml: .152 -151

(2) - يبدو أن " الأخضر بن طوبال "الذي عين وزير دولة قد تخلى بمحض إرادته عن وزارة الداخلية لـ " كريم بلقاسم "وذلك ترضية لهذا الأخير. أنظر في هذا الشأن.

-Alistair HORNE, op. cit., p.477.

كان بمثابة الضبة القاسية لهذا الأخير الذي كان متفاهما مع "فرحات عباس "، ومعتدلا في مواقفه السياسية[1].

ومن القرارات الهامة للدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أيضا تلك التي تتعلق بميدان الكفاح. فقد صادق المجلس على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني، وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية[2].

ومن القرارات الأخرى التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة تلك التي تتصل بالسياسة العامة والمتمثلة فيما يلي:

فيما يتعلق بالميدان الخارجي، صادق المجلس على مقررات تهدف إلى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز وهو عمل يهدف إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والديبلوماسية وإلى إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية[3].

فيما يتصل بميدان المغرب العربي، والميدان العربي والإفريقي والنطاق الإفريقي - الآسيوي، أكد المجلس من جديد بأن الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغربية والعربية والإفريقية[4].

أما بالنسبة للمساندة المادية والسياسية والديبلوماسية، فقد سجل المجلس أهمية تلك التي منحتها الاشتراكية وأقطار إفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية للثورة الجزائرية.

وانتهى اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بإصدار بيان ختامي جاء فيه على الخصوص : "... وقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل

---

(1) - يبدو أن السيدين "بوصوف " و "بن طوبال " قد ضغطا على "كريم بلقاسم " حتى لا يتولى منصب رئيس الحكومة وذلك تجنبا لحدوث أي احتلاف مستقبلي بينه وبين "بومدين " و "بن بلة ط. أنظر:

-Alistair HORNE, op. cit, .p.477.

(2) - المجاهد الصادر في 28أوت1961، عدد 103، ص3.

(3) - نفس المرجع الآنف الذكر، ص3.

(4) - نفس المرجع الآنف الذكر، ص3.

التفاوضي على سلامة التراب الجزائري بأكمله، بما فيه الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب"[1].

وعند التأمل جيدا في التغيير الوزاري الذي توصلت إليه الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، يلاحظ المرء أنه لم يكن تغييرا جذريا. بل كل ما في الأمر هو أن الحكومة الجديدة قد أصبحت هي الوارثة لكل التناقضات السابقة، إذ لم تكن في وضع أحسن من ذي قبل. فقد كان التغيير ينحصر في محاولة الاستمرار على نفس السياسة بوجوه جديدة لا غير. لذا ظلت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة قائمة بعد انعقاد هذه الدورة لمجلس الثورة[2].

وباختصار، فإنه يلاحظ أنه بعد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة مباشرة، قررت الحكومة المؤقتة الجديدة برئاسة "بن يوسف بن خدة " إعطاء الأولوية إلى استئناف المفاوضات الجزائرية -الفرنسية التي توقفت بـ "لوقران " (20-28 جويلية 1961)، بينما تم تأجيل تسوية الأزمة القائمة بينها وبين هيئة الأركان العامة إلى آخر دورة لمجلس الثورة في طرابلس (ماي- جوان 1962)، لكن دون جدوى كما سيتبين في الصفحات التالية.

الحكومة المؤقتة ومفاوضات إيفيان.

غداة انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وجدت الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة

نفسها أمام مشكلتين رئيسيتين هما : تسوية الخلاف القائم بينها وبين هيئة الأركان من جهة واستئناف المفاوضات التي توقفت

---

(1) -- للاطلاع على البيان الختامي لاجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كاملا، أنظر:

- المجاهد الصادر في 28أوت1961، عدد103، ص3.

(2) - يلاحظ أنه خلال فترة استقالة هيئة الأركان العامة، كانت هناك عدة محاولات تهدف إلى تعيين هيئة أخرى بديلة لكن بدون جدوى. وهكذا اضطرت الحكومة الجديدة إلى تثبيت الهيئة السابقة لمواصلة مهامها.للمزيد من المعلومات، أنظر:

- محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 359- 360.

-Benyoucef BEN -KHEDDA, op. cit. ,p.26

بـ "لوقران في شــهر جويلية 1961، مـن جهـة أخرى. لكـن الحكومـة المؤقتـة أعطـت الأولوية لاستئناف المفاوضات لأنـها

كانت تعني مصير الشعب بأسره[1].

وهكذا أخذت الحكومة المؤقتـة الثالثـة، بتشـكيلتها الجديـدة، تـدرس كيفيـة إسـتئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي كانت قد دخلت في تلك الأثناء مرحلة حاسمة. وبالفعل، فقد تمت إتصـالات سرية بين الحكومتين الجزائريـة والفرنسـية و اتفقتـا في النهايـة علـى اللقـاء في "إيفيـان " مرة أخرى.

ويلاحظ أن الدعوة إلى استئناف المفاوضات قد جاءت هـذه المرة بمبادرة مـن رئيـس الحكومة الجزائرية بعد أن كان الجنرال "ديغول " قد قام بذلك عنـد الإعـلان عـن فكـرة تقريـر المصير ومحاولة تجسيدها في أرض الواقع من خلال المحادثات السرية المتتالية[2]. فقـد صـرح "بـن يوسف بن خدة " عن رغبة الحكومة المؤقتة في العودة إلى استئناف المفاوضات من خلال البيـان الذي أصدره يوم 24 أكتوبر 1961 بتونس، والذي حدد فيه الطريقة المثلى التي تستعجل بتحقيق الحل السلمي للقضية الجزائرية، وهي :

"الدخـول في المفاوضـات للبحـث عـن اتفـاق حـول مبـدأ وشـكل وتـاريخ إعـلان الاستقلال، وكذلك حول الاتفاق على إيقـاف القتـال، وبعـد ذلـك تفتـح مفاوضـات جديـدة يكون هدفها تحديد العلاقات الجديدة بين الجزائـر وفرنسـا والضمانـات الـتي تعطـى للفرنسـيين بالجزائر"[3].

ويتضح من هذا التصريح أن "بن يوسف بـن خـدة " يقـترح علـى الحكومـة الفرنسية الدخول المباشر في المفاوضات بهدف الاتفاق حول إعـلان الاسـتقلال مـع عدوهـا عـن فكـرة تقرير المصير. ومع ذلك يضيف بن خدة في ختام البيـان فـإذا أصـرت الحكومـة الفرنسـية علـى

---

(1) - أنظر في هذا الصدد: - محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق ص93.

-Benyoucef BEN -KHEDDA, op. cit. ,p.26

(2)- Ibid, p.26

(3) - للاطلاع على البيان كاملا، أنظر:

- المجاهد الصادر في 1 نوفمبر 1961، عدد107، ص22.

اعتبار تقرير المصير هو الطريقة المفضلة لتحقيق السلم، فإن الحكومة المؤقتة مستعدة لاستئناف التفاوض على هذا الأساس[1]. لكن الجنرال "ديغول " بقي متمسكا بموقفه المتمثل في إجراءات تقرير المصير مع القبول باستئناف المفاوضات بناء على هذا الأساس[2].

وعلى كل حال، فإن الجنرال "ديغول " قد وجد نفسه مضطرا إلى التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي عاجل للقضية الجزائرية عن طريق استئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية بعد أن تأكد أن كل مخططاته العسكرية

والسياسية والديبلوماسية، بل وحتى الاقتصادية مخطط قسنطينة قد باءت بالفشل الذريع، دون استسلام الجبهة و جيش

التحرير الوطني. بل إن تمسك الحكومة المؤقتة بالمواقف الأساسية للثورة، وانتهاجها لسياسة رشيدة غير قابلة للتنازل أو المساومة، وخاصة عزمها القوي على تطبيق استراتيجيتها السياسية المتمثلة في مواصلة الثورة أو الاعتراف بوحدة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء الجزائرية، كل ذلك قد جعل الحكومة الفرنسية تتراجع عن مواقفها السياسية المتمثلة في المطالبة بالاستسلام أو تقسيم التراب الجزائري واقتطاع الجزء الصحراوي منه[3].

ولعل العامل الآخر الذي دفع بالجنرال "ديغول " إلى التغيير في مواقفه السياسية المتشددة والقبول باستئناف المفاوضات في هذه الفترة بالذات هو الخطورة الكبيرة التي أصبحت تشكلها "منظمة الجيش السري " للفرنسيين المتطرفين (O.A.S)[4].

إذ كثفت في صيف 1961 عمليات الاغتيال في الجزائر ضد الشخصيات العسكرية والمدنية سواء الموالية للجنرال "ديغول " ونظامه، أو لجيش وجبهة التحرير الوطني[5]. بل إن

---

(1) - نفس المرجع الآنف الذكر، ص22.

(2)- Benyoucef BEN -KHEDDA, op. cit. ,p.27.

(3) - وزارة الإعلام والثقافة. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني. الجزائر :ش.و.ن.ت.،1979 ص60.

(4)- O.A.S. = Organisation Armée Secrète des Ultra français.

(5) - لقد أعادت هذه المنظمة تشكيل نفسها في فيفري1961 عقب اجتماع عقده قادة الأوربيين المتطرفين بـ " مادريد " (إسبانيا). وهي منظمة عسكرية إرهابية تتشكل من القادة العسكريين المتمردين في الجيش الفرنسي والمناهضين للنظام الجمهوري الفرنسي. وقد شرعت تكثف من أعمالها الإرهابية عقب حركة تمرد24جانفي1960، وصدمة ديسمبر1960، وخاصة محاولة الانقلاب الفاشلة في 22أفريل 1961. للمزيد من التفاصيل حول كل ما يتعلق بظهور هذه المنظمة وأهدافها وطبيعة تكوينها، أنظر:

عمليات الاغتيال هذه قد امتدت إلى الجنرال "ديغول " نفسه، حيث قامت المنظمة السرية في 8 سبتمبر 1961 بمحاولة اغتياله، لكن القادة العسكريين استطاعوا بولائهم له وتنظيمهم للمقاومة الذاتية ضد المتمردين أن ينقذوه من تلك المحاولة[1].

وقد تنبه الجنرال "ديغول " لأهمية الخطورة الكبيرة التي أصبحت تهدد النظام الجمهوري في فرنسا، فلولا فشل الانقلاب، ومحاولة الاغتيال لتعرض الفرنسيون والجيش الفرنسي إلى مواجهة دموية. ومرة أخرى تبين للجنرال "ديغول " ـن كواصلة الحرب في الجزائر ستضعف أداة الحكم سلطة الدولة الفرنسية وبالتالي، فإنه وجد نفسه مرغما على حل الأزمة لأنه إذا لم ينه حرب الجزائر، فإن الأخيرة ستقضي عليه وعلى نظامه، وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية[2]. ومن ثم بدأ يشعر بضرورة الاستجابة لدعوة رئيس الحكومة المؤقتة- بن يوسف بن خدة- على استئناف المفوضات بهدف إنهاء الحرب في الجزائر، لكن بناء على مبدأ تقرير المصير[3].

- فتحي ديب، مرجع سابق ص 524- 528.
- المجاهد الصادر في 11 سبتمبر 1961، عدد 104- ص3و10.
- المجاهد الصادر في9أكتوبر1961، عدد 106- ص8.
- المجاهد الصادر في27 نوفمبر1961، عدد 109- ص5- 7.

-M'Hamed YOUSEFI, L'O.A.S. et la fin de la guerre d'algérie. Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1985,223p.

-Jean –Luc EINAUDI, La bataille de paris : 17 Octobre1961. Constantine : Média –plus,1994, pp.19 -96.

(1) - يلاحظ أن محاولة الانقلاب الفاشلة ضد النظام الجمهوري التي قادها الجنرال "شال " مع قادة الأوربيين المتطرفين في أفريل1961 تعتبر أخطر خطرا وأبعد أهدافا وأوضح مرامي من تمرد24جانفي1960. وبالرغم من أن الجنرال "ديغول " قد قرر منذ ذلك التاريخ السيطرة على الجيش وتصفيته من العناصر المتآمرة مع المتمردين الأوربيين، يبدو أن هؤلاء قد وجدوا من يؤيدهم من بين ضباط القيادات العسكرية ومن الموظفين السامين في الإدارة. بل عن الكثير من التقارير قد كشفت أن رؤوس المنظمة الإرهابية موجودة في قصر الإيليزي نفيه. وهذا ما جعل الجنرال "ديغول " يتعرض لمحاولة اغتيال في8سبتمبر1961. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر:

- المجاهد الصادر في 9أكتوبر1961، عدد106،ص8.

-Jean -Luc EINAUD, pp. Cit.,pp.63 -64.

(2) - المجاهد الصادر في 25 سبتمبر 1961، عدد105،ص10.

(3) - يضاف إلى تلك الأحداث الخطيرة التي تعرض لها الجنرال "ديغول " وأصبحت تهدد الجمهورية الفرنسية الخامسة بالانهيار مظاهرات17أكتوبر1961 التي نظمتها جبهة التحرير الوطني في الجزائر وفرنسا على حد سواء. للاطلاع على تفاصيل هذه المظاهرات

وبالفعل فقد تقرر استئناف المفاوضـات الجزائرية -الفرنسية التي علقت عقب لقاء "لوقران " في شهر جويلية 1961، لكنها تمت على مرحلتين.

وقد تميزت المرحلة الأولى من المفاوضات بالاتصالات السرية العديدة بين ممثلي الحكومتين بهدف دراسة الخطوط العريضة لما سيصبح فيما بعد "اتفاقيات إيفيان ". ويمكن حصر أهم هذه اللقاءات في الآتي[1] :

- لقاء "بال " (Bâle) الأول (28-29 أكتوبر 1961)[2].
- لقاء "بال " (Bâle) الثاني (9 نوفمبر 1961)[3].
- لقاء دحلب -جوكس (9 ديسمبر 1961 و 23 ديسمبر أيضا)[4].

و من الجدير بالملاحظة أن الوفد الجزائري قد تسلم من الوفد الفرنسي خلال اللقاء السري الأخير-دحلب-جوكس- اقتراحات للتفاوض على أساس أن يعود للتفاوض من جديد

وكيف عاملتها القوات الفرنسية في فرنسا، أنظر :

- المجاهد الصادر في 1 نوفمبر 1961، عدد107، ص15 و 24 و 25.

-Jean -Luc EINAUDI , op.cit.97 -330.

(1) - لمزيد من التفاصيل حول هذه اللقاءات أنظر:

-Benyoucef BEN -KHEDDA, op. cit. ,pp.27 -33.

-Saad DAHLAB, op. cit. ,pp.156 -157.

(2) - يتكون الوفد الجزائري المكلف بالاتصال بالوفد الفرنسي من "محمد الصديق بن يحي " و "ورضا مالك ". أما الوفد الفرنسي، فقد كان يتكون من "برونو دولوس " (Bruno de Leusse)و "كلود شاي " (Claude Chaillet). وقد أثار الوفد الفرنسي خلال هذا اللقاء قلق الجنرال "ديغول " إزاء المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا وبالجزائر يوم17أكتوبر1961،وطلب منهم تخفيف هذا الضغط. لكن جبهة التحرير الوطني لم تستجب لهذا الطلب، بل إن الحكومة المؤقتة قد دعت الشعب الجزائري- عقب هذا اللقاء مباشرة- إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر1961 ليعبر عن تمسكه بالاستقلال والوحدة الترابية "وقد استجاب الجزائريون لهذا النداء كتلة واحدة. وقد رأى قادة جبهة التحرير الوطني أنه من مصلحة المفاوضات أن لا يخفف هذا الضغط لمزيد من المعلومات حول مظاهرات أول نوفمبر1961. أنظر:

- المجاهد الصادر في1نوفمبر1961، عدد107،ص6- 8.

(3) - بينما كان الوفدان يناقشان رد الحكومة المؤقتة على اقتراحات الحكومة الفرنسية، أعلن السجناء الخمسة في فرنسا عن القيام بالإضراب عن الطعام. فاضطر الوفد الجزائري على وقف المحادثات السرية.

(4) - كان " دحلب " مرفوقا بـ "محمد الصديق بن يحي "، و "جوكس " بـ "برنو دولوس ". ويلاحظ أن هذا اللقاء لم يتم إلا بعد توقف السجناء الخمسة عن الإضراب عن الطعام، أنظر:

-Benyoucef BENKHEDDA, op. cit. p. 31

باقتراحات مضادة في بداية عام 1962[1]. وعلى غير ذلك، كلف "كريم بلقاسم " و "الأخضر بن طوبال " رفقة "محمد بن يحي " الذي كان ملما إلماما كاملا بكل تفاصيل المفاوضات الجزائرية-الفرنسية- في 31 جانفي 1962 بالاتصال بالسجناء الخمسة بـ "أولنوي" (AULNOY)[2] بهدف إطلاعهم على نتائج اللقاءات المذكورة آنفا والتعرف أيضا على وجهات نظرهم حول المرحلة القادمة للمفاوضات[3].

وقد توجت كل هذه اللقاءات السرية -بما في ذلك لقاء "أولنوي " - بمحادثات "لي روس" (Les Rousses) التي انطلقت يوم 11 فيفري 1962 واستمرت إلى غاية 19 منه.

وبناء على اقتراح الوفد الفرنسي المتمثل في إضافة وزراء آخرين من كل طرف بهدف توقيع قد أصبح يتشكل من : "برونودولوس" (Bruno de LEUSSE)، "رولان بيكار " (Rolland BILLEGARD)، "جان دوبروقلي " (Jean de BROGLIE)، "لوي جوكس " (Louis JOXE)، "روبير برون " (Robert BURON)، الجنرال "دي كاماس " (Général de CAMAS)، "كلود شاي " (Claude CHALLET). أما بالنسبة للوفد الجزائري، فإنه قد أصبح يضم إلى جانب "كريم بلقاسم " -بصفته نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة-كلا من : "الأخضر بن طوبال "، "سعد دحلب "، "محمد يزيد "، "محمد بن يحي "، "رضا مال "، "والصغير مصطفاي " كخبير مالي[4].

وهكذا دخل الوفد الجزائري في مفاوضات حاسمة مع الوفد الفرنسي نوقشت خلالها كل النقاط من جديد حيث دافع كل وفد عن وجهة نظره. وبعد 9 أيام من المناقشات الحادة، تم التوصل على اتفاق مبدئي حول الخطوط العريضة لمشروع "اتفاقيات إيفيان ". وبذلك

---

(1) - يلاحظ أن الوفد الجزائري قد كان يعود بعد كل لقاء مع الوفد الفرنسي لإطلاع الحكومة المؤقتة على نتائج المحادثات والأخذ برأيه فيما يتعلق بالاقتراحات الفرنسية. وكذا هو الأمر بالنسبة لسجناء "أولنوي ".

(2) - قصر بالقرب من الحدود السويسرية يوجد به السجناء الخمسة تحت الإقامة الجبرية.

(3) - للاطلاع على نتائج اللقاء بسجناء "أولنوي "، أنظر:

- محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق،ص 146.

-Benyoucef BENKHEDDA, op. cit. pp. 35 -36.

(4)- Benyoucef BENKHEDDA, op. cit. p. 36.

افترق الوفدان على أن يلتقيا من جديد في إطار مفاوضات رسمية وحاسمة[1].

وبعد محادثات "لي روس " مباشرة، عاد الوفد الجزائري ليستعرض الخطوط العامة للاتفاقيات المزمع إبرامها مع الفرنسيين ومناقشتها من جديد مع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحصول على تزكيتهم لها. ويلاحظ أن أعضاء الوفد قد كانوا على يقين أنهم سيحصلون على مصادقة المجلس لأنهم التزموا خلال كل اللقاءات والمحادثات بتوصيات الحكومة المؤقتة المنبثقة بدورها من المجلس الوطني للثورة[2].

وعند هذه المرحلة من المفاوضات، اجتمع المجلي الوطني للثورة الجزائري في دورة استثنائية بطرابلس (ليبيا) من 22 إلى 27 فيفري 1962 بهدف دراسة مشروع "اتفاقيات إيفيان"[3].

وبالفعل، فقد قام أعضاء المجلس بدراسة عميقة ودقيقة لكل النقاط التي تضمنها المشروع. وبعد أن تأكدوا أن المشروع يحقق الأهداف الأساسية للثورة، وافقوا عليه بأغلبية ساحقة ما عدا ثلاثي هيئة الأركان (بومدين-منجلي-قايد) والرائد "مختار بويزم " (المدعو ناصر) من الولاية الخامسة (وهران)[4]. أما بالنسبة للسجناء الخمسة بـ "أولنوي "، فإنهم قد وجهوا رسالة مؤرخة في 15 فيفري 1962 إلى المجلس الوطني للثورة عبروا فيها عن تأييدهم المطلق لـ "اتفاقيات إيفيان "، كما بعثوا بوكالة لرئيس الحكومة المؤقتة "بن يوسف بن خدة " تخوله حق التصويت باسمهم. وكان أعضاء الولاية الثانية(الشمال القسنطيني) -هم أيضا- قد أرسلوا بوكالاتهم لرئيس الحكومة ليصوت باسمهم أثناء هذه الدورة الطارئة للمجلس[5].

---

(1) - للاطلاع على تفاصيل المحادثات التي دارت بين الوفدين، أنظر:

-Saad DAHLAB, op. cit, pp. 156 -162.

(2)- Benyoucef BEN -KHEDDA, op. cit., p.34.

(3) - للاطلاع على تفاصيل اجتماع هذه الدورة للمجلس، أنظر:

-Saad DAHLAB, op. cit, pp. 162 -169.

(4) - يرى العقيد "عمار بن عودة " في شأن معارضة هؤلاء للمشروع أنها معارضة غير قائمة على أسس مقنعة، حيث كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري على غرار "ديان بيان فو ". أنظر في هذا الصدد :

- محمد عباس، ثوار... عظماء، مرجع سابق ص102.

(5) - أنظر في هذا الصدد : - فتحي ديب، مرجع سابق، ص 553.

وهكذا، فبعد مصادقة المجلس للثورة الجزائرية على مشروع "اتفاقيات إيفيان " ن تقرر الدخول في المرحلة الأخيرة للمفاوضات، وهي مرحلة المفاوضات الرسمية والعلنية.

وبدأت هذه المرحلة الأخيرة للمفاوضات، بصفة رسمية، بمدينة "إيفيان " -بالحدود السويسرية -الفرنسية - يوم 7 مارس 1962، وانتهت يوم 18 منه. وكانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد عينت نائب رئيسها "كريم بلقاسم " على رأس الوفد الجزائري الذي كان يتشكل -خلال هذه المفاوضات - من : "الأخضر بن طوبال "، "سعد دحلب " و "محمد يزيد " كأعضاء ممثلين للحكومة، و "محمد بن يحي " و "رضا مالك ط و " الصغير مصطفاي "لإلمامهم بتفاصيل المفاوضات خلال المرحلة الأولى، والرائد " بن مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني[1].

وكان الوفد الفرنسي الذي يترأسه "لوي جوكس " يتشكل من : "برونو دولوس "، "رولان بيكار ")، "جان دوبروقلي "، "روبير برون " و الجنرال "دي كاماس "، "كلود شاي ". وهي نفس الشخصيات التي شاركت في محادثات "لي روس ". وقد أضيف إلى هؤلاء "برنارد تريكو "، وهو ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية الفرنسية[2].

وعند افتتاح المفاوضات من جديد يوم 7 مارس 1962 بهدف إثراء مشروع نص "اتفاقيات إيفيان " والتوقيع عليه، كشف الوفد الفرنسي عن رغبة أعضائه في مناقشة المشروع والتوقيع عليه، خلال ثلاثة أيام فقط وذلك التزاما بتوصيات الجنرال "ديغول ". لكن الوفد الجزائري رفض أي تسرع في المفوضات وألح على ضرورة التأني في معالجة القضايا الحساسة.

---

(1) - يلاحظ أن قادة هيئة الأركان العامة قد قرروا مقاطعة المرحلة الأخيرة من المفاوضات ورفضوا التعاون مع الحكومة المؤقتة عندما طلبت منهم تعيين قادة عسكريين للانضمام إلى الوفد المفاوض. - أنظر :

-Benyoucef BEN -KHEDDA, op. cit., p.34.

-Saad DAHLAB, op. cit, p. -169.

(2)- Saad DAHLAB, op. cit, p. -169.

-Ibid. pp. 299 -346.

ومع أن المجلس الوطني للثورة لم يدخل إلا تعديلات طفيفة على مشروع "اتفاقيات إيفيان "، فإن المفاوضات قد استغرقت 12 يوما. وبعد مناقشات حادة ومستفيضة، توصل الطرفان إلى اتفاق عام حول الاتفاقيات، وتم توقيعها مساء يوم 18 مارس 1962[1].

وهكذا، وبمقتضى هذا الاتفاق العام، أبرم اتفاق وقف القتال، ودخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب الجزائري عند منتصف نهار يوم 19 مارس 1962[2].

وبعد التوقيع على "اتفاقيات إيفيان " مباشرة، وجه رئيس الحكومة المؤقتة "بن يوسف بن خدة " يوم 19 مارس 1962 نداء إلى الشعب الجزائري يعلن فيه عن وقف إطلاق النار. ومما جاء فيه على الخصوص: "بعد شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي. وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي اصبح حقه في الاستقلال مضمونا. ونتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962-على الساعة 12 بالضبط. وإنني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحري الوطني المحارب بالتوقف عن العمليات العسكرية وعن النشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري"[3].

وتطبيقا لـ "اتفاقيات إيفيان "، قام الجنرال "ديغول " من جهته، بتوجيه نداء إلى القوات الفرنسية يأمرها فيه بوقف كل العمليات العسكرية والنشاطات المسلحة في مجموع التراب الجزائري

وبعد إبرام اتفاق وقف القتال والإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار من كلا الطرفين يوم 19 مارس 1962، دخلت الجزائر مرحلة جديدة، وهي المرحلة الانتقالية المقررة لتنظيم

---

(1) - للاطلاع على نص "اتفاقيات إيفيان " كاملا، أنظر:

(2) - أنظر تصريح "كريم بلقاسم " عقب إبرام الاتفاق كاملا في :

- المجاهد الصادر في 20مارس1962، عدد 117،ص8.

(3) - للاطلاع على النداء كاملا، أنظر:

- نفس المرجع الآنف الذكر، ص 6- 7.

أنظر في هذا الشأن "بيان وفد التفاوض " المنشور بصحيفة المجاهد الصادرة في 1962/03/20، عدد 117، ص7.

البلاد، وإعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير وإعلان الاستقلال.

فقد نصت "اتفاقيات إيفيان " على أن تمر الجزائر بفترة انتقالية قبل الإعلان عن الاستقلال، تبدأ من وقف القتال وتدوم مدة "تتراوح بين ثلاثة أشهر على أقل تقدير، وستة اشهر على أكثر تقدير. وبعد انقضاء هذه المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون"(1).

وفيما يتعلق بالتنظيم السياسي- الإداري في الجزائر خلال الفترة الانتقالية تنص الاتفاقيات على أنه : "يكون تنظيم السلطات العامة حتى إنجاز تقرير المصير مقاما وفقا للقانون المرفق للتصريح الحالي. تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للنظام العمومي. ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب عام. وتنصب هذه المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ"(2).

وبالفعل، فقد تشكلت "الهيئة التنفيذية المؤقتة" (L'Exécutif Provisoire)، باتفاق الطرفين، لتحل محل السلطات الفرنسية بهدف السهر على تنظيم البلاد والإشراف على تسير الشؤون السياسية -الإدارية ريثما تتشكل الحكومة الجزائرية. وتتألف هذه الهيئة- التي عين على رأسها "عبد الرحمان فارس " - من ثلاثة فرنسيين وتسعة جزائريين. وفور تنصيبها، شرع أعضاؤها يمارسون مهامهم كما حددتها "اتفاقيات إيفيان " بهدف إعداد تقرير المصير وتنفيذه(3).

---

(1) - أنظر في هذا الشأن "بيان وفد التفاوض " المنشور بصحيفة المجاهد الصادرة في 1962/03/20، عدد 117، ص7.

(2) - أنظر في هذا الصدد :

- نفس المرجع الآنف الذكر، ص 7.

-Benyoucef BEN -KHEDDA, op. cit., p.78

(3) - للمزيد من المعلومات حول هذه الهيئة التي اتخذت من " رويشة " نوار " (Noir -Rocher) -بومرداس- مقر لها، وكذلك الأعضاء الذين كانت تتشكل منهم، أنظر:

- المجاهد الصادر في2أفريل1962،عدد118،ص 2.

- محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 278- 279.

وكان إعلان وقف إطلاق النـار، ودخـول الجزائـر في المرحلـة الانتقاليـة الـتي سمحـت بإطلاق سراح كل المعتقلين داخل الجزائر وخارجها-وعلى رأسهم جمعيا الزعمـاء الخمسـة[1]- ودخول كل اللاجئين لوطنهم حدثا هاما، إذ وضع حدا لأوزار حرب ومحنـة شـعب طـل يحلـم بالحصول على الاستقلال وتحقيق الانفصال التام عن فرنسا.

لكن الحدث الهام الآخر الذي ميز الفترة الانتقالية، والذي كاد أن يؤدي بـالبلاد على هاوية سحيقة هو الصراع الحاد على السلطة وظهـور الأزمـة مـن جديـد بـين الحكومـة المؤقتـة وهيئة الأركان العامة للجيش من جهة، وبينها وبين بعـض الزعمـاء الخمسـة وفي مقدمتهـم بـن بلة- من جهة أخرى.

وهكذا، فإن "اتفاقيات إيفيان " ووقف إطلاق النار لم يضعـا حـدا للأزمـة المسـتفلحة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، بل كل ما في الأمـر أنهـا أجلـت إلى آخـر دورة للمجلـس الوطني للثورة في طرابلس (ماي-جوان)، لكن بدون جدوى، كما سيتبين.

ففي آخر دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (ليبيا) التي انطلقت يـوم 25 ماي وانتهت يوم 7 جوان 1962، برزت خلافات عميقة وحـادة بـين الطوائـف السياسـية الـتي كانت متعايشة طـوال فـترة الكفـاح المسلح. ولم يكـن مكسـب الاسـتقلال الـذي كـان علـى الأبواب كافيا لتجاوزها[2].

لقد ضبطت الحكومة المؤقتة جدول أعمال الدورة في النقطتين رئيسيتين هما :

برنامج طرابلس، وتعين المكتب السياسي. وبعد أن تمت المصادقة على برنامج طرابلس بالإجماع[3]، انتقل أعضاء

---

(1) - لمزيد من التفاصيل حول إجراءات الإفراج عن الزعماء الخمسة، أنظر:

- فتحي ديب، مرجع سابق، ص 573- 575.

(2) - محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق،ص 360.

(3) - يلاحظ أن مناقشة هذه النقطة لم تثر اهتمام المجلس، وبالتالي، فإن المصادقة علة مشروع ميثاق طرابلس قي كانت أوتوماتيكية ودون أية مناقشة حادة لمحتوى المشروع. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

-Saâd DAHLAB, op. cit., p. 184.

المجلس إلى مناقشة النقطة الثانية المتمثلة في تعـين المكتـب السياسـي أو القيـادة الجديـدة لجبهة التحرير الوطني.

لكن أشغال الدورة تعثرت عند هذه النقطة. فالتشـكيلة الـتي اقترحهـا مكتـب الـدورة والمتمثلة في السجناء الخمسة، وهم "حسين آيت أحمد، أحمـد بـن بلـة، محمـد بوضيـاف، رابـح بيطاط، محمـد خيضـر، " ومعهـم عضـوان آخـران همـا : "محمـدي السـعيد " (وزيـر دولـة في الحكومة المؤقتة)، "والحاج بن لعلا " (مـن ضبـاط الولايـة الخامسـة والمنـاضلين القدامـى وكـان بدوره في السجن)، لم تحرز على أغلبية الثلثين كما ينص على ذلك القانون الأساسي فيما يخص انتخاب المكتب السياسي. ولهذا السبب بالذات، رفض كل من "حسين آيت أحمد " و "محمـد بوضياف " المشاركة في هذه التشكيلة للمكتب السياسي[1].

وأمام أشغال هـذه الـدورة، وعجـز المجلـس عـن تعيـين مكتـب سياسـي، قـرر أعضـاء الحكومة المؤقتة مغادرة مؤتمر طرابلس والعودة إلى تونس لمواصلة مهامهم[2].

وبعد انسحاب أعضاء الحكومة من الدورة ن شهدت طرابلس ميلاد تحالف بـين "بـن بلة " وقادة هيئة الأركان العامة ضد الحكومـة المؤقتـة[3]. وأمـام هـذا التحـدي، اضطـرت هـذه الأخيرة إلى اتخاذ عقوبات صارمـة بشـأن أعضـاء هيئـة الأركـان العامـة، فقـررت عـزل العقيـد "بومدين " والرائدين "قايد أحمد " و "علي منجلي " وتجريدهم من رتبتهم. ولكن هيئة الأركان العامة استغلت هذا القـرار لتؤلـب الجيـش علـى الحكومـة المؤقتـة وتعقـد تحالفـات جديـدة مـع الطوائف والتنظيمات المكونة لجبهة التحرير الوطني قد بدا يلوح في الأفق.

---

(1) – هناك أسباب أخرى– لا يتسع المجال لذكرها هنا – قد جعلت المجلس يفشل في تعيين مكتب سياسي أثناء الدورة. للاطلاع على هذه السباب، أنظر :

–Mohamed HARABI, Le F.L.N. : Mirage et Réalité, po. Cit., pp. 335 –339.

– محمد عباس،ثوار..عظماء، مرجع سابق، ص 234.

(2) – لقد شرح "بن يوسف بن خدة " في بيان موجه لقادة جبهة التحرير الوطني سنة1964 أسباب مغادرته لمؤتمر طرابلس في جوان1962. للاطلاع على محتوى البيان، أنظر:

– محمد عباس،ثوار..عظماء، مرجع سابق، ص 95.

–Saâd DAHLAB, op. cit., p. 185 –186.

(3) – لمزيد من التفاصيل حول التحالف، أنظر:

ومهما يكن من أمر، فإن جبهة التحرير الوطني قد بدأت، بعد مؤتمر طرابلس مباشرة، تهيأ للاستفتاء حول الاستقلال[1]. وفي الفاتح من شهر جويلية، جرى الاستفتاء حول تقرير المصير- طبقا لما نصت عليه "اتفاقيات إيفيان " - فعبر الشعب عن رغبته في استقلال الجزائر وعدم الارتباط بفرنسا[2].

وإثر الإعلان عن نتائج الاستفتاء في 3جويلية 1962، خرجت الجماهير في كل مكان من قطر الجزائر لتعبر عن فرحتها بالاستقلال. وفور ذلك، أعلن الجنرال "ديغول " بدوره، وفي نفس اليوم- أي 3جويلية- على استقلال الجزائر واعتراف فرنسا الرسمي بذلك[3].

وكان يوم 05 جويلية 1962 يوما حاسما في تاريخ الجزائر، إذ خرج الجزائريون للتعبير عن فرحتهم باستقلال الجزائر وتخلصهم من استيطان فرنسي دام 132 عاما.

فالإعلان عن استقلال الجزائر، غنما يدل على نجاح جبهة التحرير الوطني في وضع تنظيم سياسي-إداري وعسكري محكم يعبر عن آمال شعب ظل يحلم بتحقيقه طيلة 132 عاما. ولعل الفضل في ذلك يعود إلى الدور الذي لعبته الحكومة المؤقتة في هذا الشأن. فبعد الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة- التي كانت آخر لبنة لهذا التنظيم المحكم- أصبح الشعب الجزائري يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب النصر الحاسم على فرنسا. وهكذا راح يلتف حول جبهة وجيش التحرير الوطني ويعلن عن ولائه التام لحكومته المؤقتة.

-Mohamed HARABI, Le F.L.N. : Mirage et Réalité, po. Cit., pp. 339 -341.

(1) - للاطلاع على تفاصيل الخلافات التي سادت مؤتمر طرابلس، أنظر :

-Ibid, pp. 333 -341.

-Saâd DAHLAB, op. cit., p. 184 -195.

-Slimane CHIKH, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes. Alger : O.P.U.,1981, pp.400 -403.

- محمد عباس،رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 94- 96.

- محمد عباس،ثوار..عظماء، مرجع سابق، ص 147- 148 و 214- 215..

(2) - فيما يتعلق بتحديد تاريخ الاقتراع والصيغة التي تم بها الاقتراع على تقرير المصير، أنظر:

- المجاهد الصادر في 20 مارس 1962، عدد117، ص7.

(3) - أنظر في هذا الصدد :

- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص367.

تلك هي إذن الحكومة المؤقتة التي رأت فيها جبهة التحرير الوطني النواة الحقيقية لإقامة الدولة الجزائرية. وعلى كل حال، فإن الهدف الأساسي من وراء إنشائها هو توسيع النشاط السياسي والديبلوماسي في الخارج بقصد إجبار الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري والاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر دون أي قيد أو شرط.

ومثلما توقعت جبهة التحرير الوطني، فقد لعبت الحكومة المؤقتة دورا هاما وفعالا خلال الفترة الممتدة من سنة1958 إلى غاية الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. ويرى الكثير من المؤرخين والمحللين السياسيين أن نجاح اتفاقيات إيفيان يعود أساسا إلى مرونة الديبلوماسية الجزائرية في المفاوضات دون التسليم في مبدأي الاستقلال والسيادة الوطنية.

أما على الصعيد الدولي، فإن نجاح الحكومة المؤقتة يتمثل في الدور الفعال الذي لعبته الديبلوماسية الجزائرية في إقناع العديد من دول العالم على تأييد القضية الجزائرية في المحافل الدولية. وما الدور الذي لعبته الحكومة السويسرية في تهيئة الجو الملائم بين الوفدين المتفاوضين منذ بداية الستينيات إلا دليل قاطع على ذلك.

وهكذا تكون الحكومة المؤقتة قد وفقت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك بالرغم من المشاكل والعراقيل التي اعترضت سبيلها أثناء أدائها لمهامها.

الفصل الرابع

مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية

البوادر و المحاولات الأولى للمفاوضات

إن الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة لم تكن مستعدة أو غير قادرة على إجراء أية مفاوضات مع الثوار الجزائريين لأن الأوروبيين في الجزائر كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في البرلمان الفرنسي و الأحزاب السياسية التي كانت تتنافس على السلطة لا يمكنها أن تستغني عن أصوات الجالية الأوروبية في الجزائر و لهذا كان التوجه الفرنسي منذ أول نوفمبر 1954 و لغاية سقوط الجمهورية الرابعة في شهر ماي سنة 1958 يقوم على سحق الثورة و إلقاء القبض على كل من يحاول إظهار تأييده لها.

غير أنه يلاحظ أن تعيين جاك سوستيل في الجزائر كحاكم عام في بداية فبراير 1955 قد جاء بقصد إدخال إصلاحات سياسية في الجزائر و تغيير نظام الحكم في داخل البلاد. و نتيجة لهذه السياسة الجديدة التي كان "منديس فرانس" ينوي إتباعها في الجزائر و التي تهدف إلى إزالة الهم و الغم عن الجزائريين، تعرضت حكومته لهجوم عنيف من طرف قادة الجالية الأوروبية بالبرلمان الفرنسي. و قد كان يتزعمهم "روني مايير" ممثل ولاية قسنطينة في البرلمان الفرنسي، و قد وجه البرلمانيون الأوروبيون إلى "منديس فرانس" تهمة التفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما تفاوض مع التونسيين و المغاربة، و بعد مناقشات حادة انهزمت حكومة "منديس فرانس" يوم 06 فبراير 1955 ب 319 صوت ضد 273، و بذلك يكون الأوروبيون قد اختاروا سياسة القمع بدل التفاوض و أظهروا معارضتهم لأي تغيير أو إصلاح سياسي يمس مصالحهم و يترتب عنه قيام مساواة سياسية بينهم و بين أبناء البلد الأصليين[1].

و بعد استلام مهامه يوم 15 فبراير 1955، قام "سوستيل" بإجراء اتصالات عديدة مع بعض قادة الأحزاب و الجمعيات السياسية الجزائرية و ذلك بقصد التفاوض معهم و إنهاء الحرب الدائرة رحاها بالجزائر. و كان المفاوض الكبير الذي عينه "سوستيل" لكي يقوم بالاتصال مع الجزائريين هو الرائد "فينسان مونتاي" رئيس ديوانه العسكري و المدير السابق

(1) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 511.

لشؤون الأهالي في المغرب الأقصى و الذي يجيد الحديث باللغة العربية، و نجح "مونتاي" في إجراء تحقيق مع مصطفى بن بولعيد عند إلقاء القبض عليه في تونس في فيفري 1955، و تحاور مع علي زعموم من الولاية الثالثة و الشيخ خير الدين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و الحاج شرشالي من المركزيين، و أحمد فرانسيس من حزب البيان، لكن "مونتاي" فشل في مهمته لأن الحكومة الفرنسية لم تكلفه رسميا بأية مهمة للتفاوض مع الجزائريين. ثم إن "سوستيل" كان في واقع الأمر يسعى لترضية الأوروبيين في الجزائر و التخلص من الفكرة التي أخذوها عنه و هي أنه يهودي، اسمه "بن ساسون" و أنه جاء إلى الجزائر لكي يتفاوض مع الثوار الجزائريين، و في يوم 3 أفريل 1955 تأكدت نوايا "سوستيل" السيئة و ذلك عندما صدر قانون الطوارئ الذي أعطى للشرطة الحق في اعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية، و إقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين الجزائريين و إبعادهم عن ديارهم بقصد عزل الثوار، و إنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة، و بهذه الإجراءات القانونية التعسفية ضد الجزائريين، تعثرت المفاوضات بين "سوستيل" و الجزائريين و استقال "مونتاي" من منصبه يوم 24 جوان 1955[1].

بعد انهيار حكومة "إدقارفور" يوم فاتح فبراير 1956 و إنهاء مهام "سوستيل" في الجزائر يوم 2 فبراير 1956، و قدوم حكومة الاشتراكيين إلى الحكم ابتداء من أول فبراير 1956 إلى غاية 13 جوان 1957، جاء "غي مولي" بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين لكن بشرط أن لا يكون هناك انفصال عن فرنسا. و تحقيقا لهذا الهدف قام رئيس الحكومة الفرنسية بإرسال وفد إلى القاهرة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري. و كان يرأس الوفد الفرنسي "جوزيف بيجارا". و في يوم 1956/04/12 عقد أول اجتماع بينه و بين السيد محمد خيضر. و حسب خطة "غي مولي" التي حملها مبعوثه إلى القاهرة فإنها تتلخص فيما يلي :

1- إجراء انتخابات يشترك فيها جميع سكان الجزائر (مسلمين و أوروبيين) في صندوق واحد على أن يكون هناك تمثيل خاص للأوروبيين في الجزائر.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 512.

2- بعد إجراء الانتخابات يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع المنتخبين الجدد الذين يمثلون الشعب الجزائري و وضع دستور جديد للبلاد.

3- ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء أية انتخابات في الجزائر.

و ردا على هذه الاقتراحات الفرنسية، أجاب محمد خيضر، ممثل جبهة التحرير الوطني ممثل حكومة فرنسا بما يلي :

1- أن أي اتفاق سياسي لا يؤيده الطرف المشارك في الحرب، و هو جيش التحرير الوطني الجزائري، ليس له أي معنى. و عليه، فلا بد من القيام بمفاوضات.

2- أن عملية إجراء الانتخابات لا يمكن أن تتم الآن، و الشيء هو الاتفاق على الخطوط العريضة و المبادئ الأساسية للدستور الجديد، و ذلك مع جيش التحرير مباشرة.

3- إن إيقاف القتال ثم الشروع في انتخابات باتفاق الطرفين على ضمانات و شروط معينة يترتب عنه قيام ممثلو الشعب الجزائري المنتخبون بتنفيذ المبادئ المتفق عليها[1].

و باختصار فإن خطة "غي مولي" كانت عبارة عن محاولة لإنشاء مجلس تشريعي محلي يقوم بإصدار قوانين لا تنطبق على الأوروبيين و إنشاء نظام سياسي يتمتع بالاستقلال الذاتي فقط. و في يوم 20 مارس 1956 اتضحت الصورة أكثر، حيث أوضح "غي مولي" أنه كان يحبذ فكرة إجراء مفاوضات مع الجزائريين في صورة مائدة مستديرة بمدينة روما يحضرها أو يشارك فيها ممثل عن جبهة التحرير و ممثل آخر عن جمعية العلماء و ثالث عن جماعة مصالي الحاج، و يمثل فرنسا في هذا الاجتماع السيد "كومان COMMIN" لكن جبهة التحرير رفضت هذا العرض الفرنسي لأن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري[2].

و أكد بن يوسف بن خدة أن "منديس فرانس" قد أرسل مبعوثا عنه إلى الجزائر العاصمة في شهر أفريل من عام 1956 و ذلك لإجراء اتصال به و عبان رمضان و ذلك بواسطة الأستاذ "أندري مندوز" لكن لم يثمر هذا الاتصال عن أية نتيجة إيجابية ملموسة[3].

---

(1) - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1984، ص 195-196.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 197.

(3) - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان (ترجمة لحسن زغدار، محل العين جبايلي)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1987، ص 15.

و بعد الاجتماع المشهور لأعضاء الحزب الاشتراكي بمدينة "ليل" في الفترة الممتدة من 29 جوان إلى 3 جويلية 1956 و مطالبة الجناح اليساري في هذا الحزب بإنهاء الحرب في الجزائر عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، أرسل "غي مولي" وفدا عنه برئاسة "بيير كوما" و الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي إلى بلغراد يوم 1956/07/21، و ذلك لمقابلة وفد جبهة التحرير الذي كان يقوده محمد يزيد و أحمد فرنسيس. ثم تواصلت هذه الاتصالات بين الوفد الفرنسي الذي أصبح يقوده "بيير هيربو Pierre Herbaut" و "كازيل" و الوفد الجزائري الذي يقوده محمد خيضر، محمد يزيد، عبد الرحمن كيوان، و ذلك في مدينة روما في الفترة الممتدة من 2 إلى 3 سبتمبر 1956[1].

و قد اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري في هذه الاجتماعات أن تقبل الجزائر بالاستقلال الداخلي بحيث تكون لها حكومة و مجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية، غير أن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري رفض هذا العرض الفرنسي، و طالب بأن تجري المفاوضات بين الطرف الجزائري و الطرف الفرنسي بشأن كل القوانين التي تتعلق بالجزائر و اقترح الوفد الجزائري على الوفد الفرنسي أن تقوم فرنسا بتقديم الضمانات السياسية الضرورية للجزائريين مقابل قبولهم وقف إطلاق النار.

و حسب وجهة نظر المتفاوضين الجزائريين فإن الحل الأساسي للقضية الجزائرية يكمن في إنشاء حكومة انتقالية في الجزائر تشرف على تسيير شؤون البلاد و تنظيم الانتخابات الخاصة بالاستفتاء.

و بعد تبادل وجهات النظر عاد كل وفد إلى مقر عمله لإطلاع المسؤولين هناك على فحوى المفاوضات، على أن يلتقيا من جديد يوم 22 سبتمبر 1956 بمدينة بلغراد عاصمة يوغسلافيا. و في الاجتماع الثاني تغيرت تشكيلة الوفد الجزائري حيث أصبح يقوده الدكتور الأمين دباغين و محمد خيضر. أما الوفد الفرنسي فقد كان يرأسه "بيير هيربو" نائب رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 15.

و في هذه المرة لم تدم المفاوضات كثيرا لأنه تأكد للجزائريين أن "غي مولي" كان يسعى لاستعمال القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية و خاصة أنه انضم إلى المجموعة الوزارية المحبذة لمواصلة الحرب في حزبه و المتكونة من "روبير لاكوست" و "بورجيس مونوري" و "ماكس لوجون" و ابتعد عن المجموعة المؤيدة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري أمثال "قاستون ديفيير" و "منديس فرانس"[1]. ثم إن عبان رمضان و كريم بلقاسم كانا يريدان التخلص من التهمة الموجهة إليهما و هي أنهما يبحثان عن حل وسط للمشكل الجزائري يتمثل في الاستقلال الداخلي، فقررا التصلب في موقف الجزائر و طلبا من الوفد الفرنسي التفاوض بشأن الاستقلال التام للجزائر أو التوقف عن مثل هذا النوع من الاتصالات المضللة للرأي العام في داخل فرنسا و خارجها[2]. و باختصار فإن المفاوضات فشلت في عهد "غي مولي" لأن هذا الأخير حاول أن يحافظ على حكومته عن طريق كسب أصوات الأحزاب اليمينية في البرلمان الفرنسي.

و في الوقت الذي تعطلت أو توقفت فيه المفاوضات الجزائرية - الفرنسية في بداية شهر سبتمبر من عام 1956، برزت في الأفق فكرة عقد قمة مغاربية تشارك فيها حكومتي تونس و المغرب و جبهة التحرير الوطني الجزائري و ذلك بقصد خلق كتلة مغاربية موحدة متعاونة مع فرنسا في المستقبل، أي بعد حصول الجزائر على استقلالها[3]. و تحقيقا لهذا الهدف، توجه وفد جبهة التحرير الوطني إلى المغرب للاجتماع بمحمد الخامس، ملك المغرب، ثم التوجه إلى تونس يوم 22 أكتوبر 1956 للمشاركة في القمة المغاربية. و كان يتشكل وفد جبهة التحرير الوطني من الزعماء الخمسة الآتية أسماؤهم : أحمد بن بلة - محمد خيضر - حسين آيت أحمد و محمد بوضياف، بالإضافة إلى مصطفى لشرف الذي كان معهم. و بينما كانت الطائرة المغربية "د.س 3" المقلة لزعماء جبهة التحرير و التي يقودها الطيار الفرنسي "غروليي Grelier" متوجهة من المغرب إلى تونس يوم 22 أكتوبر 1956، قامت المخابرات الفرنسية في الجزائر باختطاف الزعماء الأربعة لجبهة التحرير و إجبار الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر. و قد قام بهذه العملية

---

(1) - عمـــار بوحوش، مرجع سابق، ص 516.

(2) - MOHAMED HARBI , Le F.L.N. : Mirage et Réalité, Alger : SNED, P. 197

(3) - محمد حربي، مرجع سابق، 1981، ص 242.

الجنرال "لوريلو Lorilot" بعد الحصول على موافقة وزير الحرب "ماكس لوجون". أما "لاكوست" وزير الشؤون الجزائرية فقد كان غائبا عن الجزائر، و رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" لم يكن على علم بالموضوع و اضطر لمساندة عملية القرصنة بعد أن وجد نفسه أمام الأمر الواقع[1]. و بهذا الاختطاف للزعماء المرموقين في جبهة التحرير الوطني الجزائري توقف مسير المفاوضات إلى غاية انهيار الجمهورية الرابعة في ماي 1958 و وصول "ديغول" إلى الحكم في بداية جوان 1958.

(1) - نفس المرجع السابق ص 243.

مسار المفاوضات في عهد ديغول

إن عودة ديغول إلى الحكم في بداية جوان 1958 قد تمت بفضل قادة الجيش الفرنسي و قادة الجالية الأوروبية بالجزائر الذين يعتبرون الجنرال ديغول هو المنقذ الوحيد لفرنسا و لمصالحها السياسية و العسكرية في الجزائر. و هذا معناه أن أصحاب النفوذ السياسي و العسكري في الجزائر و الذين دعموا ديغول و أتوا به إلى السلطة، كانوا ضد التفاوض مع جبهة التحرير الوطني و مصممون على عدم التنازل على المكتسبات التي حصلوا عليها في العهد الاستعماري. و لهذا فإن ديغول قد وجد نفسه في وضع حرج سنة 1958 حيث أنه لا يمكن أن يحصل على ثقة الجيش و الأوروبيين إلا إذا خضع لمطالبهم و عمل من أجل المحافظة على الوجود الفرنسي في الجزائر. و انطلاقا من هذه الحقيقة نستطيع أن نقول أن ديغول كان مجبر على مهادنة الجيش و الأوروبيين في الجزائر و إعطاء انطباع لهم بأنه يعمل لخدمة مصالحهم و مصالح فرنسا في الجزائر، و لكنه في واقع الأمر التجأ إلى استعمال أسلوب جديد في التعامل مع الأوضاع الجديدة بفرنسا و الجزائر. و يتمثل هذا الأسلوب في العمل على خلق النفوذ و التأييد الشعبي لسياسته الجديدة و تقوية مؤسسات الدولة الفرنسية بحيث تصير حكومة باريس هي التي تتحكم في مجرى الأمور، و قادرة على مواجهة قادة الجيش و زعماء الجالية الأوروبية الذين تعودوا على التمرد على أية حكومة فرنسية و الإطاحة بها إن هي رفضت الخضوع لمطالبهم(1).

و بعد أن قام ديغول بتنظيم استفتاء شعبي يوم 1958/09/28 و طلب فيه من الشعب الفرنسي أن يصوت على سياسته الجديدة المتمثلة في سيادة الشعب، و خضوع العسكريين للمدنيين و احترام حقوق جميع الأفراد و حرية تقرير المصير لجميع الشعوب، و حل المنظمات اليمينية المتطرفة، و إيجاد حل تفاوضي للمشكل الجزائري، وافق الشعب الفرنسي بنسبة 76 % من مجموع الناخبين على هذه البنود القانونية، و انطلق ديغول في انتهاج سياسة جديدة مختلفة

(1) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 517.

عن سياسة الحكومات السابقة في عهد الجمهورية الرابعة. فقام بحركة تنقل في صفوف القوات المسلحة، و حل المنظمات اليمينية المتطرفة و فصل الجيش عن الأوروبيين المدنيين[1].

و في 8 يناير (جانفي) 1959 أعلن في خطاب تنصيبه كرئيس للجمهورية الخامسة أن الجزائر في حاجة إلى تهدئة و إعطائها شخصيتها الخاصة بها على أن تبقى متعاونة مع فرنسا. و في يوم 25 مارس 1959 أعلن عن فكرة "الجزائر الجزائرية". و تبلور موقف "ديغول" من القضية الجزائرية في خطابه إلى الشعب الفرنسي يوم 16 سبتمبر 1959 و الذي قال فيه بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم و يقرروا مصيرهم بأنفسهم. و اختتم ديغول خطابه التاريخي الذي وجهه إلى الشعب الفرنسي عبر تلفزته الوطنية بأن الوقت قد حان لكي يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم على أساس المساواة و يختاروا بين الانفصال عن فرنسا أو إقامة نظام فدرالي معها.

و ابتداء من أول فبراير 1960 شرع "ديغول" في تغييرات أبعد بموجبها القادة العسكريين عن السياسة و نزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة في القيام بعمليات التعذيب و القبض على الجزائريين و إرجاعها إلى رجال الشرطة و بهذه التغييرات بدأ "ديغول" يتحرك بحرية تجاه قادة الثورة الجزائرية لكي يستدرجهم إلى إجراء مفاوضات أولية و التعرف على وجهات نظرهم في كيفية إيقاف عملية الاقتتال و التوصل إلى حل سلمي للمشكل الجزائري[2].

لقد تكلم "ديغول" كثيرا عن سياسة تقرير المصير في الجزائر لكنه لم يفصح عن محتوى تلك السياسة التي بقيت غامضة لمدة طويلة من الوقت و في شهر ماي من عام 1960 كشف "ديغول" عن خطته المتمثلة في إجراء اتصالات مع مجموعة من قادة الولاية الرابعة، و ذلك بقصد التفاوض معهم على كيفية إيقاف العمليات العسكرية و إجراء انتخابات للتعرف على القادة الجدد للجزائر.

و في مطلع شهر يونيو (جوان) 1960 شرع "ديغول" في وضع مشروعه الخاص بتقرير المصير موضع التنفيذ قام وكيل الجمهورية في مدينة الجزائر بإجراء اتصالات مع القاضي مريفي

(1) - نفس المرجع السابق ص 518.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 518-519.

قدور المتواجد بمدينة المدية و ذلك بقصد تنظيم لقاء بين قادة الولاية الرابعة و أربعة من كبار الضباط الفرنسيين. و في يوم 10 يونيو (جوان) 1960 استقبل "ديغول" بقصر الإليزي قادة الولاية الرابعة في ذلك الوقت و هم : صالح زعموم (قائد الولاية) و نائبه محمد بونعامة (المسؤول عن المسائل العسكرية) و لخضر بوشامة (المحافظ السياسي بنفس الولاية). و أثناء إجراء المفاوضات مع وفد الولاية الرابعة اقترح "ديغول" على زائريه من الولاية الرابعة أن يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار و وضع الأسلحة في أماكن يتم تحديدها مسبقا بناء على اتفاق مسبق بين الطرفين[1].

و في الحقيقة، كان واضحا من هذه الاتصالات أن الغاية منها هي تفجير الثورة الجزائرية من الداخل. فإذا نجحت خطة التفاوض مع رجال الداخل، يستطيع "ديغول" تقسيم الجزائريين و تشتيت قواهم و ذلك عن طريق خلق انشقاق بين قادة الثورة في الداخل و الخارج. و إذا لم تنجح خطة التفاوض مع القوات المحاربة في داخل الجزائر فإن "ديغول" يستعمل ورقة التفاوض مع بعض الأشخاص في الداخل كوسيلة للضغط على الحكومة المؤقتة لكي تقبل بشروطه المتمثلة في وقف إطلاق النار و تسليم السلاح ثم إجراء الانتخابات لاختيار قادة جدد.

و اتضح من الاتصالات التي تمت يوم 10 يونيو (جوان) 1960 بين "ديغول" و "سي صالح" في قصر الإليزي بفرنسا أن كلا منهما كان يدرك في قرارة نفسه أنه لا بديل عن التفاوض مع جبهة التحرير التي كانت تجسم إرادة الشعب الجزائري في النضال و مواصلة الحرب حتى نيل الاستقلال التام. فقد اعترف "سي صالح" أمام "ديغول" بأن هذا اللقاء لا يمكن اعتباره موقفا انعزاليا عن بقية الرفاق في السلاح في جيش التحرير الوطني الجزائري. و أبلغه كذلك أنه جاء ليتعرف على وجهة النظر الفرنسية بالنسبة لإجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، ثم إجراء اتصالات مع المسؤولين الجزائريين الآخرين في الجزائر و خارجها.

و بنفس الصراحة قال له "ديغول" بأن فرنسا ستتوجه بدورها بنداء إلى قادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطلب فيه من قادة هذه الحكومة اتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف

---

(1) – لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر : دار الحكمة، 1990، ص 46.

إطلاق النار. و أثنى "سي صالح" على هذه المبادرة من طرف فرنسا، و أكد للجنرال "ديغول" أن وفد جاء إلى فرنسا بقصد دعم فكرة التفاوض و دفع هذه الحركة إلى الأمام. و اعترف بأنه لا يملك صلاحيات إجراء حوار مع فرنسا باسم الثورة الجزائرية. و من الأحسن أن تتفاوض فرنسا مع جبهة التحرير الوطني الجزائري[1].

و انتهت محاولة "ديغول" بالفشل باعتبار أن قادة الثورة في الداخل و الخارج كانوا متفقين على اعتبار جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري و المؤهلة للتفاوض باسمه.

و بعد عودة الوفد ألقي القبض عليهم من طرف قيادة الجبهة و قدموا للمحاكمة بتهمة تفتيت وحدة القيادة و تم إعدامهم.

---

(1) – نفس المرجع السابق، ص 57.

مسار المفاوضات من مولان إلى إيفيان

في يوم 14 يونية (جوان) 1960، ألقى الرئيس "ديغول" خطابا هاما أعلن فيه عن استعداد فرنسا لاستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية. و تفاءلت الأوساط الدبلوماسية بهذا النداء الموجه للثوار الجزائريين لكي يتحاوروا مع "ديغول" بعد أن تخلص من ضغوط الجنرالات و قادة الجالية الأوروبية في الجزائر. و رحبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدعوة "ديغول" التفاوض و أرسلت إلى فرنسا وفدا يتكون من محمد الصديق بن يحي (مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة) و المحامي المشهور أحمد بومنجل (مسؤول الإعلام بالحكومة المؤقتة) أما الوفد الفرنسي فقد كان يقوه روجي موريس Roger Moris المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي، و العقيد ماتون Mathon الذي كان يتفاوض مع سي صالح من الولاية الرابعة بالجزائر. و مثلما توقع الملاحظون السياسيون فقد باءت هذه الجولة الأولى من المفاوضات بالفشل لأن الوفد الجزائري لم يعامل كوفد جاء للتفاوض و لكنه أعتبر بمثابة مجموعة من المتمردين يتعين على فرنسا أن تتعامل معه بحذر شديد. و عليه فإن المفاوضات التي ابتدأت يوم 1960/06/25 و استمرت لغاية 1960/06/29 لم تحقق أية نتيجة إيجابية لأن الوفد الفرنسي كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل وقف إطلاق النار و إجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه و استعمال ذلك اللقاء كدعاية له بأن فرنسا ترغب في السلام و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه. كما أن وفد جبهة التحرير قد اسناء من معاملة السلطات الفرنسية له حيث فرضت عليه حصارا إعلاميا و حرمته من إجراء الاتصالات مع الخارج و لم تسمح له بالزيارات و الاتصالات بالصحافة[1].

---

(1) - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 19.

و لهذا فشلت محادثات "مولان Melun" و عاد الوفد الجزائري إلى تونس في 1960/06/19 و توقف مسار السلام لمدة 8 أشهر كاملة. و حسب الإنطباعات التي عاد بها الوفد الجزائري المفاوض، فإن الحكومة الفرنسية كانت متخوفة من تمرد رجال الجيش و قادة الجالية الأوروبية بالجزائر، و الأمل لازال يساورها في إحراز انتصار عسكري على الثوار الجزائريين. و بالفعل، فقد عمد ديغول في صيف 1960 إلى تدعيم الجيش المتكون من 500.000 جندي في الجزائر و خصص ميزانية كبيرة لتموين الحرب التي كانت تكلفه يوميا 3 مليارات من السنتيمات الفرنسية[1].

و في 4 نوفمبر 1960 قرر ديغول أن يتقدم خطوة ثانية إلى الأمم في طريق المفاوضات. ففي خطابه التاريخي يوم 1960/11/4 أعلن الرئيس الفرنسي عن ميلاد الجزائر الجزائرية و أكد في خطابه بأنه سيواصل العمل من أجل تحقيق السلم في الجزائر. و تحقيقا لهدف، قام بإرسال وزيره للدفاع "بيير مسمير" إلى الجزائر و ذلك لإبلاغ قادة الجيش أن الوقت قد حان للتفاوض و تطبيق الاستفتاء الخاص بتقرير المصير و تسيير الجزائر من الجزائر العاصمة بطريقة مستقلة. و في يوم 1960/11/23 أقدم ديغول على تنحيه المندوب العام في الجزائر "بول ديلوفرييي" الذي كان يهادن الأوروبيين و يخاف من تمردهم على فرنسا، و تعويضه بالسيد "جين مروان Jean Morin" الذي لم يكن متخوفا من مواجهة الأوروبيين في الجزائر و في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر 1960 بدأ يتحرك ديغول و يثبت للأوروبيين في الجزائر أنه سيد الموقف في فرنسا و أن الأوروبيين لن يستطيعوا من الآن فصاعدا فرض إرادتهم على فرنسا. ففي يوم 1960/12/09 قام الرئيس الفرنسي بزيارة إلى الجزائر و ذلك بقصد تهيئة الجو لإجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير الذي تقرر أن يجرى في كل من الجزائر و فرنسا في شهر يناير (جانفي 1961). و قد انتهز الأوروبيون هذه الفرصة لكي يقوموا بمظاهرات صاخبة ضد ديغول و ضد سياسته في الجزائر. و في هذه المرة قام ملايين الجزائريين المسلمين بمظاهرات مضادة ينادون فيها باستقلال الجزائر و التفاوض مع جبهة التحرير الوطني. و خلافا لما جرت عليه العادة، فالبوليس الفرنسي قام بقمع مظاهرات الأوروبيين و المسلمين على حد سواء. و قد كانت حصيلة هذه المظاهرات

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 19.

وفاة ما يزيد عن 108 مسلم جزائري و 6 ملايين و جرح ما لا يقل عن 500 شخص من الطرفين[1].

و باختصار فإن مظاهرات ما يزيد عن 8 ملايين مسلم في الفترة الممتدة من 10 إلى 13 1960 أقنعت "ديغول" بأنه من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة المواطنين الجزائريين. و كما قال بن يوسف بن خدة، فإن هذه الانتفاضة الشعبية كانت منعرجا في مسيرة وحدة الثورة الجزائرية و حدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة و في سير المفاوضات. لقد أظهرت هذه الانتفاضات روح الكفاح و القدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي و العسكري، فأقنعت ديغول بضرورة التفاوض، و أن كل محاولة ترمي إلى حل عسكري ستبقى بدون جدوى. و عليه، كانت هذه الانتفاضة الشعبية عاملا حاسما في التعجيل بسير المفاوضات[2].

و تدعم موقف "ديغول" في فرنسا يوم 8 يناير 1961 حيث نال تأييد أبناء شعبه لسياسة تقرير المصير في الجزائر بنسبة 75 % و في الجزائر بنسبة 53 % و بحصوله على هذا التأييد الشعبي، تحول "ديغول" نحو جبهة التحرير الوطني الجزائري و طلب من قادة الجبهة العودة إلى مائدة المفاوضات لاستئناف محادثات "مولان" التي توقفت يوم 1960/06/29، مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر و الذي أعتبر في الأوساط السياسية بمثابة مباركة شعبية من طرف الفرنسيين للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، شرع ديغول في إجراء اتصالات مع سياسيين سويسريين بقصد استئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية. و قد كان المحرك لهذه الاتصالات بين الجزائريين و الفرنسيين هو السيد "أوليفي لونق Olivier Long" الذي كانت تربطه بالطبيب السويسري "جين برنارد Jean Bernard" و زوجته الطبيبة كذلك، علاقات ودية وثيقة، و تربطه أيضا علاقات ودية بممثل الجزائر في روما وجنيف السيد الطيب بولحروف. و بفضل الاتصالات المتعددة تم الاتفاق على استئناف المفاوضات و تحديد الأطراف المشاركة فيها.

---

(1) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 524.

(2) - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، 19-20.

و بـالفعل، ففـي يـوم 19 فـبراير 1961، وصـل إلى مدينـة (لوسـيرن Lucerne) السـيد "جورج بومبيدو" رئيس بنك روتشيلد، و السيد "برينو دولوس" المكلف بالشؤون السياسـية في وزارة الخارجية الفرنسية. كما وصل إلى نفس المدينة الوفـد الجزائـري الـذي كـان يضـم أحمـد بومنجل المحـامي المشـهور ببـاريس و مديـر الإعـلام بالحكومـة المؤقتـة و كذلـك السـيد الطيـب بولحروف ممثل الجزائر في روما و سويسرا. أما الجانب السويسري الذي كان يعمل علـى تهيئـة الظروف اللازمة لنجاح المفاوضات فقد كان يقوده السيد "جيانريكو بوشي Jianrico Bucher" و السيد "أوليفي لونق ". و في يوم 12/20/ 1961 التقـى بمدينـة "لوسـيرن" السويسـرية الوفـدان الفرنسي و الجزائري و اقترح "بومبيدو" على وفد جبهة التحرير أن يوضح موقفه من عدة قضايا تتعلق بكيفية إجراء الاستفتاء الخاص بتقريـر المصـير، و الضمانـات الـتي ينبغـي تقديمهـا للجاليـة الأوربية في الجزائر و المرسى الكبير بمدينة وهران و الصحراء الجزائرية. ثم أكـد الوفـد الفرنسـي الذي يعبر عن وجهة نظر حكومة بـاريس بـأن القيـادة الفرنسـية مسـتعدة لإجـراء الانتخابـات الخاصة بتقرير المصير و احترام نتائجها، و اقترح بأن تبدأ المفاوضات الرسمية بعـد وقـف إطـلاق النار. و بالنسبة لقضية الصحراء، فلا نقاش فيها لأن الصحـراء منطقـة شاسـعة تحيـط بهـا عـدة دول و الجزائر ما هي إلا إحدى هذه الدول و علـى فرنسـا أن تستشـير الجميـع. و فيمـا يخـص المرسى الكبير فقـد اعتـبره الوفـد الفرنسـي تابعـا لفرنسـا، مثـل جبـل طـارق الخـاضع للسـيادة البريطانية في التراب الأسباني. و قد ألح "بومبيـدو" علـى ضـرورة الاتفـاق علـى هدنـة و وقـف إطلاق النار قبل الشروع في أية مفاوضات. كمـا لمـح "بومبيـدو" إلى ضـرورة إشـراك تيـارات أخرى في المفاوضات بحيث لا تكون جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري[1].

و استمر الوفدان في المفاوضات لغاية 1961/03/15 و هو اليوم الذي أكتشف فيـه كـل طرف أن المواقف متباعدة و لا يمكن التغلب على الصعاب التي برزت أثناء النقـاش بـين أعضـاء الوفدين. فالجزائريان رفضا الأفكار التي عرضها المفاوضان الفرنسيان و المتمثلة فيما يلي :

1- منح الحكم الذاتي للجزائر.

2- فصل الصحراء عن الجزائر.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 20-21.

3- تقسيم الجزائر من الناحية العرقية إلى مسلمين و أوروبيين.

4- بحث القضايا حول طاولة مستديرة.

5- قبول هدنة قبل إجراء المفاوضات الرسمية[1].

و اشترط أعضاء الوفد الجزائري، أن تتم المفاوضات لتحقيق الأهداف التالية :

1- الاستقلال التام.

2- السيادة التامة للجزائر.

3- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

4- وحدة الأمة الجزائرية و عدم وجود أية تجزئة.

5- **جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري بأكمله**

6- وقف إطلاق النار بعد التوصل إلى اتفاق[2].

ثم إن الخلاف الحاد الذي حصل بين الوفدين يتمثل في طلب الوفد الجزائري بإطلاق سراح الزعماء الخمسة المسجونين حتى يتسنى لهم المشاركة في المفاوضات. و اغتاظ "ديغول" من هذا الطلب و هدد بقطع المفاوضات في حالة إصرار الوفد الجزائري على هذا الطلب كما رفض الوفد الفرنسي الطلب الذي تقدم به الوفد الجزائري و الخاص باستقبال الجنرال "ديغول" للسيد "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

و خلال شهر مارس من عام 1961 توقفت المفاوضات لمدة قصيرة من الوقت و عاد كل وفد إلى قيادة بلده و التشاور مع كبار المسؤولين بدولته و في يوم 30 مارس 1961 اتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات رسمية ابتداء من 7 أفريل 1961 في مدينة "إفيان" غير أن تصريح "لويس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية التابعة لمصالي الحاج، قد غير مجرى الأمور حيث أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ترفض أن تحضر مفاوضات "إفيان" ما دامت فرنسا تنوي التفاوض مع حركة أخرى لا تلعب أي دور في حركة تحرير الجزائر من قوات الاحتلال

(1) - نفس المرجع السابق، ص 22.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 22.

الفرنسية. و حاولت فرنسا أن توضح للجزائريين تصريح "جوكس" ليس له أي أثر سواء على مستقبل الجزائر أو اعتراف فرنسا بالتفاوض مع جبهة التحرير، كما ورد في البيان الصادر بتاريخ 1961/03/30. و قد أدلى "جوكس" بذلك التصريح قبل أن يطلع على البيان المشترك الصادر بتاريخ 1961/03/30 و الذي اعترفت فيه فرنسا بجبهة التحرير الوطني كطرف مفاوض مع الحكومة الفرنسية. غير أن الحكومة الجزائرية لم تقتنع بهذه الحجج و رفضت التفاوض مع فرنسا إلا إذا أعلنت هذه الأخيرة أنها لن تتفاوض في نفس الوقت مع الحركة المصالية(1).

و في الفترة الممتدة من 22 إلى 26 أفريل 1961 قام جنرالات فرنسا (شال، جوهر، سالان، زيلر) بمحاولة انقلاب فاشلة ضد "ديغول" في الجزائر و في هذه الفترة الصعبة من تاريخ فرنسا، شعر "ديغول" بالخطر الذي يهدد فرنسا و انقسامها إلى مؤيد و معارض للاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر و تأكد لدى "ديغول" أنه إذا لم يستطيع أن ينهي الحرب في الجزائر فإنها ستقضي عليه و تدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية(2).

و استغل "ديغول" فرصة القضاء على الجنرالات المتمردين ضد حكومته و تقديمهم للمحاكمة و تجريدهم من جميع الرتب و الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، فأظهر استعدادا كبيرا لاستئناف التفاوض مع جبهة التحرير و التخلص من المشكل الجزائري الذي أصبح يقلقه. و عندما استلم "لويس جوكس" اقتراحا من الحكومة المؤقتة عن طريق الحكومة السويسرية باستئناف المفاوضات الجزائرية-الفرنسية، أجاب "ديغول" بأن فرنسا على استعداد لاستئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بسرعة و ذلك بقصد وضع الأوربيين في الجزائر أمام المر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم و اقترح الوفد الفرنسي أن تبدأ المفاوضات من جديد و استقر الرأي على استئنافها بصفة رسمية يوم 20 ماي 1961.

ابتداء من يوم 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة "إفيان" يرأسه "لويس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية و ذلك للتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة الذي يرأسه في هذه المرة السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة و وزير الشؤون الخارجية.

---

(1) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 528-529.

(2) - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 19.

و كان وفد جبهة التحرير يتكون من مسؤولين آخرين مرموقين في جبهة التحرير و هم أحمد فرنسيس (وزير المالية)، أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، و قايد أحمد (عسكري) و علي منجلي (عسكري) (1).

و بالرغم من الرغبة الكبيرة للتفاهم و تطلع كل وفد إلى إحراز تقدم ملموس في المفاوضات هذه المرة، فقد تأزم الوضع بين الوفدين منذ البداية. فالفرنسيون قد جاءوا إلى "إفيان" بقصد التفاوض بشأن تحديد الشروط الخاصة بالفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية، و الحصول على الضمانات الخاصة بالأوروبيين و أملاكهم بالجزائر و كذلك المطالبة بمنحهم جنسية مزدوجة. غير أن الجزائريين رفضوا هذا الطرح و اقترحوا التفاوض بشأن الاستفتاء الخاص بتقرير المصير و حصول الجزائر على استقلالها. و اتهم السيد كريم بلقاسم وفد فرنسا بأن هذه الأخيرة تريد أن تفرض وضعا معينا قبل إجراء انتخابات تقرير المصير. و أعتبر كريم بلقاسم الاقتراحات الفرنسية بمثابة محاولة تهدف إلى وضع قوانين خاصة للاحتفاظ بامتيازات الأوروبيين في الجزائر و فرض الأمر الواقع على الجزائريين(2).

و في يوم 1961/06/13 قرر "ديغول" أن يسحب وفده من المفاوضات التي أصبحت تدور في حلقة مفرغة. و اتهم "ديغول" الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات بقصد القيام بالدعاية و فرض الشعارات الثورية التي تتبناها الثورة الجزائرية. و تساءل "ديغول" : كيف يمكن تحقيق أي تقدم على طاولة مفاوضات يوجد حولها 19 متفاوضا ؟ و تساءل لماذا لا يقبل الوفد الجزائري بتخفيض العدد حتى يمكن إحراز تقدم ملموس(3).

و بعد توقف المفاوضات، اشتكى كريم بلقاسم إلى الوسيط السويسري "لونق" من موقف فرنسا تجاه الجزائر. فهي تسعى لفرض وضع معين بعد إجراء الانتخابات و ذلك قبل الشروع في التصويت. و كشف له النقاب عن خطة فرنسا التي كانت مصممة على منح

---

(1) - للمزيد من المعلومات أنظر : المجاهد، الصادر في 22 ماي 1961، عدد 96، ص 6-7.

(2) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 530.

(3) - يقول كريم بلقاسم في هذا الشأن : "لقد أرادت الحكومة الفرنسية لأسباب تخصها وحدها أن توقف المفاوضات لمدة 15 يوما. و ينبغي عليها أثناء هذا الأجل إن تبين من جديد موقفها، أما نحن فقد احترنا السلم عن طريق المفاوضات"، أنظر : المجاهد، الصادر في 19 جوان 1961، عدد 98، ص 2.

الأوربيين بالجزائر امتيازات قانونية خاصة بهم، و الاحتفاظ بنفوذها في الصحراء و في المرسى الكبير و في رقان التي تجري فيها التجارب النووية.

و خلال توقف المفاوضات ذهب "لويس جوكس" إلى الجزائر لكي يتعرف على الشعور السائد هناك تجاه المفاوضات. و بعد عودته إلى باريس هتف إلى الوسيط السويسري السيد "أوليفي لونق" و أبلغه بأن جميع الجهات التي اتصل بها في الجزائر كانت مؤيدة للتفاوض مع وفد جبهة التحرير، و أنه سيتصل بالجنرال "ديغول" و يعرض عليه فكرة استئناف المفاوضات عن قريب. و في يوم 1961/06/24، اتصل "جوكس" بالوسيط السويسري و سأله إذا كان الجزائريون مستعجلون لاستئناف المفاوضات، و بسرعة اتصل السيد "لونق" بالسيد دحلب و الطيب بولحروف و عرض عليهما فكرة استئناف المفاوضات بين فرنسا و الجزائر، و في نهاية الأمر، تقرر الشروع فيها يوم 20 جويلية 1961 بمدينة "لوقران" الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية[1].

و لكن المفوضات التي انطلقت يوم 1961/07/20 توقفت يوم 28 من نفس الشهر و ذلك بطلب من الوفد الجزائري في هذه المرة. و جاء هذا الانقطاع بمثابة صدمة للفرنسيين و السويسريين الذين كانوا يتابعون المفاوضات عن كثب من بعيد. و السبب في توقيف المفاوضات هو أن فرنسا التي أظهرت مرونة كبيرة بالنسبة لامتيازات الأوروبيين في الجزائر و رفضت رفضا قاطعا أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد استقلال الجزائر.[2]

و خلافا للعادة لم يبق أي مسؤول كبير في الحكومة المؤقتة بجنيف لمواصلة الاتصالات، و عاد أعضاء الوفد الجزائري كله إلى تونس، ماعدا السيد الطيب بولحروف، سفير الجزائر بسويسرا و إيطاليا. و عندما عاد من باريس السيد "برونو دولوس" و وصل إلى جنيف يوم 1961/08/05، لم يجد أي مسؤول جزائري يتفاوض معه.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 531-532، و انظر في هذا الصدد : المجاهد، الصادر في 31 جويلية 1961، عدد 101، ص 10.

(2) - انضر في هذا الصدد : المجاهد، الصادر في 31 جويلية 1961، عدد 101، ص 04.

فاندهش من هذا الانسحاب الكلي. و أثناء الحديث مع الوسيط السويسري "لونق" اعترف بأن التفاوض هو الحل الوحيد للمشكل الجزائري و أن فكرة إقامة منطقة منفصلة للأوروبيين في الجزائر، أي تقسيم الجزائر، هي فكرة ستزيد من الأمور تعقيدا[1].

و في الفترة الممتدة من 9 إلى 1961/08/27 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة في طرابلس و ذلك بقصد دراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا و تقييم مسار الثورة الجزائرية بعد حوالي 7 سنوات من الحرب المتواصلة ضد الاستعمار الفرنسي. و بعد نهاية الاجتماع في يوم 1961/08/17 صدر بيان من المجلس الوطني للثورة الجزائرية يدعوا فيه إلى تقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني الجزائري و تجنيد الجماهير الجزائرية لمواصلة الكفاح حتى نيل الاستقلال التام و تحقيق مبدأ الوحدة الترابية للوطن و وحدة الشعب الجزائري[2]. كما قرر في هذا المؤتمر تغيير عدد كبير من أعضاء الحكومة التي يرأسها فرحات عباس حيث تم تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة الجديدة، و سعد دحلب وزيرا للخارجية، و كريم بلقاسم وزيرا للداخلية و نائبا لرئيس الحكومة.

كما برز مشكل آخر بعد توقف المفاوضات و هو أن الحكومة السويسرية بدأت تفكر في إنهاء المساعدات و التسهيلات التي التزمت بتقديمها للوفد الجزائري أثناء تفاوضه مع الوفد الفرنسي. كما أن القصر الذي وضعه أمير قطري تحت تصرفات الوفد الجزائري في "بوا دافول Bois d'Avault" قد لا يبقى مركزا لاتصالات الوفد الجزائري.

و في يوم 5 سبتمبر 1961 ألقى "ديغول" خطابا هاما أعلن فيه أن لفرنسا مصالح في الصحراء و لابد من المحافظة عليها، و بعد عملية إجراء الاستفتاء يمكن التفاوض مع المنتخبين الجدد بشأنها. و باختصار، فإن اللهجة قد تغيرت، لكن الموقف الفرنسي بقي غامضا. و بعد اتصالات عديدة، و طلب توضيحات أبلغ السيد بولحروف الوسيط السويسري "لونق" يوم 30 سبتمبر 1961 بأن الحكومة الجزائرية مستعدة لاستئناف المفاوضات. و بناء على ذلك، توجه الوسيط السويسري إلى باريس يوم 1961/10/01 و فاتح "لويس جوكس" في الموضوع. و في

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 532.

(2) - وزارة الإعلام والثقافة، مرجع سابق، ص 74، و أنظر أيضا : المجاهد، الصادر في 28 أوت 1961، عدد 103، ص3، و أيضا المجاهد الصادر في 31 جويلية 1961، عدد 101 ص 4.

يوم 1961/10/13 أعلن "جوكس" عن استئناف المفاوضات يوم 26 من نفس الشهر. غير أنه غير رأيه بعدان تقابل مع الجنرال "ديغول" و طلب من السويسريين أن تكون المفاوضات سرية و بين الخبراء. و اقترح الوسيط السويسري أن يكون اللقاء سري و على مستوى رؤساء الوفود. أي "جوكس "و" سعد دحلب" وزير خارجية الحكومة المؤقتة.

و في يوم 28 أكتوبر 1961 انطلقت المفاوضات السرية بين الوفد الجزائري المتكون من رضا مالك و محمد الصديق بن يحي، و الوفد الفرنسي المتكون من "دولوس De Leusse" و "شاييي Chayet ". و بعد يومين من التفاوض السري، قرر الوفدان الافتراق على أن لا يلتقيا من جديد في الفترة الممتدة من 8 إلى 10 نوفمبر 1961. و تعقد الوضع من جديد يوم طلبت الحكومة المؤقتة من الحكومة الفرنسية أن تسمح لوفد جزائري بزيارة الزعماء الخمسة الذين لازالوا في السجن بفرنسا. و اشترط "ديغول" أن يحصل هذا بعد أن يسفر اللقاء بين "جوكس" و دحلب على نتائج في اجتماعهما القادم. و بالفعل فقد اجتمع "جوكس" و "دحلب ط يوم 9 ديسمبر 1961 بمدينة "روس"[1] الفرنسية و توصلا إلى نتائج مرضية. و في يوم 1961/12/15، وافقت السلطات الفرنسية للسيد محمد الصديق بن يحي أن يتوجه إلى فرنسا و يجري اتصالات مباشرة بالزعماء الخمسة المسجونين في قصر "أولنوا Aulnoy "[2].

و بعد عودة محمد الصديق بن يحي من فرنسا. التقى الوزيران الفرنسي و الجزائري يوم 1961/12/25 بنفس المدينة "روس". و في هذا اللقاء قامت فرنسا بتقديم مشروع بيان للحكومة المؤقتة، و التزمت هذه الأخيرة بدورها بتقديم مشروع بيان إلى فرنسا في مطلع شهر يناير 1962. و في الفترة الممتدة من 27 إلى 29 ديسمبر 1961 قام بن طوبال بزيارة الزعماء الخمسة و التقى للمرة الثالثة "جوكس" و "دحلب" يومي 29 و 30 ديسمبر 1961 و ذلك قصد تقديم وثيقة إضافية من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة.

و في يوم 9 يناير 1962 جاء محمد الصديق بن يحي بمشروع الحكومة المؤقتة الذي سلمه إلى المسؤولين الفرنسيين. و بعد دراسته، طلب "ديغول" من جوكس أن يعجل بإنهاء المشكل

---

(1) - كان "دحلب" مرفوقا بـ "محمد الصديق بن يحي" و "جوكس" و "برونو دلوس". و يلاحظ أن هذا اللقاء لم يتم إلا بعد توقف السجناء الخمسة عن الإضراب عن الطعام.

(2) - للإطلاع على نتائج اللقاء بسجناء "أولنوا"، أنظر : محمد عباس، ثوار عظماء، ص 146.

الجزائري و الإقلال من الاتصالات المتواصلة برئيس الوفد الجزائري. و السبب في هذا التوجه الجديد هو أن المنظمة السرية للجيش قد كثفت من نشاطاتها في الجزائر و أصبحت هي التي تؤثر في الأوربيين في الجزائر و الحكومة الفرنسية أصبحت غير قادرة على التحكم في زمام الأمور هناك. كما أن البلبلة و القلق و التخوف من المستقبل قد بدأت تزعج أبناء الشعب الفرنسي في فرنسا ذاتها. و عليه، فإن أبناء الشعب الفرنسي و الرئيس "ديغول" نفسه بدءوا يحسون أنه لا فائدة تجدي من هذه المراوغات و أن المفاوضات هي الطريقة الوحيدة لإنهاء المشكل الجزائري[1].

ثم أن أبناء الجزائر قد أصبحوا يتعرضون للاغتيالات و المضايقات من طرف أعضاء منظمة الجيش السرية في الجزائر، و هذا الموقف و التطور المفاجئ دفع بأعضاء الوفد الجزائري في المفاوضات أن يستعجلوا و يتوصلوا إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية في أسرع وقت ممكن قبل أن تفلت الأمور من يد المسؤولين الفرنسيين المتواجدين بالجزائر.

و تماشيا مع هذه التطورات الجديدة، تقرر أن يتم العمل بالمذكرة الفرنسية الإضافية المرسلة إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 3 يناير (جانفي) 1962 و التي طلب فيها "ديغول" بإرسال 3 وزراء من الحكومة المؤقتة و 3 وزراء من الحكومة الفرنسية لدراسة الملف الكامل للمشكل الجزائري ثم التوقيع عليه بسرعة و في وقت لا يتجاوز 3 أيام. و طلبت فرنسا من سويسرا أن تساعد على تسهيل مهمة الوفد الجزائري و ذلك بتوفير التنقل اليومي له من سويسرا إلى فرنسا و التكفل بهم لأن فرنسا في حرب ضدهم و لا تستطيع أن تسمح للمتمردين عليها أن يقيموا بأرضها[2].

---

(1) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 534.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 535-536.

و في يوم 10 فبراير 1962 وصل إلى سويسرا الوفد الجزائري[1]. و في نفس اليوم وصل أيضا الوفد الفرنسي[2]. و خلال تسعة أيام من العمل المتواصل بمدينة "لي روس" من 9 إلى 20 فبراير 1961 حاول كل وفد أن يحصل على نتائج مرضية لحكومته. و كل طرف أدرك أن الصعوبة لا تكمن فيما يتفق عليه رجال الاختصاص في المفاوضات و إنما تكمن في إقناع المسؤولين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و في الحكومة الفرنسية التي تسعى لطمأنة الأوروبيين في الجزائر أن الاتفاق يمنحهم ضمانات كافية لحمايتهم بصفتهم أقلية من أي قرار تتخذه الأغلبية و الذي قد يضر بمصالحهم و امتيازاتهم في الجزائر، و ما أكثرها. و في هذه الاجتماعات السرية و الحاسمة (10-20 فبراير 1961) عكف الخبراء على دراسة مشروع الاتفاق الخاص بوضع حد للحرب الجزائرية التي دامت ما يزيد عن 7 سنوات و نتج عنها تشتيت أبناء الشعب الجزائري و استنزاف طاقة أبناء الشعب الفرنسي ماليا و بشريا و معنويا. و قد كانت النقاط الحساسة التي تشغل بال الخبراء و تختلف التصورات و الحلول المقترحة بشأنها تتلخص فيما يلي :

1- مطالبة فرنسا ببقاء الجيش الفرنسي في قواعد معينة بالجزائر مثل المرسى الكبير و قواعد التجارب العسكرية بالصحراء في حين يرفض الجزائريون بقاء جيش الاحتلال ببلادهم لأن ذلك يمس بالسيادة الوطنية.

2- إصرار فرنسا على فصل الصحراء و ذلك لأنها مشتركة بين عدة دول و لا يمكنها أن تتخلى عنها بسبب الاستثمارات الكبيرة في البترول بينما تمسك الجزائريون بوحدة التراب الوطني و السيادة الكاملة على جميع الأراضي الجزائرية.

3- تمسك فرنسا بمبدأ ازدواجية الجنسية للأوروبيين المقيمين بالجزائر و عدم التعرض لأملاكهم، و رفض الجزائريون هذه الفكرة أو المبدأ، و أصروا على عدم إعطائهم أي امتياز و عليهم

---

(1) - الوفد يتكون من: كريم بالقاسم (نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية)، سعد دحلب وزير الخارجية، وبن طوبال (وزير دولة) ومحمد يزيد (وزير الإعلام) ويرافقهم محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاوي.

(2) - الوفد يتكون من :"لويس جوكس"، وزير الشؤون الجزائرية، "جين دوبرقلي Jean de Broglie " كاتب الدولة مكلف بالصحراء (من حركة الاستقلاليين)، " روبير بيرون Robert Buron " -" وزير الأشغال العمومية " (من حركة الجمهورية الشعبية)، ويرافقهم المستشار " برينو دولوس " " رولان بيليكار Roland Billecart "، والجنرال "دوكاماس De Camus " و " كلود شايي Claude Chayet "

الاختيار بين أخذ الجنسية الجزائرية و الخضوع للقوانين أو البقاء كأجانب.

4- طالبت الجزائر أن يشارك الزعماء الخمسة المسجونين في المفاوضات و المشاركة أيضا في الاجتماع القادم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر السلطة العليا للثورة الجزائرية مع فرنسا. غير أن الوفد الفرنسي رفض إطلاق سراحهم إلى أن يتوصل الطرفان المتفاوضان إلى اتفاق رسمي مقبول من طرف فرنسا و الجزائر.

5- اعتبرت فرنسا قضية وقف إطلاق النار قضية أساسية و لابد من الاتفاق على يوم معين لوقف إطلاق النار قبل الشروع في المفاوضات لكن الحكومة المؤقتة رفضت فكرة إيقاف العمليات الحربية قبل التوصل إلى اتفاق رسمي بين الجانبين.

6- اقترحت فرنسا أن لا يدخل جنود جيش التحرير إلى المدن بألبستهم العسكرية و أسلحتهم حتى لا يشعر السكان أنهم انتصروا عسكريا على فرنسا كما طالب الجانب الفرنسي بدخول جنود جيش التحرير إلى الثكنات التي يتخلى عنها الجيش الفرنسي و هو مجرد من سلاحه و كأنه جيش مهزوم. هذه الخطة لم يقبلها الوفد الجزائري شكلا و مضمونا.

7- اشترط الجزائريون على فرنسا أن لا تكون هناك متابعة قانونية و تعسفية ضد الفرنسيين الذين تعاونوا مع الثورة الجزائرية لكن الوفد الفرنسي اعتبر ذلك تدخلا في شؤون فرنسا الداخلية و رفض هذا الطلب الجزائري.

8- تمسكت فرنسا بفكرة بقاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خارج الجزائر لغاية يوم إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير بينما طالبت الحكومة المؤقتة المشاركة في تسيير الجزائر منذ اليوم الأول الذي يتم فيه إبرام معاهدة السلام بين البلدين[1].

و بعد أخذ و رد و تبادل الآراء حول هذه المواضيع و تأزم الوضع بالجزائر حيث أصبح زعماء الجالية الأوروبية يهددون بالقيام بثورة مضادة ضد الحكومة فرنسا و حكومة الجزائر توصل الوزراء و الخبراء إلى مشروع اتفاق على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية الفرنسية لإبداء الرأي فيه و تقديمه للسلطات المختصة في كل بلد للموافقة أو الاعتراض عليه.

(1) - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 29-38.

و في يوم 20 فبراير 1961 عاد الوفد الجزائري إلى تونس و قدم مشروع الاتفاق إلى الحكومة المؤقتة التي درسته دراسة دقيقة، ثم استدعت 71 عضوا من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (البرلمان) لمناقشة مسودة الاتفاق و في الفترة الممتدة من 22 إلى 27 فبراير 1961 اجتمع قادة المجلس الوطني للثورة بمدينة طرابلس (ليبيا) و وافق أعضاؤه بأغلبية ساحقة على المشروع الاتفاق أي بمجموعة 45 صوت من مجموع 49 عضو حاضر و مصوت على المشروع. أما الأربعة الذين صوتوا ضد مشروع الاتفاق فهم ضباط قيادة الأركان : هواري بومدين، قايد أحمد علي منجلي و شخص أخر لم يذكر اسمه[1]. و طبعا هناك 22 عضو لم يتمكنوا من حضور الاجتماع نظرا لصعوبة الاتصال بين الخارج و الداخل.

و في يوم 5 مارس 1962 صدر بيان في باريس و تونس في أن واحد يؤكد للعالم أن وفدا عن الحكومة الفرنسية و وفدا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سيلتقيان بمدينة "إفيان" يوم 7 مارس 1962 و ذلك لإجراء مفاوضات رسمية و علنية بينهما. و نظرا لتدهور الأوضاع بالجزائر فقد جاء الوفد الفرنسي بإرادة قوية للتغلب على المشاكل التي لازالت مثار خلاف حاد بين الطرفين. كما أن الوفد الجزائري قد تجاوب معه و قام بتقديم بعض التنازلات و أظهر ليونة كبيرة في مواقفه مادامت الحكومة الفرنسية مستعدة للاعتراف بسيادة الجزائر على جميع أرضيها.

و في يوم 18 مارس 1962 توصل الجانبان إلى اتفاق نهائي و تم الاتفاق على وقف إطلاق النار يوم 19 مارس على الساعة الثانية عشر من ظهر ذلك اليوم[2]. و في اليوم التالي أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها و الذين توجهوا إلى المغرب من سويسرا و ذلك في طائرة أمريكية مؤجرة من طرف الملك المغرب.

و باختصار فإن اتفاقيات إيفيان تنص على ما يلي :

1- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار.

2- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

---

(1) - عمار بن عودة في حديث مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب بتاريخ 25 مارس 1986.

(2) - أنظر تصريح "كريم بلقاسم" عقب إبرام الاتفاق كاملا في : المجاهد الصادر في 20 مارس 1962، عدد 117، ص 8.

3- تشرف على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذ التي تتشكل من 9 مسلمين و 3 أوروبيين و تبقى في السلطة لغاية يوم إجراء الانتخابات الخاصة بتقرير المصير.

4- يجري الاستفتاء في جميع ولايات القطر الجزائري التي يبلغ عددها 15 ولاية.

5- تشكل محكمة من قضاة مسلمين و قضاة أوروبيين (متساوية الأعضاء) لحل المنازعات التي تبرز خلال الفترة الانتقالية.

6- تحل المنازعات بالطرق السليمة و في حالة عدم الاتفاق تستطيع كل دولة الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية.

7- يختار الجزائريون بين الاستقلال التام للدولة الجزائرية أو الاستقلال و التعاون بين الجزائر و فرنسا.

8- يحتفظ الأوروبيون بجنسيتهم و يتعين عليهم الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال الثلاثة سنوات القادمة.

9- يحتفظ الأوروبيون بأملاكهم في الجزائر، و إذا وقع تأميم لهذه الأملاك يحصل أصحابها على تعويض من الجزائر.

10- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين[1].

و جرت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 جويلية 1962 حيث أدلى 6.000.000 (ستة ملايين) ناخب جزائري و جزائرية بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام بدون الارتباط بأي شكل من أشكال التعاون مع فرنسا. و حسب الإحصائيات الرسمية فقد صوت لصالح الاستقلال التام 581، 951، 5 ناخب بنعم، بينما صوت ضد الاستقلال 16,534 معارض[2].

و بهذه النتيجة الانتخابية، انتصرت إرادة الشعب الجزائري و ذلك باسترجاع السيادة الوطنية على كافة أراضيه و استرداد حرية أبنائه المسلوبة و استعادة كرامة مواطنيه المهانة و إنهاء عهد الاحتلال الأوروبي الذي دام 132 سنة.

---

(1) - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 87-94.

(2) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 540.

الفصل الخامس

القضية الجزائرية
في
هيئة الأمم المتحدة

لم يكن كما هو معلوم بطبيعة الحال أن كفاح الجزائر كان محصورا في العمل العسكري و تبعا لما جاءت في بيان أول نوفمبر و تركيز مؤتمر الصومام على ضرورة إخراج القضية الجزائرية من الانغلاق و الحصار الذي فرضه عليها الاستعمار عمل قادة الثورة بالخارج على التعريف بالقضية الجزائرية و الدعاية لها و لم يكن هناك مجال أوسع من منظمة الأمم المتحدة و اقتحمت جبهة التحرير جدران هذه الهيئة الدولية و الدخول إلى هذا الميدان و تحطيم الستار الحديدي و تمزيقه للتعريف بالقضية الجزائرية و بأهداف الثورة. و قد بدأ عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة منذ دورتها العاشرة عام 1955 و بقيت تعرض عليها كل سنة لمدة سبع سنوات حتى عام 1961 و سنعرض فيما يلي مواقف هذه الهيئة من القضية و المراحل و التطورات التي مرت بها.

- الدورة العاشرة : 1955.
- الدورة الحادية عشر : 1956.
- الدورة الثانية عشر : 1957.
- الدورة الثالث عشر :1958.
- الدورة الرابعة عشر :1959.
- الدورة الخامسة عشر : 1960.
- الدورة السادسة عشر : 1961.

الدورة العاشرة (1955)

1- في 29 يوليو 1955 تسلم السكرتير العام للأمم المتحدة خطابا من أربعة عشر دولة آسيوية إفريقية يطلبون فيه إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة و ذلك بناء على تعليماته من حكوماتهم. و قد أوضحوا في خطابهم أهمية حق تقرير المصير في تكوين الأمم المتحدة و أشاروا إلى القرار رقم 637 الذي أقرته أغلبية الجمعية العامة بشأن حق تقرير المصير و ممارسة الحريات الأساسية. و أوضحوا أن الموقف يتدهور في الجزائر مما يهدد السلم و الأمن العالمي؛ و دعوا الأمم المتحدة إلى استخدام المادة (140) من الميثاق التي تمنح الجمعية العامة حق التوصية بإجراءات تدعم الأهداف السلمية للميثاق.

و حول السكرتير العام الموضوع إلى اللجنة العامة للنظر، و في اجتماع 22 سبتمبر 1955 قررت اللجنة العامة بأغلبية ثمانية أصوات ضد خمسة أصوات عدم إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال.

2- في 27 سبتمبر 1955 بدأت الجمعية العامة في مناقشة توصية اللجنة العامة بعدم الموافقة على إدراج القضية. و بدأت المناقشة في الجمعية العامة و عرضت الدول الأعضاء وجهات نظرها بين التأييد و المعارضة؛ و أخيرا في 30 سبتمبر 1955 بدأت إجراءات التصويت على قرار اللجنة العامة. فأيدته 28 دولة و عارضته 28 دولة و امتنعت خمس دول عن التصويت.

و بناء على هذا وافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة و ذلك على الرغم من تحذير مندوب فرنسا من عواقب هذا الإجراء و أن حكومته لن تقبل أي قرار في هذا الموضوع من المم المتحدة. ثم خرج الوفد الفرنسي من الاجتماع مقاطعا المناقشة[1].

---

(1) – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2 ط2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 115.

3- ترتب على موافقة الجمعية العامة على إدراج القضية في جدول الأعمال أن أحيل الموضوع إلى اللجنة السياسية (اللجنة الأولى) لبحثه. و لكن المجموعة الآسيوية الإفريقية قررت الاكتفاء بما تم في الدورة العاشرة على أمل أن تقوم الحكومة الفرنسية بالبحث عن حل سلمي للموقف و منحها وقتا أطول.

و لهذا تقدم مندوب الهند إلى اللجنة الأولى يطلب عدم نظر موضوع القضية الجزائرية في الدورة العاشرة. فتمت الموافقة بالإجماع في 25 نوفمبر 1955 على تأجيل الموضوع إلى الدورة الحادية عشر.

4- الدول التي تقدمت بطلب إدراج القضية في جدول الأعمال.

مصر. ليبيا. لبنان. سوريا. العراق. المملكة العربية السعودية. اليمن. إيران. أفغانستان. باكستان. الهند. بورما. تايلاندا. إندونيسيا.

5- نتائج التصويت في اجتماع الجمعية العامة :

أ- دول امتنعت عن التصويت (5).

الصين. السلفادور. إثيوبيا. أيسلندا. باراجواي.

ب- دول وافقت على إدراج القضية (28).

أفغانستان. الأرجنتين. بوليفيا. بورما. بيولوروسيا. كوستاريكا. تشيكوسلوفاكيا. مصر. اليونان. جواتيمالا. الهند. إندونيسيا. إيران. العراق. لبنان. ليبيريا. المكسيك. باكستان. الفلبين. بولندا. المملكة السعودية. سوريا. تايلاندا. أوكرانيا. الاتحاد السوفياتي. أوروجواي. اليمن. يوغسلافيا.

ج- دول عارضت إدراج القضية (27) :

أستراليا. بلجيكا. البرازيل. كندا. التشيلي. كولومبيا. كوبا. الدانمرك. جمهورية الدومينيكان. فرنسا. هاييتي. الهندوراس. إسرائيل. لوكسمبورج. هولندا. نيوزيلاند. نيكاراغوا بازاما. بيرو. السويد. تركيا. اتحاد جنوب إفريقيا. المملكة المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية. فنزويلا[1].

(1) - عبدالمالك عودة، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، مصر : الدار القومية للطباعة و النشر، ص 08.

الدورة الحادية عشر (1957)

1- بدأت مناقشة القضية في اللجنة الأولى في 04 فبراير 1957 و تمسكت فرنسا بموقفها السابق و استمرت المناقشة حتى 13 فبراير 1957.

2- تقدمت ثمانية عشر دولة إفريقية آسيوية بمشروع رقم 195 و هذه الدول هي :

أفغانستان. بورما. سيلان. مصر. إندونيسيا. إيران. العراق. الأردن. لبنان. المملكة الليبية. مراكش. نيبال. باكستان. المملكة السعودية. السودان. سوريا. تونس. اليمن.

و نص المشروع هو :

الجمعية العامة :

نظرا لحالة القلق و الاضطراب و النزاع السائد في الجزائر و التي تسبب كثيرا من الآلام و تهدد العلاقات بين الأمم و اعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة.

أ- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب- تدعو فرنسا و الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال و تسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

ج- تطلب من سكرتير الأمم المتحدة العام أن يساعد الأطراف على إجراء التفاوض و أن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر.

3- عرض مشروع القرار على التصويت فلم تتم الموافقة على الفقرتين الأولى و الثانية بأغلبية 34 صوتا ضد 33 صوت و امتناع عشرة أصوات. و لهذا لم يعرض القرار للتصويت عليه جملة واحدة.

أ- الدول التي امتنعت عن التصويت (10) :

بوليفيا. كمبوديا. السلفادور. جواتيمالا. ليبيريا. المكسيك. باراجواي. الفليبين. أسبانيا. تايلاند.

ب- الدول التي رفضت الموافقة (34) :

الأرجنتين. أستراليا. النمسا. بلجيكا. البرازيل. كندا. ايرلندا. إسرائيل. إيطاليا. لاوس. لوكسمبورغ. هولندا. التشيلي. الصين. كولومبيا. كوستاريكا. كوبا. الدنمرك. جمهورية الدومينيكان. فنلندا. هاييتي. الهندوراس. أيسلندا. نيوزلندا. نيكارغوا. بنما. بيرو. البرتغال. السويد. المملكة المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية. أوروغواي. فنزويلا. النرويج[1].

ج- الدول التي وافقت على المشروع (33)

أفغانستان. ألبانيا. بلغاريا. بورما. بيلوروسيا. سيلان. تشيكوسلوفاكيا. إكوادور. مصر. إثيوبيا. اليونان. الهند. إندونيسيا. إيران. العراق. اليابان. الأردن. لبنان. ليبيا. مراكش. نيبال. باكستان. بولندا. رومانيا. السعودية. السودان. سوريا. تونس. تركيا. أوكرانيا. الاتحاد السوفياتي. يوغوسلافيا.

4- و نتيجة لما حدث تقدمت اليابان و الفلبين و تايلاند بمشروع قرار في اللجنة الأولى رقم 199 و نص المشروع هو :

الجمعية العامة

نظرا لحالة القلق و الاضطراب في الجزائر و التي تسبب خسائر في الأرواح و إيمانا بأن هذه الحالة غير المرضية التي تسود الجزائر الآن يمكن تهدئتها بجهود مشتركة من فرنسا و الشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

تعبر عن أملها في أن تسعى فرنسا و الشعب الجزائري بواسطة المفاوضات في إنهاء إراقة الدماء و إيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية.

و عند التصويت على هذا المشروع تمت الموافقة بأغلبية 38 صوت ضد 27 صوت و امتناع 13 صوت.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 09.

أ- الدول التي امتنعت عن التصويت (13)

النمسا. الصين. الدانمرك. السلفادور. فنلندا. جواتيمالا. أيسلندا. ايرلندا. المكسيك. النرويج. البيرو. أسبانيا. السويد.

ب- الدول التي وافقت على المشروع (37)

أفغانستان. ألبانيا. بوليفيا. بلغاريا. بورما. بيلوروسيا. كمبوديا. سيلان. تشيكوسلوفاكيا. مصر. إثيوبيا. اليونان. الهند. إندونيسيا. إيران. العراق. اليابان. الأردن. لبنان. ليبيريا. ليبيا. مراكش. نيبال. باكستان. الفليبين. بولندا. رومانيا. السعودية. السودان. سوريا. تايلاند. تونس. تركيا. أوكرانيا. الاتحاد السوفياتي. اليمن. يوغوسلافيا[1].

ج- الدول التي ر فضت الموافقة على المشروع (27)

الأرجنتين. أستراليا. بلجيكا. البرازيل. كندا. الشيلي. كولومبيا. كوستاريكا. كوبا. جمهورية الدومينيكان. إكوادور. هاييتي. الهندوراس. إسرائيل. إيطاليا. لاوس. لوكسمبورغ. هولندا. نيوزلندا. نيكارغوا. بنما. باراغواي. البرتغال. المملكة المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية. أوروجواي. فنزويلا.

5- و تقدمت ستة دول أخرى بمشروع قرار برقم 197 و هذه الدول هي : إيطاليا. الأرجنتين. البرازيل. كوبا. البيرو. جمهورية الدومينيكان.

و نص المشروع هو :

الجمعية العامة

بعد أن استمعت إلى بيانات المندوب الفرنسي و المندوبين الآخرين ناقشت قضية الجزائر و تعبر عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للقضية. و قد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية 41 صوتا ضد 33 صوتا و امتناع 3 أصوات.

أ- الدول التي امتنعت عن التصويت

بوليفيا. كمبوديا. تركيا.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 10.

ب- الدول التي وافقت على المشروع (41)

الأرجنتين. أستراليا. النمسا. بلجيكا. البرازيل. الصين. شيلي. كولومبيا. كوستاريكا. كوبا. الدانمرك. جمهورية الدومينيكان. إكوادور. سلفادور. فنلندا. جواتيمالا. هاييتي. هندوراس. أيسلندا. أيرلندا. إسرائيل. إيطاليا. لاوس. ليبيريا. لوكسمبورغ. المكسيك. هولندا. نيوزلندا. نيكارغوا. النرويج. بنما. براغواي. بيرو. البرتغال. أسبانيا. السويد. المملكة المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية. أوروغواي. فنزويلا.

ج- الدول التي رفضت المشروع (27)

أفغانستان. ألبانيا. بلغاريا. بورما. بيلوروسيا. سيلان. تشيكوسلوفاكيا. مصر. إثيوبيا. اليونان. الهند. إندونيسيا. إيران. العراق. سوريا. اليابان. الأردن. لبنان. ليبيا. مراكش. نيبال. باكستان. بولندا. الفلبين. رومانيا. السعودية. السودان. تايلاند. تونس. أوكرانيا. الاتحاد السوفياتي. اليمن. يوغوسلافيا[1].

6- و أوصت اللجنة الأولى بعرض المشروعين على الجمعية العامة و نظرا لـن كليهما لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة في الجمعية العامة. تشاورت الدول صاحبة المشروعين في تقديم مشروع مشترك و لما عرض على الجمعية العامة تمت الموافقة عليه بالإجماع (77) صوتا ضد لاشيء.

و المشروع رقم 1012 ينص على :

الجمعية العامة

قد استمعت إلى جميع بيانات التي أدلى بها المندوبون و ناقشت قضية الجزائر.

و نظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث و خسائر في الأرواح تعبر عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي بواسطة الوسائل المناسبة و طبقا لمبادئ الأمم المتحدة.

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 11.

الدورة الثانية عشر (1957)

1- عرضت القضية في اللجنة الأولى و تقدمت سبعة عشر دولة آسيوية إفريقية بمشروع قرار في 05 ديسمبر 1957 برقم 194 و نصه كالآتي :

الجمعية العامة

بعد أن ناقشت المسألة الجزائرية و بالإشارة إلى قرارها في 15 فبراير 1957، تأسفت لأن الأمل الذي عبرت عنه في قرارها ذاك لم يتحقق.

و تعترف بأن مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري و تلاحظ أن الحالة في الجزائر تستمر في زيادة آلام و خسائر الأرواح.

تدعوا إلى مفاوضات تؤدي للوصول إلى حل يتفق مع مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

2- قدمت كل من كندا و النرويج و أيرلندا في 06 ديسمبر 1957 تعديلين لمشروع القرار الذي قدمته الدول الآسيوية الإفريقية و قد عارضت الدول الآسيوية الإفريقية هذا التعديل.

و نص التعديل كالآتي :

(أ)- تحذف الفقرة الرابعة من الديباجة و يحل محلها الآتي :

"تعترف بأن شعب الجزائر له حق العمل من أجل مستقبلهم بطريق ديمقراطي...

(ب)- تحذف التوصية الأخيرة في المشروع و يحل محلها الآتي :

"تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي و من أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة....

و عرض التعديل للتصويت فكانت النتيجة الموافقة على التعديل بأغلبية (37) صوتا ضد (36) صوتا و امتناع (7) أصوات.

3- عرض مشروع قرار الدول الآسيوية الإفريقية بعد تعديله المشار إليه في الفقرة السابقة فكانت نتيجة التصويت (37) صوتا ضد (37) صوتا و امتناع (6) أصوات.

أ- الدول التي امتنعت عن التصويت (6)

بوليفيا. كمبوديا. جواتيمالا. المكسيك. الفليبين. تركيا.

ب- الدول التي وافقت على المشروع (37)

أفغانستان. ألبانيا. بلغاريا. بورما. بيلوروسيا. سيلان. تشيكوسلوفاكيا. مصر. إثيوبيا. غانا. اليونان. هاييتي. هنغاريا. الهند. إندونيسيا. إيران. العراق. اليابان. الأردن. لبنان. ليبيريا. ليبيا. الملايو. مراكش. نيبال. باكستان. بولندا. رومانيا. السعودية. السودان. سوريا. تايلاند. تونس. أوكرانيا. الاتحاد السوفياتي. اليمن. يوغوسلافيا.

4- تقدمت كل من الأرجنتين و البرازيل و كوبا و إيطاليا و بيرو و أسبانيا و جمهورية الدومينيكان، بمشروع قرار و لكنها امتنعت عن عرضه للتصويت أمام النتيجة التي حصل عليها مشروع قرار الدول الإفريقية الآسيوية بعد أن أدخلت عليه التعديلات المقدمة من كل من : كندا، أيرلندا و النرويج.

5- أمام نتائج التصويت في اللجنة الأولى. لم تتمكن هذه اللجنة من التوصية بأي مشروع أمام الجمعية العامة و جرت مشاورات و محادثات بين الوفود، و أخيرا تقدم مشروع مشترك من عدة دول و تمت عليه موافقة الجمعية العامة بالإجماع[1].

نص المشروع المقدم :

الجمعية العامة

بعد أن ناقشت المسالة الجزائرية

و بالإشارة إلى قرارها في 15 فبراير 1957.

1- تعبر مرة ثانية عن اهتمامها بالحالة في الجزائر.

2- علمت بالعرض المقدم من ملك المغرب و الرئيس التونسي بعرض مساعيهما الحميدة.

3- تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال بان تبدأ محادثات و باستخدام وسائل أخرى لهدف الوصول إلى حل يتفق مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

---

(1) - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 314.

و كانت الدول التي قدمت هذا المشروع هي :

الأرجنتين. البرازيل. كندا. كوبا. الهند. إيران. جمهورية الدومينيكان. أيرلندا. إيطاليا. اليابان. المكسيك. النرويج. بيرو. أسبانيا. تايلاندا[1].

---

(1) - نفس المرجع السابق،، ص 315.

الدورة الثالثة عشر (1958)

1- بدأت مناقشة الموضوع في اللجنة الأولى و امتنع المندوب الفرنسي أيضا عن المشاركة في المناقشة.

و قدمت سبعة عشر من الدول الآسيوية الإفريقية مشروع قرار في 12 ديسمبر 1957 و نص مشروع القرار كالآتي :

الجمعية العامة

بعد أن ناقشت مسألة الجزائر و بالإشارة إلى قرارها في 15 فبراير 1957 و الذي فيه أعربت الجمعية العامة عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

و بالإشارة إلى قرارها في 10 ديسمبر 1957 و الذي فيه أعربت الجمعية العامة عن ضرورة بدء المحادثات و باستخدام الوسائل المناسبة الأخرى في الوصول إلى حل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و اعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

تبدي عميق اهتمامها باستمرار الحرب في الجزائر.

و تعتبر أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل تهديدا للسلم أو للأمن الدولي.

و علمت برغبة الحكومة المؤقتة الجزائرية في الدخول في مفاوضات مع حكومة فرنسا.

2- تقدمت هاييتي في 13 ديسمبر 1958 بتعديلين لمشروع قرار الدول الآسيوية الإفريقية و كان التعديل الأول يرغب في حذف الإشارة إلى حق الاستقلال و استبدالها بعبارة حقهم في تقرير مصيرهم و كان التعديل الثاني يرغب في حذف الفقرة الخاصة بحكومة الجمهورية الجزائرية و ا ستبدالها بعبارة "إن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض".

و قد عارضت الدول الآسيوية الإفريقية في تعديل مشروعها معارضة شديدة، و لكن أمام إصرار هاييتي على عرض تعديلها للتصويت تقرر عرض التعديل الأول فكان مصيره الرفض بأغلبية (48) صوتا ضد (13) صوتا مع امتناع (19) صوتا.

و أمام هذه النتيجة امتنعت هاييتي عن عرض التعديل الثاني للتصويت.

3- تم التصويت على مشروع الدول الآسيوية الإفريقية كما هو فوافق عليه (32) صوتا و رفضه (18) صوتا مع امتناع (30) صوتا.

أ- الدول التي امتنعت عن التصويت (30)

الأرجنتين. النمسا. بوليفيا. كمبوديا. الصين. كولومبيا. الدانمرك. كوستاريكا. إكوادور. سلفادور. الملايو. فنلندا. اليابان. المكسيك. النرويج. بنما. بيرو. الفليبين. أسبانيا. السويد. تايلاند. تركيا. أوروغواي. فنزويلا.

ب- الدول التي رفضت الموافقة (18)

أستراليا. بلجيكا. البرازيل. كندا. شيلي. كوبا. جمهورية الدومينيكان. إسرائيل. إيطاليا. لاوس. هولندا. نيوزيلندا. نيكارغوا. براغواي. البرتغال. اتحاد جنوب إفريقيا. المملكة المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- الدول التي وافقت على المشروع (32)

أفغانستان. ألبانيا. بلغاريا. بورما. بيلوروسيا. سيلان. تشيكوسلوفاكيا. إثيوبيا. غينيا. هنغاريا. الهند. إندونيسيا. إيران. العراق. الأردن. لبنان. ليبيريا. ليبيا. مراكش. نيبال. باكستان. بولندا. رومانيا. السعودية. تونس. أوكرانيا. الاتحاد السوفياتي. الجمهورية العربية المتحدة. اليمن. يوغوسلافيا[1].

4- قامت اللجنة الأولى بالتوصية على مشروع القرار السالف أمام الجمعية العامة و في الجمعية العامة اقترح مندوب الملايو حذف الفقرة الخاصة بحكومة الجمهورية الجزائرية. حتى يمكنه أن يصوت لصالح القرار بدلا من الامتناع عن التصويت كما فعل في اللجنة الأولى. و مثل هذا القول ينطبق على غيره من الوفود.

و فعلا تم حذف هذه الفقرة فقط و بقي مشروع القرار كما هو و نتيجة لهذا صوت لصالح هذا القرار الملايو و اليونان و أيرلندا و امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بدلا من موقف الرفض السابق في اللجنة الأولى.

---

(1) - عبدالمالك عودة، مرجع سابق، ص 16-17.

و عند التصويت على المشروع وافقت عليه (35) دولة و رفضته (18) دولة و أمتنع عن التصويت (28) دولة.

و على الرغم من نتيجة التصويت فقد تم رفض المشروع إذ انه لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة. و نتيجة التصويت في الجمعية العامة كالآتي :

أ- الدول التي امتنعت عن التصويت (28)

الأرجنتين. النمسا. بوليفيا. كمبوديا. الصين. كولومبيا. كوستاريكا. الدنمرك. الإكوادور. السلفادور. فنلندا. جواتيمالا. هاييتي. هندوراس. أيسلندا. اليابان. المكسيك. النرويج. بنما. بيرو. الفليبين. أسبانيا. السويد. تايلاند. تركيا. الولايات المتحدة الأمريكية. أوروجواي. فنزويلا.

ب- الدول التي رفضت الموافقة (22)

أستراليا. بلجيكا. البرازيل. كندا. شيلي. كوبا. جمهورية الدومينيكان. إسرائيل إيطاليا. لاوس. لوكسمبورغ. هولندا. نيوزيلندا. نيكارجوا. براغواي. البرتغال. اتحاد جنوب إفريقيا. المملكة المتحدة.

ج- الدول التي وافقت على المشروع (39)

أفغانستان. ألبانيا. بلغاريا. بورما. بيلوروسيا. سيلان. تشيكوسلوفاكيا. إثيوبيا. اتحاد الملايو. غانا. اليونان. غينيا. هنغاريا. الهند. إندونيسيا. إيران. العراق. أيرلندا. الأردن. لبنان، ليبيريا. ليبيا. مراكش. نيبال. باكستان. بولندا. رومانيا. المملكة السعودية. السودان. تونس. أوكرانيا. الاتحاد السوفياتي. الجمهورية العربية المتحدة. اليمن. يوغسلافيا[1].

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 18.

الدورة الرابعة عشرة (1959)

1- بدأت مناقشة القضية في اللجنة الأولى و تقدمت 22 دولة آسيوية بمشروع قرار في 03 ديسمبر 1959 و يعترف القرار بحق تقرير المصير و الاستقلال للشعب الجزائر ي و يدعو الجانبين إلى الدخول في مفاوضات في أقرب وقت لوقف إطلاق النار و تقرير المصير. و أشار إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التفاوض.

و عرض المشروع للتصويت و لكنه لم يحرز أغلبية الثلثين المطلوبة في اللجنة و أن أحرز الأغلبية المطلقة المطلوبة..

1. في الجمعية العامة تقدمت باكستان في 12 ديسمبر 1909 بمشروع قرار معدل و هذا نصه

الجمعية العامة

بعد مناقشة مسألة الجزائر

ذاكرة قرارها في 10 فبراير 1905 و الذي عبرت فيه الجمعية العامة عن الأمل في إمكان التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقا المبادئ ميثاق الأمم المتحدة و ذاكرة أيضا قرارها في 10 ديسمبر 1905 و الذي عبرت فيه الجمعية العامة عن الرغبة في أن تبدأ محادثات و أن تستخدم وسائل مناسبة أخرى بقصد الوصول إلى حل يتمشى مع أغراض و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و ذاكرة المادة الأول في فقرتها الثانية من ميثاق الأمم المتحدة و مبدية اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر

1- تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير

2- تحث على إجراء مباحثات مباشرة بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقا المبادئ ميثاق الأمم المتحدة و كانت نتيجة التصويت على المشروع هي موافقة 39 دولة و رفضته 33 دولة امتنعت عن التصويت 20 دولة و على الرغم من نتيجة التصويت فقد تم رفض التصويت المشروع إذ لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة. و نتيجة التصويت كالأتي :

أ- دول امتنعت عن التصويت (20)

العمسا. بوليفيا. كمبوديا. الصين. كوستاريكا. الدانمرك. سلفادور. فنلندا. اليونان. جواتيمالا. هاويتي. أيسلندا. إيران. أيرلندا. اليابان. النرويج. تايلاند. تركيا. الولايات المتحدة الأمريكية. أوروجواي.

ب- دول رفضت الموافقة (22)

أستراليا. بلجيكا. البرازيل. كندا. شيلي. كولومبيا.جمهورية الدومينيكان. أكوادور. هندوراس. إسرائيل. إيطاليا. لاوس. لوكسمبورج. هولندا. نيوزيلندا. نيكاراجوا. باراجواي. بيرو. البرتغال. أسبانيا. اتحاد جنوب إفريقيا. المملكة المتحدة

ج- دول وافقت على المشروع (39)

أفغانستان. ألبانيا. الأرجنتين. بلغاريا. بورما. بيلوروسيا. سيلان. كوبا. تشيكوسلوفاكيا. إثيوبيا. الملايو. غانا. غينيا. المجر. الهند. إندونيسيا. العراق. الأردن. ليبريا. لبنان. ليبيا. المكسيك. المغرب. نيبال. باكستان. بنما. الفيليبين.بولندا. رومانيا. المملكة السعودية. السودان. السويد. تونس. أوكرانيا. الاتحاد السوفيتي. الجمهورية العربية المتحدة. فنزويلا. اليمن. يوغسلافيا[1].

(1) - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 315.

الدورة الخامسة عشرة (1960)

و في عام 1960 استمرت فرنسا تماطل في تنفيذ تقرير المصير، أو الدخول في المفاوضات مع الحكومة جبهة التحرير أمل أن يحقق لها برنامج شال العسكري المعجزة، فتفشل الثورة و تموت جبهة التحرير، و يخلوا لها الجو و لعملائها و أذنابها ليتصرفوا في أقدار الجزائر و شعبها كما يشاءون، و لكن الثورة استمرت في زحفها الطويل من نصر إلى نصر، و مشروع شال أصيب بالفشل الذريع في كل الجبهات، جبهة التحرير أزداد نفوذها قوة انتشارا في الداخل و في الخارج و قبيل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة طلبت خمسة و عشرون دولة إفريقية آسيوية يوم 20 جويلية 1960 إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال، و عند حلول موعد مناقشتها في اللجنة السياسية قاطع الوفد الفرنسي جلساتها، و أعلن معظم وفود الدول عن ارتياحهم لقبول الطرفين مبدأ تقرير المصير الذي أعلنه دوغول في تصريح 16 1959، و تركزت جهود المندوبين خلال المداولات على دور الأمم المتحدة في إجراء الاستفتاء لتقرير المصير و قد تقدمت أربعة و عشرون دولة إفريقية آسيوية بمشروع قرار ينص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير.

و افقت عليه 27 دولة و رفضته 20 و أمسكت 28 دولة عن التصويت، و لذلك ادخل عليه تعديل في الجمعية العامة فحذفت منه الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة و أصبح نصه على الشكل التالي

أن الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري و الفرنسي قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير تقرر :

أ) حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و استقلاله.

ب) الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.

ج) و أن الجمعية العامة مسؤولية عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة و قد تمت المصادقة على هذا المشروع المعدل بأغلبية ثمانية و ستين صوتا ضد سبعة و عشرين و إمساك ثمانية وفود عن

التصويت، و بذلك خطت الجزائرية خطوة كبيرة إلى الأمام في المجال الدولي لأن الأمـم المتحـدة اعترفت في مشروع قرارها بأن الوضع في الجزائر يكون تهديدا و خطـرا علـى السـلام و الأمـن العالمي، و إن مشكلة الجزائر ليست قضية فرنسية داخلية كما يدعى فرنسا، كمـا اعـتراف بـان هناك طرفين في النزاع أحدهما الحكومة المؤقتة للجمهوريـة الجزائريـة، و أكـدت حـق الشـعب الجزائري في الاستقلال زيادة عن حـق تقريـر المصـير، كمـا اعـترفت بوحـدة تـراب الجزائـري، و أوصت باحترام ذلك و سلامته و أكدت مسئوليتها في توفير الضمانات لتحقيق تقريـر المصـير بثقة و نزاهة و حرية كاملة[1].

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 315.

الدورة السادسة عشر (1961)

و في خلال عام 1961 دخلت مشكلة الجزائر مرحلة حاسمة خاصة بعد أن قبلت فرنسا، بفضل ضغط الثورة عليها، الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول تحقيق الاستقلال و كيفية تطبيق تقرير المصر، و حصلت فعلا لقاءات مولان، إفيان، و لوغران. و لكن ذلك لم يمنع من إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة، لأن لقاءات التفاوض السابقة كانت مصحوبة بمساومات رخيصة من طرف فرنسا، و ضغوط بقصد الخروج بالقضية إلى المتاهات و المنعرجات التي لا تؤدي إلى أي حل شريف، و قد فضحت جبهة التحرير كل تلك الأساليب و كشفتها للرأي العام العالمي، وفق ذلك رفضت أن تساوم على مستقبل البلاد و الشعب أو تسير في طريق تصفية ثورية المباركة التي تقترب دوما من النصر المحقق.

و نتيجة لذلك أثارت دول الكتلة الأفرو - آسيوية المشكلة من جديد أمام أنظار هيئة الأمم، و شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها يوم 14 ديسمبر 1961، و صادقت على للائحة المقدمة إليها من طرف الكتلة يوم 16 ديسمبر و هذا نصه :

أن ممثلي الدول الإفريقية الآسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، و بعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر على البحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و في الاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و في الاستقلال، و ذلك في نطاق احترام وحدة و سلامة الوطن الجزائري و هكذا يلاحظ أنه لم يحتدم النقاش في هذه الدورة، و لم يطل، لأن الطرفين كانا على وشك الوصول إلى الحل الذي انتهوا إليه في مساء يوم 18 مارس عام 1962 م و هو إيقاف القتال و تنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أدى إلى استقلال الجزائر في مطلع شهر جويلية 1962[1].

---

(1) - نفس المرجع السابق، ص 315.

الخاتمة

الخاتمة

إن غموض القضية الجزائرية في المراحل الأولى من اندلاع الثورة، كان يواجه نوعا من السكوت و الانتظار من طرف المجموعة الدولية مما رجح كفة فرنسا. و بعد اشتداد ساعد الثوار و تمكنهم من فرض وجودهم و توضيح مطالبهم للعالم، بدأ الأمر يتغير بمرور الزمن. إن شرعية المطالب قد أدت إلى اعتراف كثير من الشعوب و الدول بعدالة القضية الجزائرية.

ففي الوقت الذي كان جيش التحرير الوطني يخوض معارك ضارية داخل التراب الوطني، كان ممثلو جبهة التحرير الوطني يخوضون في الوقت نفسه معركة شاقة على الصعيد الخارجي، و هي معركة زادتها تعقيدا هي أنها كانت متعددة الأوجه :

فقد كان على جبهة التحرير أن تتولى مهمة التعريف بالقضية و مهمة الإعلام بأنشطتها العسكرية في الداخل، و مهمة جمع المساعدات اللازمة من مال و سلاح و دعم سياسي.

كما أنه في الوقت نفسه فإن جبهة التحرير لم تكن معروفة كحركة بهذا الاسم قبل تفجير الثورة، فكان عليها أن تتولى مهمة التعريف بنظامها و بالمسار الذي أخذه بروزها و بالعوامل التي حددت توجهها و بالأهداف التي تريد تحقيقها.

و رغم هذه التحديات فإن جبهة التحرير و من خلال ما سبق ذكره قد حققت انتصارات هامة في المجال الدبلوماسي و ذلك عندما حصلت جبهة التحرير الوطني على دعوة لحضور مؤتمر باندونغ، و قد كان مؤتمر باندونغ مشهدا تاريخيا سجل ميلاد العالم الثالث حيث حضرته تسعة و عشون بلدا، و قد صادق على توصية تؤيد حق الجزائر في الاستقلال و تطالب فرنسا بأن تعترف بذلك.

و لم تمض بعد ذلك خمسة أشهر حتى سجلت القضية الجزائرية رسميا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، و قد كانت مكسبا دوليا معتبرا، إذ أن النظام الغربي كان يعتبر

المسألة الجزائرية قضية داخلية بحتة لفرنسا فظهور اسم الجزائر في الأمم المتحدة كان يعني أن الرأي العام الدولي لم يعد يعترف بالطابع الداخلي الفرنسي للمسالة الجزائرية.

كما أن جبهة التحرير سعت لكي تطرح صيغة جديدة لعلاقاتها الخارجية و تحاول تحطيم الاحتكار الغربي للقضية الجزائرية و انعكاساتها، كما حطمت من قبل الاحتكار الفرنسي للقضية، و قد كان من السهل على الجبهة أن تعمد إلى هذا الطرح الجديد اعتمادا على أن حرب الجزائر أصبحت تهدد السلام العالمي، و هذا ما جعل الغرب كأنظمة و ككتلة يخشى أن تضار مصالحه بسبب حرب الجزائر. يضاف إلى ذلك أن الرأي العام في الدول الغربية بدأ يتابع باهتمام تطور الحرب، و ارتفعت بالفعل أصوات في الغرب تعارض المنحنى الذي بدأت تأخذه المساعدة الغربية لفرنسا في الحرب تحت ضغط رأي عام أصبح يتعاطف مع القضية الجزائرية كما كان الشان في بريطانيا و إيطاليا، و ألمانيا الغربية، أو نتيجة لحساب دقيق للمصالح الغربية على المدى البعيد كما هو الشأن لأمريكا.

و قد استغلت الجبهة هذا التناقض و تحت تفاقمه و ضغط مساعي الجبهة تدويل قضيتها و الخروج بها من الدائرة الغربية، فأصبحت دول الغرب تواجه إشكالا معقدا فإما أن تعتبر بأن حرب الجزائر تهدد وحدة و سلامة التراب الفرنسي و على هذا الأساس فيجب أن تساهم إسهاما متصاعدا في الحرب و إما أن تعتبر الثورة الجزائرية غير مهددة لوحدة و سلامة التراب الفرنسي و هذا يتطلب منها أن تستخلص النتيجة من ذلك و تسعى لوضع حد للحرب مما يراعي مطالب الثورة الجزائرية و هذا الذي حدث بالفعل.

و قد بلورت الصحافة الغربية اهتمامات و توجهات الرأي العام و الأوساط السياسية المستنيرة، فقد نشر السيناتور (كينيدي) تقريره الذي أحدث ضجة كبيرة في الغرب (وقد نشرته آنذاك صحيفة المقاومة في جويلية 1957).

كما كتبت صحيفة (دي والت) الألمانية الغربية في 02 نوفمبر 1957 تطالب الحلف الأطلسي بأن (يجبر الفرنسيين و الجزائريين على الجلوس معا حول مائدة التفاوض).

و كتبت صحيفة (نيوز ويك) الأمريكية في ديسمبر 1957 تقول :(أن هناك خطر يهدد الغرب مثل سبوتنيك و الصواريخ السوفياتية، إنه حرب الجزائر) و بالإضافة إلى كل هذه النتائج

فإن الجبهة استطاعت أن تحصل منذ إعلان الحكومة المؤقتة إلى الاستقلال إلى اعتراف 31 دولة بها.

كما شارك ممثلو جبهة التحرير في عدة مؤتمرات دولية، منها مؤتمر الدول الأفروآسيوية سنة 1957، مؤتمر أكرا للدول الإفريقية المستقلة سنة 1958، مؤتمر منروفيا سنة 1959 أين رفع العلم الجزائري لأول مرة في مؤتمر إفريقي، و في مؤتمر أديس أبابا سنة 1960 و مؤتمر أكرا سنة 1961. كما انضمت الجزائر إلى جامعة الدول العربية كعضو ملاحظ و شاركت في دورات الأمم المتحدة منذ أن طرحت القضية الجزائرية عليها، و بعد أن كان التمثيل الجزائري يتم عن طريق الاندماج في وفد عربي أصبح بعد قيام الحكومة المؤقتة يتم بصفة مستقلة، و كان الوفد الجزائري يستدعى بصفته وفدا صديقا.

و قد برهنت الحكومة الجزائرية المؤقتة على أهليتها في إبرام معاهدات دولية بانضمامها إلى اتفاقية جنيف سنة 1949، و قد دخلت الجزائر في علاقات دولية خاصة مع الدول التي اعترفت بها و في مقدمتها الدول العربية، و عقدت اتفاقيات ثنائية و هذا العمل إنما هو نتيجة فعالية الدبلوماسية الجزائرية.

و مما نلحظه كذلك هو أن جبهة التحرير كانت تستغل كل الفرص المتاحة لخدمة قضيتها العادلة (وهذا ما حدث فعلا عندما أتيحت الفرصة لجبهة التحرير كي توجه المؤتمر (مؤتمر طنجة) لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر و ضد مخلفاته و قواعده في تونس و المغرب، فعندما لاحظ و فدها أن الدعوة للمؤتمر لم يصحبها إعداد جدول أعمال - كما يؤكد ذلك الذين عايشوا المؤتمر - لذلك استغلت جبهة التحرير ذلك الفراغ و أعدت جدول أعمال حرصت على أن يجمع بين مراعاة واقع البلدين من جهة و بعض مطالب الثورة الجزائرية من جهة أخرى... و حاولت توجيه مؤتمر طنجة إلى نوع من التضامن مع الثورة الجزائرية، و في هذا الإطار طرح وفد جبهة التحرير مطلب تصفية رواسب الاستعمار في تونس و المغرب، و تقدم بخرائط مفصلة تبين مواقع القواعد العسكرية الفرنسية العاملة في تونس و المغرب و شرح كيفية علاقة الجيوش الفرنسية في البلدين مع الجيش الفرنسي المحارب في الجزائر)[1].

(1) - محمد الميلي، مواقف جزائرية، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 58.

و تبعا لما ذكرت سابقا يتبين لنا مدى أهمية العمل الدبلوماسي و مدى تكامله مع العمل العسكري. فللدبلوماسية معاركها كما للجيوش معاركها و لذلك فإن العمل الدبلوماسي في الثورة لعب الدور الحاسم في تحقيق الاستقلال و استرجاع السيادة المسلوبة و الثورة لم تنتصر بالعمل العسكري وحده كما أنها لم تنتصر بالعمل الدبلوماسي وحده، بل بالتكامل بينهما و لا أولوية لأحدهما على الآخر إلا حسبما تمليه الظروف و الأوضاع الداخلية و الخارجية، فلقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني الدبلوماسية كوسيلة سمحت للجزائر الثائرة بالظهور على الساحة الدولية رغم أنه لم يكن معترف بها كدولة، و منا هنا يتبين لنا أن الاستراتيجية التي تبنتها الجبهة عند انطلاق الثورة الممثلة في تدويل القضية الجزائرية كانت نقطة حاسمة بالنسبة للثورة كما كانت عملية التدويل وسيلة ضغط على فرنسا لإجبارها على التفاوض مع الجبهة و مع الحكومة المؤقتة.

و في أرض الواقع برهنت الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني على حرية نشاطها و استقلالية قراراتها كما استفادت من التنافس بين الكتلة الشرقية و الكتلة الغربية لكي تتفرغ كليا للكفاح و هكذا اكتسبت الجزائر المجاهدة على الصعيد الداخلي و الخارجي سمعة واسعة في العالم ورثها جيل الاستقلال، بالإضافة إلى ما حققه العمل الدبلوماسي من عزل للاستعمار الفرنسي في كل الميادين و كسب أصدقاء جدد للثورة و كسب الاعتراف بها و بحكومتها.

و في الختام يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني قد استطاعت بفضل تكامل العمل الدبلوماسي مع العمل العسكري استرجاع الاستقلال الكامل للبلاد و تحقيق الانتصار و استطاعت بفضل توظيف الجهود الدبلوماسية و تدويل القضية الجزائرية من القضاء على أوهام الاستعمار و استرجاع الشخصية الدولية للجزائر.

و بهذا أكون أبرزت و لو بشكل يسير عمق المعركة الدبلوماسية و دورها الفعال في انتصار الثورة.

الملاحق

ملحق رقم 01

بيان فاتح نوفمبر 1954[1]

«أيها الشعب الجزائري»

«أيها المناضلون من اجل القضية الوطنية»

«انتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا- نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة، نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بان نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

" فنحن نعتبر، قبل كل شيء، إن الحركة الوطنية ن بعد مراحل من الكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية- في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري، في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب المسلمين.

إن أحد أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. بعمق من مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان إننا منذ مدة طويلة أو الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخر الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها،

(1) - المرجع :وزارة الاعلام و الثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، الجزائر : ش.و.ن.ت، 1979.

محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد أحرز اضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

"أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها اغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان عن السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة، أن يمنح أدنى حرية.

" ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع لتنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى كفاح التحرير دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسيطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة :

1)- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2)- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية :

1)- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفئات وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2)- تجميع و تنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفاعل اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

" انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبار الأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا."

" إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

" إن هذه المهمة شاقة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية ". وحقيقية أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق".

" وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديد للخسائر البشرية وإراقة الدماء فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في التقرير مصيرها بنفسها.

1)- "الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علانية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر ارض فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري".

2)- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3)- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات والخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

1)- فان المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية، و المتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2)- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب اتجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3)- تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين الكوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

" أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

" أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن انفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

الملحق رقم 02

بيان المجموعة الآسيوية الإفريقية في الأمم المتحدة[1]

تقول التقارير الواردة من الجزائر و مراكش، بأن عدد القتلى في الحوادث الدامية في نهاية الأسبوع، قد بلغ 1300 قتيل، و يخشى أن يتضاعف هذا العدد، نتيجة لاستمرار سفك الدماء، و تشير الأنباء الصحيفة إلى أن مدنا و قرى برمتها قد محيت من الوجود، بفعل القوات الفرنسية المصفحة، و الطائرات الحربية، و هذا الإجراءات ليست مجرد إجراءات قمع، بل إنها تتطور إلى حرب باردة، و قد وجهت هذه الحوادث الدامية، ضربة قاضية إلى أسطورة الدعاية التي حاولت التفرقة بين البربر و العرب، في صراع شمال إفريقيا للحرية، و قد وضحت الوحدة في ولائهم لبلادهم و زعمائهم.

و تعتقد المجموعة الآسيوية الإفريقية، أن مراكش و الجزائر، لا تستطيعان خدمة قضية الحرية و العدالة، إلا إذا كانتا دولتين حرتين مستقلتين، لا قطرين راسخين في الأغلال، و أن المجموعة الآسيوية الإفريقية، لترغب مرة أخرى في لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الخطورة البالغة للموقف في شمال إفريقيا، و إلى الحاجة إلى إيجاد حل له، يتفق مع رغبات و أماني شعوب شمال إفريقيا.

و طبقا لمبادئ و ميثاق هيئة الأمم المتحدة، و القرار الإجماعي لمؤتمر باندونغ، تدعو المجموعة الآسيوية الإفريقية هيئة الأمم المتحدة إلى أن تبذل قصارى جهدها لوضع حد عاجل لأعمال الإبادة الجارية ضد شعب ليس له جريمة غير السعي إلى حياة أفضل، بحصوله على حريته و كرامته.

لذلك قررت المجموعة إرسال وفد قوامه سبعة من أعضائه، (بورما، مصر، الهند، إيران، العراق، ليبيا، ليبيريا) لمقابلة السكرتير العام، للفت نظره إلى خطورة الموقف، الذي يهدد السلم و الأمن العالميين.

---

(1) - الأهرام، الصادر في 1955/8/29 ص 1، 6.

الملحق رقم 03

مذكرة جامعة الدول العربية، قدمها الأمين المساعد إلى مندوبي الصحافة و وكالات الأنباء العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

إن موقف الجامعة العربية من مسألة الجزائر موقف واضح جد الوضوح، فالجزائر بلد عربي، لا يتمتع بالحكم الذاتي، و الشعب الجزائري جزء من الأمة العربية، و له كأي شعب آخر، الحق في الاستقلال، و في أن يحكم نفسه بنفسه، و ليس من المقبول في عصر الأمم المتحدة، أن تدعي فرنسا أن الجزائر إقليم فرنسي، و لقد كانت الجزائر بلدا متمتعا بالسيادة، و كانت دولة مستقلة، إلى أن احتلها الفرنسيون عام 1830 و يثبت ذلك الوضع القانوني عدة معاهدات دولية تربط الجزائر بكثير من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، و ليس بخاف لأن نضال الشعب الجزائري في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري الفرنسي، قد استمر بلا انقطاع و إنه لمن التزاماتنا الجوهرية بمقتضى ميثاق جامعة الدول العربية أن نؤيد شعب الجزائر في كفاحه لاسترداد استقلاله فالحركة القائمة في الجزائر حركة هدفها التحرير، عقدنا العزم على مناصرتها، كما أننا سنسعى إلى الحصول على مساعدة جميع الدول المحبة للحرية و السلام، في معاونتنا على تحقيق هذه الغاية المقدسة.

إن مشكلة الجزائر مشكلة دولية و يجب أن يعترف الجميع بأن الاضطرابات الحالية ستستمر و تنتشر ما لم تقرر فرنسا إعادة النظر في سياستها العتيقة، و معالجة هذه المشكلة وفقا لمبادئ و أغراض ميثاق الأمم المتحدة.

لقد انتهت حرب الهند الصينية و لكن يخيل إلينا أن القوات الفرنسية عازمة على إثارة الحالة في الجزائر، كتلك التي كانت سائدة في الهند الصينية إبان الحرب.

إننا نؤمن إيمانا صادقا، بأن جميع أقطار إفريقيا الشمالية سوف تسترد استقلالها و ذلك هو تيار التاريخ الذي لا يمكن وقفه فأي ضرورة تلزم فرنسا لسفك دماء أبنائها، و أبناء إفريقيا الشمالية، في محاولة فاشلة، لوقف ذلك التيار الذي دفع الشعوب إلى الاستقلال و الحرية.

(1) - الأهرام الصادر في 1954/11/13 ص 2.

الملحق رقم 04

بيان مصالي الحاج لأعضاء هيئة الأمم المتحدة
بعد رفض اللجنة التوجيهية إدراج قضية الجزائر في جدول الأعمال
قام بتوزيعه مندوب الحركة الوطنية الجزائرية[1]

إن الشعب الجزائري يعلق آماله على الأمم المتحدة للوصول إلى الحل السلمي الوحيد للمشكلة الجزائرية، و حسم النضال الراهن المحتدم حولها.

إن الوطنيين الجزائريين، يودون أن تدرك الجمعية العامة، أن النتيجة التي سيسفر عنها إقتراعها على هذه المسألة، قد يقرر مصير الحرب و السلام في المنطقة.

و الحقيقة المرة التي نرجو ألا تغيب عن أذهان أعضاء الجمعية العامة، أن القتال يحتدم اليوم في الجزائر، و هو قتال لا يجد الجزائريون بدا من مواصلته، ما دامت فرنسا ترفض الدخول في مفاوضات لحل النزاع سلميا.

إن رفض القضية، يترتب عليه نتيجة أخرى سيئة للغاية، و هي الاعتراف من جانب الجمعية بالاستعمار و حق فرنسا التي غزت الجزائر، و راحت تزعم اليوم، أنها جزء من الأراضي الفرنسية.

(1) - الأهرام، الصادر في 1955/09/25 ص 5.

الملحق رقم 05

مذكرة جبهة التحرير إلى هيئة الأمم المتحدة نيويورك في 12 نوفمبر 1956

إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العمومية لهيئة المم المتحدة[1]

تتشرف بتبليغكم طي هاته الرسالة، بأمر من جبهة التحرير الوطني الجزائري التي تمثلها، المذكرة متعلقة بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة الذي قدمه يوم غرة أكتوبر سنة 1956 الممثلون القارون لدول :

الأفغان، المملكة العربية السعودية، الأردن، لبنان، ليبيا، إندونيسيا، العراق، إيران، برمانيا، سيلان، مصر، باكستان، الفليبين، و سوريا و اليمن.

عن جبهة التحرير الوطني (محمد يزيد)

(1) - المقاومة الجزائرية، العدد 3، 2-3 ديسمبر 1956.

ملحق رقم 06

تشكيلة الحكومة المؤقتة عند إعلانها في 19 سبتمبر 1958[1]

رئيس الوزراء..	فرحات عباس
نائب رئيس الوزراء..	احمد بن بلة (سجين)
نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة..................	كريم بالقاسم
وزراء دولة كلهم سجناء بفرنسا..................................	حسين آيت احمد رابح بيطاط محمد بوضياف محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية..	الدكتور محمد الآمين الباغين
وزير التسليح والتموين..	محمود الشريف
وزير الداخلية..	عبد الله بن طوبال
وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات..........	عبد الحفيظ بوصوف
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية..................................	الدكتور احمد فرانسيس
وزير الشؤون الشمال الأفريقي..................................	عبد الحميد مهري
وزير الأخبار والأعلام..	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية..	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية..	احمد توفيق المدني
كتاب دولة..	الأمير خان (عضو مجلس ولاية قسنطينة عمر اوصديق(عضو مجلس ولاية الجزائر مصطفى اسطانبولي(عضو مجلس ولاية وهران

(1) - المصادر :

- الشاهد، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 1958، عدد خاص، ص 1.
- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1988، ص 400-401.
- فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1984، ص 387-388.
- Amar Hamdani, Krim Belkacem : Le lion des djebels, Alger : Ed. Bouchène, 1993, P. 218.
- Benjamin STORA & Zakya DAOUD, Ferhat Abbas : une autre Algérie, Alger : Casbah Editions.
- Paris : Eds. Denoel,1995, P. 299.

ملحق رقم 07

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية التي عينها
المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بطرابلس
من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960[1]

رئيس مجلس الوزراء..	فرحات عباس
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية...............	كريم بلقاسم
نائب رئيس مجلس الوزراء..	احمد بن بلة
	حسين آيت احمد
	رابح بيطاط
وزراء دولة(الزعماء السجناء بفرنسا +محمدي سعيد)	محمد بوضياف
	محمد خيضر
	سعيد محمدي
وزير الشؤون الاجتماعية والثقافة	عبدالحميد مهري
وزير السلاح والمواصلات العامة.................................	عبد الحفيظ بوصوف
وزير المالية والشؤون الاقتصادية	الدكتور احمد فرانسيس
وزير الأخبار	محمد بوزيد
وزير الداخلية..	الأخضر بن طوبال

(1) - المصادر :

- المجاهد، الصادر بتاريخ 25 جانفي 1960، عدد 60، ص 8-9.
- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان (ترجمة لحسن زغدار، محل العين جبايلي)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1987، ص 53.
- فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1984، ص 461-462.
- Mohamed HARBI, Les archives de la révolution algérienne, Paris: Ed. Jeune Afrique, 1981, PP. 249-250.
- Benjamin STORA & Zakya DAOUD, Ferhat Abbas : une autre Algérie, Alger : Casbah Editions.
- Paris : Eds. Denoel,1995, P. 323-324.

ملحق رقم 08

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة التي عينها

المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بطرابلس

من 09 إلى 27 أوت 1961[1]

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية..................................	بن يوسف بن خدة
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	كريم بلقاسم
نائب رئيس مجلس الوزراء..	احمد بن بلة
نائب رئيس مجلس الوزراء..	محمد بوضياف
	حسين آيت احمد
	الأخضر بن طوبال
وزراء دولة..	سعيد محمدي
	محمد خيضر
	رابح بيطاط
وزير الشؤون الخارجية..	سعد دحلب
وزير التسليح والمواصلات العامة..................................	عبد الحفيظ بوصوف
وزير الأخبار...	محمد يزيد

(1) - المصادر :

- المجاهد، الصادر بتاريخ 29 اوت 1961، عدد 103، ص 3.

- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان (ترجمة لحسن زغدار، محل العين جبايلي)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 54.

- فتحي ديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1984، ص 529-530.

- Saad DAHLAB, Pour l'indépendance de l'algérie : Mission accomplie, Alger : Imp. Dahlab, 1990, PP. 151-152.

الملحق رقم 09

قائمة الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة منذ إعلانها إلى الاستقلال[1]

	الدولـــة	تاريخ الاعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	المغرب	19 سبتمبر 1958
3	تونس	19 سبتمبر 1958
4	ليبيا	19 سبتمبر 1958
5	المملكة العربية السعودية	20 سبتمبر 1958
6	الأردن	20 سبتمبر 1958
7	(مصر و سوريا) الجمهورية العربية المتحدة	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	السودان	22 سبتمبر 1958
10	الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958
11	كوريا الشعبية	25 سبتمبر 1958
12	فيتنام الديمقراطية	26 سبتمبر 1958
13	إندونيسيا	27 سبتمبر 1958
14	غينيا	30 سبتمبر 1958
15	منغوليا الشعبية	15 سبتمبر 1958
16	لبنان	15 يناير 1959
17	ليبيريا	7 يونيو 1960
18	التوجو	17 يونيو 1960
19	مالي	16 فبراير 1961

(1) – محمد متولي، ثورة الجزائر و انتصار إرادة الانسان العربي، القاهرة : وزارة الاعلام المصرية، 1990 ص 82.

20	الكونغو كينشاسا	19 فبراير 1961
21	كوبا	29 يونيو 1961
22	باكستان	13 أغسطس 1961
23	أفغانستان	2 سبتمبر 1961
24	كمبوديا	5 سبتمبر 1961
25	يوغوسلافيا	5 سبتمبر 1961
26	غانا	5 سبتمبر 1961
27	الاتحاد السوفياتي	19 مارس 1962
28	تشيكوسلوفاكيا	20 مارس 1962
29	رومانيا	20 مارس 1962
30	ألبانيا	21 مارس 1962
31	بلغاريا	21 مارس 1962

الملحق رقم 10

كرونولوجيا العمل الدبلوماسي أثناء الثورة[1]

1) مؤتمر باندونغ في 18 أفريل 1955 و حضرته الجبهة بصفة مراقب.

2) مؤتمر الشعوب الأفروآسيوية في 26 ديسمبر 1957 في القاهرة، حضرته كعضو عامل جاء فيه ما يلي :(للشعب الجزائري حق مشروع في الاستقلال و السيادة الوطنية).

3) مؤتمر آكرا في غانا في 15 أفريل 1958 من نتائجه دعمه المطلق للجزائر.

4) مؤتمر طنجة في المغرب في 27 أفريل 1958.

5) مؤتمر تونس في 17 جوان 1958 و قد ضم دول المغرب العربي.

6) مؤتمر الشعوب الإفريقية في آكرا في ديسمبر 1958 و كان رئيس الوفد الجزائري فيه الدكتور فرانتز فانون.

7) مؤتمر الطلبة الأفارقة في تونس في 01 أوت 1959.

8)مؤتمر مونروفيا (ليبيريا) في 04 أوت 1959. شارك الوفد الجزائري بصفة رسمية، و رفع العلم الجزائري خلال أعمال المؤتمر إلى جانب إعلام الدول الأخرى.

9)مؤتمر الشعوب الإفريقية بتونس في 25 جانفي 1960.

10)مؤتمر تضامن الشعوب الافروا آسيوية في كوناكري (غينيا) في 11 افريل 1960، أوصى جميع الحكومات في العالم بالاعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

11)مؤتمر أديس أبابا في 1960، حيث رفع العلم الجزائري على مبنى برلمان إثيوبيا رغم أن هذه الأخيرة لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة.

12)مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة في ليوبولدفيل في 25 أوت 1960 لدراسة قضية الكونغو.

13) مؤتمر القمة الإفريقية بالدار البيضاء بالمغرب في 04 جانفي 1961.

14) مؤتمر دول عدم الانحياز بلغراد في 01 ديسمبر 1961.

15) مؤتمر لاجوس (نيجيريا) في 24 جانفي 1962.

---

(1) – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 92.

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات كانت الثورة الجزائرية ممثلة في أعمال منظمة الأمم المتحدة كلما نوقشت فيها القضية الجزائرية، فكان الوفد الجزائري يحضر بعض المداولات إذا ما دعي إلى ذلك من طرف المنظمة. و في غير هذه الأحوال، كان الوفد الجزائر يندمج عادة في أحد الوفود العربية. و فيما يلي بيان عن دورات الأمم المتحدة الخاصة بالجزائر من عام 1956 – 1961 :

أ) الدورة العاشرة (سبتمبر – نوفمبر 1956)

قررت الجمعية العامة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها للمرة الأولى و ذلك يوم 30 سبتمبر 1956، و كانت النتيجة حصولها على 23 صوتا ضد 27 صوتا.

2) الدورة الحادية عشر (جانفي – فيفري 1957)

تبنت الجمعية العامة يوم 15 فيفري توصية بالبحث عن حل سلمي و ديمقراطي و عادل وفقا لمبادئ هيئة الأمم المتحدة.

3) الدورة الثانية عشر (13 ديسمبر 1957)

تقديم توصية مشابهة في نصها و مضمونها للتوصية السابقة.

4) الدورة الثالثة عشر (09 ديسمبر 1958)

قدمت توصية من طرف الدول الأفروآسيوية، تنص على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير و المطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين.

و حصلت هذه التوصية على 35 صوتا عوضا عن 36 صوتا، لتصبح قابلة للتصديق.

5) الدورة الرابعة عشر (سبتمبر – ديسمبر 1959)

قدم المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروآسيوية (22 دولة) قرارا معتدلا : (يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء بأسرع ما يمكن في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار).

6) الدورة الخامسة عشر (ديسمبر 1960)

اتفقت المجموعة الأفروآسيوية على نص مشروع تضمن النقاط التالية :

(أ) الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير و الاستقلال.

(ب) تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة واحترام الوحدة الترابية للجزائر.

(ج) قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه هذا المشروع.

(د) إجراء استفتاء في الجزائر و قيام الأمم المتحدة بتنظيمه و الإشراف عليه مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه، و قد حظي المشروع على 63 صوتا ضد 8 و غياب 27 عن لاقتراع.

7) الدورة السادسة عشر (نوفمبر - ديسمبر 1961)

وافقت الجمعية العامة بأغلبية 62 صوتا و امتناع 38 عن التصويت على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب من الحكومة الفرنسية و الحكومة الجزائرية استئناف المفاوضات، و ذلك من أجل تطبيق حق تقرير المصير و استقلال شعب الجزائر في إطار الوحدة الترابية للجزائر.

المراجع

مراجع البحث

1 – الكتب

أ – باللغة العربية

01 – ازغيدي(محمد الحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري(56– 62)، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

02 – أوزقان (عمار)، الجهاد الأفضل، بيروت : دار الطليعة، 1962.

03 – بن العقون (عبد الرحمن ابن إبراهيم)، الكفاح القومي و السياسي، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

04 – بن خدة (بن يوسف)، اتفاقيات إفيان (ترجمة لحسن زغدار و محل العين جبايلي)، الجزائر : دار الحكمة للترجمة و النشر، 1990.

05 – بورقعة (لخضر)، شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر : دار الحكمة للترجمة و النشر، 1990.

06 – بوعزيز (يحي)، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال وثائق جزائرية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

07 – ـــــــــــــ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

08 – بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية و القانون، دمشق : دار اليقظة العربية، 1965.

09 – بوسلطان محمد، بكاي (حمان)، القانون الدولي العام و حرب التحرير الجزائرية، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

10 – بوالطمين (جودي الأخضر)، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، الجزائر : دار البعث 1993.

11 - بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 97.

12 - تيمي (عبد الجليل)، بحوث و وثائق في التاريخ : المغرب، تونس، الجزائر، ليبيـا، تونـس : الدار التونسية للنشر، 1972.

13 - الجيلالي(عبد الرحمان)، تاريخ الجزائر العام، ج4، الجزائر : ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، 1995.

14 - حربي (محمد)، جبهة التحرير : الأسطورة و الواقع (ترجمة كميل قيصر داغر)، بـيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

15 - حمدان (بن عثمان خوجة)، المرآة (ترجمة محمد العربي الزبيري)، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1975.

16 - حمدي (أحمد)، الثورة الجزائرية و الإعلام، دراسـة في الإعـلام الثـوري، الجزائـر : ديـوان المطبوعات الجامعية 1990.

17 - خير الدين (محمد)، مذكرات (ج1)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

18 - الذيب (فتحي)، عبد الناصر و الثورة الجزائرية، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1984.

19 - زبـيري (محمـد العربـي)، الثـورة الجزائريـة في عامهـا الأول، الجزائـر : المؤسسـة الوطنيـة للكتاب، 1984.

20 - سعد الله (بلقاسم)، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر (ج1)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981.

21 - __________، الحركـة الوطنيـة الجزائريـة (1900-1930)، ج2، القـاهرة : معهـد البحوث و الدراسات العربية، 1977.

22 - __________، الحركـة الوطنيـة الجزائريـة (1930-1945)، ج3، القـاهرة : معهـد البحوث و الدراسات العربية، 1986.

23 - سيف الإسلام (زبير)، صفحـات مـن الصـراع الجزائـري-الفرنسـي، الجزائـر : المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1988.

24 – طلاس (مصطفى)، العسلي (بسام)، الثورة الجزائرية، دمشق : طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، 1984.

25 – عباس (محمد)، رواد الوطنية، الكتاب الثاني، الجزائر : مطبعة دحلب، 1992.

26 – ________، ثوار عظماء، الجزائر : مطبعة دحلب، 1992.

27 – العلوي (محمد الطيب)، مظاهر المقاومة الجزائرية : 1830 – 1954، قسنطينة : دار البعث، 1985.

28 – عودة (عبد المالك)، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، مصر: الدار القومية للطباعة و النشر، 1986.

29 – لشرف (مصطفى)، الجزائر : الأمة و المجتمع (ترجمة بن عيسى حنفي)، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

30 – متولي (محمد)، ثورة الجزائر و انتصار إرادة الإنسان العربي، القاهرة: وزارة الإعلام المصرية 1990.

31 – المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح، ج1 (1976)، ج2 (1977)، ج3 (1984)، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1988.

32 – مرتاض (عبدالمالك)، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954–1962)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

33 – ميلي (محمد)، مواقف جزائرية، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

34 – نايت بلقاسم (مولود قاسم)، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العامية قبل 1830، ج1، قسنطينة، دار البعث، 1985.

35 – ورتلاني (فضيل)، الجزائر الثائرة، الجزائر : دار الهدى، 1992.

ب – باللغة الفرنسية

1- AIT AHMED (Hocine), La guerre et après la guerre, Paris : Ed. Minuit 1964.

2- BENKHEDA (Benyoucef), Les accords d'Evian, Alger : OPU, 1986.

3- CHIKH (Saad), L'Algérie en armes au temps de certitudes, Alger : OPU, 1981

4- ____________________, Mémoire d'un combattant : 1942-1952, Paris: Ed. Sylure messinger, 1983.

5- DAHLAB (Saad), Pour l'indépendance de l'Algérie : Mission accomplie, Alger : Imp, Dahlab, 1990

6- ____________________, Mission accomplie, Alger : Ed. Dahlab, 1990.

7- HAMDANI (Amar), (Belkacem) Krim, Le lion des djebels, Alger : Ed. Bouchène, 1993.

8- HARBI (Mohamed), Les archives de la révolution algérienne, Paris : Ed. Jeune Afrique, 1981.

9- ____________________, L'Algérie et son destin : croyants ou citoyens, Alger : médias associés, 1994

10- KADDACHE (Mahfoud), Histoire du nationalisme algérien 1919-1951, 2 vol, Alger : Ed. SNED, 1970.

11- MAHSAS (Ahmed), Le mouvement révolutionnaire algérien de la 1ère guerre mondiale à 1954, Paris : Ed. L'Harmattan, 1979.

12- TEMIMI (Abdeldjallil), L'activité de Hamdane KHODJA à Paris et à Istanbul pour la question algérienne, in revue d'histoire maghrébine n° 07, 08 janvier 1977.

13- YOUSEFI (M'hamed), L'O.A.S. et la fin de la guerre d'Algérie, Alger : ENAL, 1985

ج – كتب أجنبية

1- COLLOT (Claude), HENRY (Jean - Robert), Le mouvement national algérien : textes, 19612-1954, Alger : OPU,1981.

2- FANON (Frantz), Les damnés de la terre, Paris : Maspéro, 1964.

3- HORNE (Alistair), A Savace War Of Peace : Algérie (54 -62), London : MC MILAN 1977, P.315

4 - LUC EINAUDI (Jean), La bataille de paris : 17 Octobre 1961. Constantine : Média – plus, 1994, pp.19 -96.

5- NOUSCHI (André), LACOSTE (Yves) et PRENANT (André), L'Algérie : passé et présent, Paris, Ed. sociales, 1960.

6- STORA (Benjamin), DAOUD (Zakya), Ferhat Abbas : une autre Algérie, Alger : Casbah Editions.

2 – المقالات :

01 – بن الشيخ الحسين عبدالحكيم، "ذكرى تأسيس الحكومة المؤقتة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 140، 1990، ص 12.

02 – المدني أحمد توفيق، "من سجل الجهاد الجزائري في الخارج"، مجلة الأصالة، العدد 22، رمضان – ذو القعدة – ذو الحجة (أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر)، 1974، ص 24-37.

3 – المجلات و الصحف :

1 – أعداد من صحيفة المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائرية للدفاع عن شمال إفريقيا لسنتي 1956-1957.

2 – أعداد من صحيفة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني للسنوات 1956-1957-1958-1959-1960-1961-1962.

03 – مجلة نقد، الجزائر العدد 04. مارس 1992

04 – مجلة البصائر، الجزائر، يوم 17 ماي، يوم 21 جوان سنة 1948

05 – مجلة أول نوفمبر، الجزائر العدد 136، 140، 142 سنة 1992.

06 – مجلة الأصالة، العدد 23، 24، 1974.

4 – الوثائق و المنشورات

1- جبهة التحرير الوطني، محضر جلسات اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 28 أوت 1957.

2 – ــــــــــــــــ، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979.

3 – ــــــــــــــــ، محاضر جلسات لجنة التنسيق و التنفيذ اكتوبر 1957.

4 – ــــــــــــــــ، محاضر جلسات لجنة التنسيق و التنفيذ اكتوبر 1958.

5- المركز الوطني للدراسات التاريخية، الثورة الجزائرية و صداها في العالم الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

6- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 : الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962. دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية – الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية 1998.

5 – الرسائل الجامعية :

1 – بن فليس (محمد)، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958–1962)، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

2 – رخيلة (عامر)، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و الإعلامية، جامعة الجزائر، 1983.

3 – ضيف الله (عقيلة)، التنظيم السياسي الإداري في الجزائر (1954–1962)، رسالة دكتوراه دولة، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

المحتوى

المحتوى